السقيفة

العلاّمة المُجدّد
الشيخ محمّد رضا المظفّر

على هامش السقيفة
تقديم الدكتور محمود المظفر

اسم الكتاب: السقيفة

الموضوع: الكلام والتاريخ

المؤلف: العلامة المجدّد الشيخ محمّد رضا المظفّر

الناشر: المعاونية مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام)

الطبعة: الاولى

المطبعة: ليلى

الكمية: ٣٠٠٠

تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ .

ISBN: 964-8686-17-3

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام)

www.ahl-ul-bait.org

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت(عليهم السلام) الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبّر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربّي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتذين لخُطى أهل البيت(عليهم السلام)الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام) ـ منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه ـ للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت(عليهم السلام)وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت(عليهم السلام)في هذا المضمار فريدة في نوعها ; لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام)أن يقدم لطلاّب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت(عليهم السلام) ، أو من الذين أنعم الله عليهم بالإلتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، لتنفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت(عليهم السلام) الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونقدّر الجهود التي بذلها الأستاذ المؤلف المرحوم العلاّمة الشيخ محمّد رضا المظفر(قدس سره) الإخوة الذين ساهموا في تحقيق هذا الكتاب...

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام)

المعاونية الثقافية

تقديم

الدكتور محمود المظفر

الأستاذ في كلية الفقه بالنجف الأشرف

يعدّ موضوع «السقيفة» ـ الذي يدور البحث حوله في هذا الكتاب ـ من أهم الموضوعات وأبعدها أثراً في تاريخنا الإسلامي، حيث تشابكت حوله آراء المؤرخين والباحثين العقائديين، وامتد فيها الجدل واسعاً بينهم... باعتباره (فتنة) وقى الله المسلمين شرّها ـ على حد قول بعض أطرافها ـ أو باعتباره (انقلاباً) تطبيقاً لما جاء في قوله تعالى: (**أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**)[1].

ولذلك كان لهذا الموضوع الخطير ـ الذي عالجه عمّنا الراحل (الرضا) قدّس الله نفسه الزكية في كتابه الفريد المذكور ـ آثاره وصداه البعيد في حينه، بحيث صار محوراً للنقد والتعليق ومثاراً للمناظرات.

فقد صدر على أثره عن مطابع مصر كتاب «رد على السقيفة» منسوباً إلى عبدالله الحضرمي، تناول فيه الرد على كتاب «السقيفة» بشكل جانب فيه الموضوعية وأُصول البحث والمناظرة.

ثم صدر رداً عليه الكتاب الموسوم بـ «رد على السقيفة» لمؤلفه السيد القزويني أحد أعلام البصرة الذي تولّى فيه بإسهاب مناقشة الرد المذكور ومعالجة موضوعاته المختلفة.

كما ظهر بعدئذ «كراس» بعنوان (على هامش السقيفة) وهو الذي احتوى ما قدمه السيد عبدالله الملاح البحّاثة الموصلي إلى الشيخ المؤلف من أسئلة وملاحظات، وما توفر عليه المؤلف من إجابات وإيضاحات لها.

لقد كان من رغبتنا أن نقوم بجمع الأصل والردود المذكورة مع ما كتب من إيضاحات أو تعليقات رددتها بعض الكراريس والمجلات في مجلد ضخم واحد، يعرض المشكلة محررة بأقلام أطرافها.. بيد أن محاولة تستر مؤلف كتاب «رد على السقيفة» وراء اسم عبدالله الحضرمي المذكور الذي لا واقع له فيما ظهر لنا، الأمر الذي يتطلب استجازة صاحبه الحقيقي في إعادة نشره، مضافاً إلى أن المؤلف ـ نوّر الله ضريحه ـ لم يشأ في حينه أن يعلق

---

(١) آل عمران: ١٤٤ .

على واحد من تلك الردود أو التعليقات خلال تلك الأسئلة والاستفسارات التي وجهها إليه الأستاذ الملاح، والتي آثرنا الحاقها مع أجوبتها في آخر الكتاب.

إنّ هذا ونحوه دعانا بالفعل إلى العدول عن تحقيق فكرة الجمع هذه، مفضلين إعادة نشر الكتاب ملحوقاً به الهامش المذكور وحده; لما احتواه هذا الهامش من أسئلة وأجوبة قد تساعد كثيراً على توضيح وتعميق بعض مسائل الكتاب.

على أني لا أجد في هذا الحين أكثر ثمرة وعطاءً من التوسع في نشر هذا الكتاب نفسه وتعميمه بين الفئات المتطلعة إلى هذا النوع من الدراسات التحليلية والموضوعية ولذلك بودر بإعطاء الإجازة لنشره هذه المرات العديدة التي جاوزت السبع ـ بما فيها هذه الطبعة ـ سواء ما نشر منه في لغته الأصلية أو فيما ترجم إلى اللغات الأخرى من فارسية وأوردية.

هدانا الله تعالى جميعاً سواء السبيل، وشد من أزرنا كأمّة إسلامية واحدة تسعى وراء الحقيقة.

١٧ ربيع الأوّل ١٤٠٠ هـ

محمود الشيخ محمود حسن المظفر

مقدمة

«كان المجمع الثقافي الديني لمنتدى النشر قد أشرف على نشر الكتاب في طبعته الثانية، وقد سجّل هذه الكلمة القيّمة التي نعيد نشرها في هذه الطبعة معتزين بها».

«١»

موضوع هذا البحث قديم جداً، وقد سبق أن عالجته عشرات الأقلام في مختلف العصور، وكان مسرحاً لكثير من عواطف الكتّاب تلاعبت فيه بأساليبها الخطابية التي لا يراد بها غير تركيز عقيدة أصحابها من طريق اللف والدوران، ولم يسلم من آفاتها إلاّ القليل.

وعلى كثرة من كتب فيه في عصرنا الحاضر لم أجد ـ في الغالب ـ من أخضعه للتطور فغيّر في مناهج البحث، وجدد في طريقة الاستنتاج، وبدل في أساليب العرض إلى ما يلائم أذواق العصر، فكانت حاجته كبيرة إلى من يعالجه معالجة موضوعية مجردة من ناحية، ويأخذ بيده إلى حيث يرجى له من التطور الذي تقتضيه مناهجنا العلمية الحديثة من ناحية أُخرى.

واشتدت الحاجة قبل عدة من السنين حين كثر البحث في هذا الموضوع كثرة تلفت إليها الأنظار، وحين ازدحمت عليه العواطف فأساءت استغلاله، وتركته عرضة لأحداث ومشاكل اجتماعية يذكر الكثير من القرّاء مدى مفعولها في هذه الأوساط، وكان لابد لهذا الطغيان العاطفي من إحداث رد فعل في نفوس بعض الباحثين المجردين ممّن تهمهم رسالتهم العلمية قبل كل شيء .

وكان سماحة شيخنا العلاّمة المظفر ـ مؤلف هذا الكتاب ـ في طليعة
أُولئك الباحثين، كما كان كتابه هذا نتيجة لرد الفعل الذي أحدثه ذلك الطغيان.

«٢»

أما الكتاب فقد وفّق في عدة نواحي:

وفُق في نظرته لبحثه نظرة موضوعية خالصة لا يلمس فيها للمؤلف أية عاطفة، ولا يدرك فيها أي تحيز، وإذا قدّر له أن ينتهي في بحثه إلى حيث تنتهي عقيدته المذهبية فليس ذلك إلاّ لأنّ منهجه العميق انتهى به إلى هذه النهاية .

ووفق في منهجه العلمي الدقيق القائم على التماس ملابسات شتى ألقت كثيراً من الأضواء على هذه الحادثة التاريخية، بالإضافة إلى ما عرض من النصوص الواردة فيها خاصة، ناقداً لها جميعاً نقداً دلالياً دقيقاً، مجلياً مفاهيمها على حسب ما يقتضيه الفن، معتمداً في ذلك أصحّ الطرق الموصلة إليها مختاراً من الأحاديث ما اتفق عليه الثقاة من أئمة الحديث لدى الطائفتين المسلمتين .

ووفق أخيراً في أسلوبه في العرض وتنظيمه لبحثه تنظيماً فنيّاً ينتهي بك إلى نتائجه من أقرب الطرق وأيسرها ببيان رائع جذّاب.

والحقّ، أن الكتاب يعتبر مرحلة تطورية مهمة أوصل بها المؤلف هذا البحث إلى عصره الذي يعيش فيه، وهو من الكتب القلائل في هذا الموضوع التي أدت وظيفتها كاملة.

«٣»

ولعلّ القارئ الكريم يودّ أن يعرف مدى أثر هذا الكتاب في نفوس الباحثين والمعنيين بهذه الشؤون، وكيف استقبلوا بحوثه الحرة، وإلى أي مدى كان إقبالهم عليه أو إعراضهم عنه، والحقيقة أن الناس لم يتفقوا عليه بحال فقد انقسموا حوله طائفتين رضيت عنه أولاهما وحمدت لمؤلفه أسلوبه المجرد وأطرته إطراءً عاطراً، وخير من يمثلها من الأعلام سيد هذا الفن في عصرنا الحاضر سماحة آية الله العلاّمة الكبير السيد عبدالحسين شرف الدين مؤلف كتاب «المراجعات» وغيره ممّا يعتبر فتحاً في البحوث الكلامية التي خضعت للمنهج العلمي في عصرنا الحاضر، فقد كتب حفظه الله إلى مؤلفه كتاباً يعرب فيه عن رأيه فيه وفي مؤسسته التي يرأسها، نذكره هنا بنصه اعتزازاً بثقته بالكتاب وإكباراً لرأيه بالمؤسسة التي احتضنها المؤلف، واعتبر بحق رائدها الأوّل وحافظ على سيرها وتوازنها منذتأسيسها حتى اليوم، وهذا نصّ الكتاب:

السلام على أميرالمؤمنين وسيّد الوصيين ورحمة الله وبركاته..

أيّد الله شيخنا العلاّمة البحّاثة المجاهد الشيخ محمد رضا المظفر، وأعزّ أقطاب مجمعه الثقافي الديني لمنتدى النشر، وسلام الله عليه وعليهم وحيّا الله منهم أرواحاً طيّبة طاهرة تصدع بالحقّ في منتداه الكريم.

وبعد، فقد أخذت هديتكم القيّمة كتاب «السقيفة» بعين الشكر، ثم استشففت فيه أثر الجهد النبيل الجدير بالمؤسسة العلمية الطالعة بما انتظمه من سلامة البحث، وسموّ التفكير، وحسن الأداء على وجه سدَّ فراغاً في المطبعة النجفية.

وكنّا فيمن عقد الأمل «بالمنتدى» يوم تأسيسه وناط به الرجاء أن يكون له الأثر المحمود في توجيه الناشئة الدينية، وبناء الجيل الطالع، وتجديد ميراث النجف في بعث يلائم التطور الحاضر ويماشيه في مداه الطويل ووسائله المنوعة، وذلك أني رأيت من قديم أن الهدى لا ينتشر إلاّ من حيث ينتشر الضلال، وعلى هذا رجوت أن تكون المطبعة وتنويع المنهج الدراسي وإحياء العلوم الإسلامية المذخورة، كل هذا من رسالة منتداكم المرجو. ولم تخلفوا الظن ـ ولله الحمد ـ فإن الذي يبلغنا من أخباركم السارة وآثاركم النافعة يثلج الصدر وينعش الأمل، وليس شيء كمأثركم الأخير هذا السفر الجليل، داعياً إلى الاطمئنان والاستبشار بمستقبل نيّر يضع النجف الأشرف في مكانه الأسمى ومحلّه الأرفع. والسلام عليكم ورحمة الله.

عبدالحسين شرف الدين

ولهذا الكتاب الكريم نظائر من الكتب من أعلام الباحثين الذين يألفون هذا النمط من التفكير تركنا ذكرها الآن اكتفاء بهذه الرسالة الجليلة.

أما الطائفة الأُخرى لم يبدُ أنها ارتاحت لهذا الأُسلوب من البحث، ـ واعتادت على مواجهة مثله بأعصاب متوترة توجهها العاطفة حسبما تريد ـ فخير من يمثلها مؤلف كتاب «ردّ على السقيفة» وهذا الرد إذا استثنينا منه ما حشد فيه مؤلفه من ألفاظ السباب الخارجة على آداب البحث، والتي يفزع إليها العاطفيون عادة إذا أعوزتهم الحجة لم يخلص لنا منه إلاّ القليل.

وهذا القليل وضع في حضرته للنقد والجدل مقياساً لا نتفق عليه معه بوجه، وما أدري إلى أي حد يتفق معه الآخرون من باحثي قومه عليه، فهو يرى ـ كما يبدو من مجمع الكتاب ـ أن المقياس لديه في كلّ شيء يتعلق بالموضوع هو ميوله الخاصة، فالأحاديث التي لا تتفق معها أحاديث موضوعة وإن أجمع ثقاة المحدثين من الطرفين على تصحيح أسانيدها، مع أن بعضها متواتر لا يشك بصدوره عن النبي(صلى الله عليه وآله) بحال، والأحاديث التي توافق هواه صحيحة وإن حكم أرباب الجرح والتعديل من قومه بوضعها وشخصوا الواضع وعيّنوه، ومداليل الأحاديث يجب أن تصرف عن ظواهرها إذا لم تؤيده وإن خرج الكلام على

الأصول الموضوعة في هذا الفن إلى آخر ما هنالك ممّا لا يقتضي التعرض له في صدر هذا الكتاب، على أن هذا ليس غريباً على حضرته مادام يواجه التأريخ بهذه الذهنية.

ولكن الغريب من مجلة مصرية تنطق بلسان هيئة محترمة قرأ محرروها الرد، ولم يقرأوا الأصل فاستعاروا منه أسلوبه في الشتم، ونحوا على الكتاب وصاحبه باللوم والتقريع، مع أن (التبين) كان أليق بهم وبمكانتهم العلمية، لئلاّ يصيبوا قوماً بجهالة فيصبحوا على ما فعلوا نادمين.

«٤»

وعلى أيّ حال فإنّ لجنة المجمع الثقافي الديني لمنتدى النشر لم تجد ما يصلح للرد على هذا وأمثاله. ونسأله تعالى أخيراً أن يلهمنا جميعاً الصواب والسداد.

٥ رمضان سنة ١٣٧٢ هـ

اضطراب التاريخ

مقدمة المؤلّف

وله الحمد على سوابغ آلائه والصلاة والسلام على نبيّه وآله وصحبه النجباء.

«١»

تأثير العقيدة على المؤرخ

من أشق الفروض على المؤرخ أن ينفض عن ردائه غبار التعصب لنزعاته الشخصية من دينية أو قومية أو وطنية ونحوها. بل لعلّه من شبه المستحيل أن ينزع من قلمه لحاء عقائده وأهوائه. فإن النفس تلهم عقل صاحبها التصديق بميولها وعواطفها، وكثيراً ما تقف سداً منيعاً بين بصيص عقله والحقيقة، وإن حاول أن يخرج من نفسيته التي ورثها ونشأ عليها، ويتحلل فكره من أسرها وسجنها ليحلق في جو الحقّ الطليق. وإذا رأيت طائراً أسعده الحظ فتحرر من سجنه فالحقه إذا كنت حراً مثله، فستجد أن جناحه مثقل بغبار السجن، وأرجله لا تزال متأثرة بالقيود، فيختلج في رفيفه ويتثاقل في طيرانه، وقد يهوي أحياناً إلى الهوّة غير مختار.

هذا حال من حاول أن يتحرر من شخصيته الاعتقادية وتأثيرها عليه. أما من يؤرخ لأجل غذاء عقيدته، أو يؤلف لغرض إرضاء نفسه أو محيطه، فاقرأه ألف سلام! وأرجو من الله تعالى أن يوفقني لئلاّ أكونه.

وأظنني غير مبالغ إذا قلت: إنّ المؤرخين من السلف على الأكثر ـ وأقول «على الأكثر» إذا أردت الاحتياط في القول ـ كانوا من النوع الثاني. بل حتى المؤرخين في عصرنا لا يخرجون عن هذه الطريقة على الغالب. وإن تظاهروا بحرية الرأي وإنصاف الواقع والحقّ فظهر جليّاً ـ بالرغم على المؤرخ ـ نزعته على قلمه ويتماشى تأريخه وتأليفه مع الروح التي يحملها، فيختار من الأحاديث ما لا يفسد عليه رأيه، ولا يصدّق إلاّ بمايجري على هواه. فكم يكون الرجل عنده كذّاباً وضّاعاً; لأنه نقل ما لا يتفق ومبادئه، وكم يكون ثقة صدوقاً; لأنه لم يرو إلاّ أحاديث تؤيد طريقته.

اضطراب التاريخ

وهناك بلاء مُني به التاريخ الإسلامي خاصة، حمّله ـ بالغموض والشك عند الباحثين المنصفين. ذلك كثرة ما لفقه الوضّاعون والدسّاسون في القرون الأولى من الهجرة، لا سيما القرن الأوّل فأشاحوا بوجه الحقائق وقلبوها رأساً لعقب.

وليس أدلّ على ذلك من التناقض والاضطراب الموجود في أكثر أحاديث الوقائع التاريخية، فضلاً عن الأحكام الشرعية، ما عدا الاختلاف في خصوصيات الحوادث والأحكام مما يذهب بالاطمئنان إلى كل حديث. ولا أظن ناظراً في التاريخ لا يصطدم بهذه الحقيقة المرة. ولا يمكن أن يحمل كل ذلك على الغلط في النقل والغفلة في الرواية.

ولنعتبر بأهم حادثة يجب اتقانها عادة، مثل يوم وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله)، فإنّك تعلم كيف وقع الاختلاف في تعيين اليوم من الشهر، بل في تعيين الشهر. وهذا أمر شهده جميع المسلمين وهزهم هزاً عنيفاً فلا يمكن أن يفرض فيه النسيان أو الغفلة. فماذا ننتظر بعد هذا من تاريخ حروبه وأحواله، ومن نقل أقواله وأحاديثه لا سيما فيما يتعلق بالشؤون التي اختلف فيها المسلمون فتحاربوا عليها، أو تشاتموا لأجلها فكفّر بعضهم بعضاً.

ولعلّ أسباب الوضع ثلاثة أشياء:

١ ـ حب تأييد النزعات والعقائد، فيغري على الكذب ولعلّ ذلك يخدعه بأن الرأي الذي يعتقده حقّاً يسوّغ له الوضع، مادام الموضوع في اعتقاده هو الواقع، أو شبيه به.

٢ ـ حب الظهور والتفوّق، فقد كان للمحدث في العصور الأولى المنزلة العظيمة بين العامة، وبالحديث كان التفاخر والتقدم، ويمتاز من كان عنده من الحديث ما ليس عند الناس، فأغرى ذلك ضعفاء العقول وعبدة الجاه، فاحتالوا للحديث من كل سبيل، حتى من طريق الوضع والتزوير.

٣ ـ ما بذله الأمويون وأشياعهم من كل غال ورخيص للمحدثين على وضع ما يؤيد دستهم وملكهم وأهواءهم، ولا سيما فيما يحط من كرامة آل البيت، وفيما يرفع من شأن أعدائهم وخصومهم، فكثرت القالة يومئذ واتسع الخرق، حتى طعن الإسلام طعنة نجلاء لم يبرأ منها إلى يوم الناس هذا.

خطة الكتاب

فلذا وذاك أصبحت وأنا كثير الشك والتحفظ في جملة ممّا ينقله المؤرخون والمحدثون، وأقف حائراً عند كل حديث يتعلق بالخلافات المذهبية خاصة.

فكيف بي وأنا أقحمت نفسي في البحث عن أوّل حادث في الإسلام نشب فيه الخلاف بعد الرسول وانشق فيه المسلمون طائفتين، ذلك حادث (السقيفة)!

كيف بي وقد وقفت بين نفس تطالبني بأن أُرضيها في عقيدتها، وبين تأريخ هذا حاله قد أُحيط بالشكوك والشبهات وقد كتب في الحادثة الطرفان، فشرّقت طائفة وغرّبت أُخرى.

ولكني أُريد الآن أن أتحرّر من عقيدتي، وأتمرّد على نفسي فأقف حرّاً على نشز من الإنصاف والتروّي، وأمسح عن عيني غبار التعصب لأرى تلك الحقيقة الواحدة وهي واحدة في كل شيء، فهل أراني أستطيع علاج ما بي؟ هذا ما أشكه في نفسي وواجب عليَّ ألاّ أثق بها، فما السبيل إذن؟ ثم ماذا سأصنع في علاج الناحية الأُخرى: ناحية التاريخ المظلم؟

ـ إنها لمزلة للقدم، ولها ما بعدها؟

ـ دعني أرجع أدراجي؟

ـ لكنه الهوى في النفس وعزيمة صحت من عهد ليس بالقريب لأكشف لنفسي أو لغيري ـ إذا جاء لي ـ ذلك اللغز المعمى، ومن يستطيع أن يدفع ذلك من نفسه.

على أني أجد في بحثي سلوة ومتعة يلذ لي فيه أن ألمس بعض الحقائق عن بصيرة، ومتعة أُخرى أن أُسجله إنتاجاً باقياً للناس.

وأيضاً لمّا كنت أُحاول ـ إن صدقتني المحاولة ـ أن أُحيط بأسرار الحادثة وفلسفتها ونتائجها، فلا يكون ما أكتبه تاريخاً مجرداً جافاً وأُحدوثة خالية من ذوق، فإن ذلك يستحثني على المضي في البحث ويشجعني على إخراجه للناس. وإن كان فيه صعوبة أُخرى قد تقحمتها وجُبّ إليّ عبؤها الثقيل.

وبعد التفكير والمحاولات مدة طويلة هديت إلى شيء واحد بالأخير أرجو أن أبتعد بسببه عن تأثير العواطف ولعبها بالعقول، واقترب من الحقّ والصدق، هو أن أكثر من مراجعاتي لمؤلفات من أخالفه في الرأي من ناحية مذهبية، بل أجعلها هي المصدر في البحث، وظنّي أن بهذا سيحصل التفاعل من الجانبين: عقيدتي وهذه المصادر، لينتج ما قد يسمونه (الوسط في الرأي) أو تكون الحقيقة قد اهتديت إليها بهذه الحيلة، إن طاوعتني.

وقد أخذت على نفسي في هذا الكتاب أن أسجل خلاصة مطالعاتي ومحاكماتي التاريخية، بعد أن سبرت كثيراً من المصادر القديمة التي أشرت إليها آنفاً، فإذا كنت أذكر حديثاً أو حادثاً تأريخياً توافرت المصادر على ذكره، وتوثيقه، فإني لا أذكر معه تلك المصادر توفيراً على القارئ خشية إعناته بدون جدوى، إلاّ بعض الأحاديث التي ينفرد بها مصدر أو مصدران، فاني اضطر اضطراراً إلى ذكر المصدر في التعليقة تنويراً لذهن القارئ غير المتتبع.

وكل جهدي أن أضع بين يدي القرّاء صورة مصغرة مما اهتديت إليه من أفكار أرجو أن تكون خالصة من تأثير العواطف والنزعات، حرة هي الحقّ كلّه أو قريبة من الحقّ، وبالله التوفيق ومنه التسديد.

شهر رمضان ١٣٥٣ هـ

المؤلف
محمد رضا المظفر

تمهيد

تمهيد

في عام (١١) للهجرة يفعل الدهر فعلته الأولى، فيقلب صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي المجيد كتبت بأحرف من النور الإلهي. كلها إيمان وصدق، جهاد وتضحية، فخر وقوة، عزّ ومجد، عدل ورحمة، أُخوّة وإنسانيّة.

يقلب الدهر هذه الصفحة الناصعة بالخيرات والفضائل، بأفول ذلك النور المقدس من الأرض، فيستقبل بالمسلمين صفحة من كتابه التكويني مشوّشة الخط، قال عنها الكتاب التشريعي: (**أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ...**)[٢].

لاشك عند من يعترف بالقرآن الكريم وحياً إلهياً لا ينطق صاحبه عن الهوى، في أن هذا الحادث التاريخي العظيم بموت منقذ الإنسانية، كان حداً فاصلاً بين عهدين يختلفان كل الاختلاف: ذاك إقبال بالنفس والنفيس على الحقّ تعالى، وهذا انقلاب عنه على الأعقاب.

إذن نحن الآن أمام أمر واقع:

مات النبي(صلى الله عليه وآله) !

ولابدّ أن يكون المسلمون ـ كلهم؟ لا أدري الآن ـ قد انقلبوا على أعقابهم.

ولكن... (واللعنة على لكن التي لا يستغني عنها الكلام)[٣].

ولكن... بأي حادث كان مظهر هذا الانقلاب؟

* * *

أعطني من نفسك ـ أيها القارئ ـ وفكر بحرية، والتمس لي حادثاً ذا بال وقع بعد وفاة صاحب الرسالة مباشرة، فنضح برذاذه جميع المسلمين، فهل تجد غير حادث «السقيفة»؟ ما أعظمه من حادث! وهل تدري أن الشيعة تفسِّر الآية الكريمة به؟

---

(٢) آل عمران: ١٤٤ .

(٣) أثبتناها من النسخة الأولى.

فإذا أردنا الآن أن نبحث عن «السقيفة»، فإنّما نبحث عن أعظم حدث في الإسلام، وأول حوادثه[٤] بعد الوفاة، له علاقته الخاصة بالآية الكريمة، أتفسر به أم لا؟

وعلى هذا الأساس قلت في المقدمة: «شرّق فيها قوم وغرّب آخرون» فدخلت العقائد والأهواء في سرد الحادثة، فكانت ذات ألوان ووجوه يكد فيها الباحث، ويجهد مستهدف الحقيقة.

* * *

وما عليَّ لو أدعي قبل الدخول في بحث السقيفة أن الآية الكريمة تفسر بحوادث الردة التي وقعت في خلافة أبي بكر.

ولكني لا أطمئن إلى هذا الاحتمال، مادامت الآية تشعرنا بأن الانقلاب يقع بعد موت النبي مباشرة، ومادامت هي خطاباً لجميع المسلمين، وأهل الردة ـ كيفما فرضناهم ـ هم أقل القليل من المسلمين، بل في العدوة القصوى منهم.

وفوق ذلك نجد أن عمدة من نسميهم بأهل الردة هم المتنبئون وأشياعهم، كمسيلمة[٥]وأتباعه، وطليحة[٦] وأوليائه. وهؤلاء كانوا في عهد النبي واستغلظ أمرهم بعده، ماعدا سجاح التميمية[٧]، وما كان لها كبير شأن وقد اندمجت بمسيلمة. أما الأسود العنسي[٨] فقد قتل في حياة الرسول، ولازم أنصاره طريقته بعده. وعلقمة بن علاثة[٩] ارتدّ في زمانه(صلى الله عليه وآله). ومثله أم رفل سلمى بنت مالك[١٠] وتابعوها.

أفيصح أن نقول: إنّ هؤلاء انقلبوا على الأعقاب بعد النبي، وكان الخطاب بالآية لهم؟ اللهم إن هذا يأبى الإنصاف أن يصدق به، عند من كان له شيء من حرية الرأي وصحة التفكير.

ومالك بن نويرة[١١] .

مالك وادع[١٢] سجاح[١٣]، وأكثر من ذلك إنّما كانت منه لمصلحة المسلمين، ليرد سجاح عن غزوهم في تلك الأصقاع النائية عن مركز المسلمين. وكان الذي أراد.

---

(٤) في النسخة الأولى: حادثة .

(٥) أنظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٠٤/٢ .

(٦) المصدر السابق: ٢٣٢/٢ .

(٧) المصدر السابق: ٢٣٩/٢ .

(٨) تاريخ المدينة لابن شبة النميري: ٥٧٨/٢.

(٩) تاريخ الطبري: ٤٩٠/٢.

(١٠) تاريخ الطبري: ٤٩١/٢، وفيه بل وفي جميع المصادر التاريخية وغيرها: أم زمل.

(١١) وبه يضرب المثل المشهور: «فتىً ولا كمالك».

وإن كانت تلك الموادعة ذنباً، فقد أظهر هو وقومه التوبة بعد ذلك، كما صنع وكيع وسماعة، وهما وادعا سجاح أيضاً، وقبل المسلمون المحاربون توبتهما[١٤].

وهذا أبوبكر يدين مالكاً إذ قتله خالد بن الوليد وخلا بزوجته ليلة قتله[١٥]، فهل تفسر بهذا آية الانقلاب؟

ولا ذنب لمالك ـ إذ عدّ من أهل الردّة ـ إلاّ أن قاتله بطل المسلمين يومئذ وقائدهم. وحقيق عليهم أن يدافعوا عن فعلته ويبرروا عمله. فليكن مالك مرتداً يستحق القتل! وما يهمنا أن نشين مالكاً بما يستحق وبما لا يستحق، ما دامت كرامة خالد محفوظة مصونة من النقد!

عمر بن الخطاب يريد أن يؤخذ خالد بقتله لمالك ونزوه على زوجته وأبوبكر يعتذر عنه: «إنه اجتهد فأخطأ». وما الخطأ على المجتهدين بعزيز. وهذا من أوليات أبي بكر، إذ يجعل الاجتهاد عذراً للمخالفة الصريحة للقانون الإسلامي.

وأبوبكر لم يقل لمتمم أخي مالك إنه ارتدّ فقتل، بل قال له: ما دعوته وما قتلته، لما قال له متمم من أبيات:

أدعوته بالله ثم قتلته *** لو هو دعاك بذمة لم يغدر[١٦]

نعم! التاريخ ينزّه مالكاً. وقضى الدفاع عن خالد أن يحكم بعض الكتاب في هذا العصر بكفر مالك وارتداده!

* * *

ومن هم أهل الردّة غير هؤلاء؟

ـ مانعو الزكاة.

ـ مانعو الزكاة! من هؤلاء بأسمائهم وقبائلهم! ليت أحداً يرشدني إليهم! فقد وجدت التاريخ يجمجم في ذكرهم فيحصر، ويروح ويغدو فلا يجد غير المتنبئين وأشياعهم. وأبوبكر لمّا قال كلمته المشهورة: «لو منعوني عقالاً لجاهدتهم عليه»[١٧] فإنّما قالها عندما جاء وفد

---

(١٢) تاريخ الطبري: ٤٩٦/٢.

(١٣) الموادعة: المتاركة والمسالمة على ترك الحرب كما كان كعب القرضي موادعاً لرسول الله، وليست الموادعة من الردّة في شيء (منه (قدس سره)) .

(١٤) تاريخ الطبري: ٥٠١/٢.

(١٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٧٩/١ .

(١٦) مجمع الزوائد للهيثمي: ٢٢١/٦ .

(١٧) تاريخ الطبري: ٤٧٦/٢ .

طليحة المتنبئ المتقدم ذكره يطلبون الموادعة على الصلاة وترك الزكاة، لا في قوم غير المتنبئين.

وإذا كانوا ـ وربّما كانت بعض القبائل المجهولة امتنعت عن الزكاة ـ فهل العصيان بترك واجب، وهم يقيمون الصلاة يكون كفراً وارتداداً؟ بأي مذهب وبأي دين؟ فليتأوّل المتأوّلون ما شاءوا.

ولم يعرف عنهم أنهم أنكروا وجوب الزكاة بقول، حتى يكونوا من منكري ضروريات الدين الذين يعدّون في الكافرين المرتدين. وأكثر ما عرف عنهم إذا كان لهم وجود غير المتنبئين أنهم امتنعوا عن أدائها.

وتغلق دعوى المدعي أن هؤلاء أنكروا بيعة أبي بكر التي كانت عن غير مشورة من المسلمين كما صرّح به عمر بن الخطاب[١٨]، فلم يعترفوا له بإمامة وولاية حتى يؤدّوا له الزكاة. ولعلّهم كانوا يطالبون بخلافة من كان النصّ من النبي على خلافته، فأهمل مطالبتهم التاريخ.

هذه احتمالات لا يفندها التاريخ والاعتبار، وادعتها الشيعة فيهم، فما لنا بتكذيبها من برهان، فالأحسن لنا ألا نعترف بوجودهم كما أهمل التاريخ أسماءهم وقبائلهم.

ومهما كان الأمر، فإن استطاع الكاتب أن يثبت الانقلاب بأوّل حدث في الإسلام، فلا يهمه ماذا سيكون شأن الحوادث اللاحقة، بل يستعين على تفسيرها بتفسير الحادث الأوّل، وكفى!

وأجدني مضطراً قبل كل شيء إلى أن أقف مع القارئ على ما صنعه النبي(صلى الله عليه وآله)، من حل للخلاف بعده: إما في وصية باستخلاف أحد، أو في قاعدة مضبوطة يرجعون إليها، أو أنه أهمل الأمر وتركهم وشأنهم; لأن هذا البحث له علاقة قوية في موضوع بحثنا، يتوقف عليه تفسير كثير من الحوادث.

إذاً سنعقد الكتاب على أربعة فصول:

الفصل الأوّل: في موقف النبي(صلى الله عليه وآله) تجاه الخلافة.

الفصل الثاني: في تدبيره لمنع الخلاف.

الفصل الثالث: في بيعة السقيفة.

الفصل الرابع: موقف علي بن أبي طالب(عليه السلام).

---

(١٨) صحيح البخاري: ٢٦/٨، سيرة النبي لابن هشام: ١٠٧٣/٤.

مَوقف النَّبيّ تجاه الخلافة

١ ـ هل كان يعلم بأمر الخلافة؟

هل تجد من نفسك الميل إلى الاعتقاد بأن النبي(صلى الله عليه وآله) كان لا يعلم بما سيجري بعده: من خلافات وحوادث من أجل الخلافة؟ وهل تراه كان غافلاً عمّا يجب في هذا السبيل؟

إذا كان لك هذا الميل فلا كلام لي معك، وأرجوا منك ـ يا قارئي العزيز عليّ ـ أن تلقي الكتاب عندئذ عنك، ولا تتعب نفسك بالاستمرار معي إلى آخر الحديث، لأني أفرض قارئي مسلماً يؤمن بالنبي ورسالته، ويعرف من تأريخه ما يكفيه في طرد هذا الوهم.

فإنّ من يمتّ إلى الإسلام بصلة العقيدة لابد أن يثبت عنده على الأقل أن صاحبه صرّح في مقامات كثيرة بما ستحدثه أُمته من بعده فقد قال غير مرة:

«ستفترق أُمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقون في النار»[١٩]

وأكثر من ذلك أنه لم يستثن من الصحابه إلاّ مثل همل النعم، ثم هم يدخلون النار بارتدادهم بعده على أدبارهم القهقرى، أو يردون عليه الحوض فيختلجون بما أحدثوا بعده[٢٠]. وفي بعض الأحاديث: «فيقال لي: إنّهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[٢١].

---

(١٩) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب: ٢٧٠/٢، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري: ٦٠/١، وسائل الشيعة للحر العاملي: ٥٠/٢٧، جامع الأصول: ٤٠٨/١٠، المناقب للخوارزمي الفصل ١٩ س٢٣١، راجع تلخيص الشافعي: ٥/٣ ذيله.

(٢٠) مسند الشاميين: ١٦/٣، الدر المنثور لجلال الدين السيوطي: ٩٦/٥ .

(٢١) صحيح مسلم: ١٥٧/٨، صحيح البخاري: ١١٠/٤، ١٩٥/٧، سنن الترمذي: ٣٨/٤، المستدرك للحاكم النيسابوري: ٤٤٨/٢ .

وأخبرهم أنهم يتبعون سنن من قبلهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعوهم[٢٢].

و(الخلافة) أمر كانت تحدّثه به نفسه الشريفة، ويشير إليها أنّها ستكون ملكاً عضوضاً بعد الثلاثين سنة[٢٣]. وثبت أنه قال: «**هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش**»[٢٤]. وقال: «**من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية**»[٢٥]. وقال... و قال... إلى ما لا يحصى.

وسيرته والأحاديث عنه ـ وما أكثرها ـ تشهد شهادة قطعية على ما كان من اختلاف أُمته، وعلى أن الخلافة والإمامة من أُولى القضايا التي كانت نصب عينيه.

٢ ـ هل وضع حلاً للخلاف؟

إذن كان(صلى الله عليه وآله) عالماً بأن الدهر سيقلب لأُمته صفحة مملوءة بالحوادث والفتن، والخلافات والمحن، وأن لابد لهم من خلافة وإمارة.

فلا بد أن نفرض أنه قد وضع حلاً مرضياً لهذا الأمر[٢٦] يكون حدّاً للمنازعات، وقاعدة يرجع إليها الناس، لتكون حجّة على المنافقين والمعاندين، وسلاحاً للمؤمنين، مادمنا نعتقد أنه

---

(٢٢) سعد السعود للسيد ابن طاووس الحسني: ٦٤، الطرائف للسيد ابن طاووس الحسني: ٢٨٠، الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي: ٢٣٧/٣، صحيح البخاري: ١٥١/٨، صحيح مسلم: ٥٧/٨، سنن ابن ماجة: ١٣٢٢/٢، المعجم الكبير للطبراني: ١٣/١٧.

(٢٣) نور العين في مشهد الحسين(عليه السلام) لأبي إسحاق الاسفراييني: ٤، شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ٣٧٥/٧، الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي: ١٠١/٢ و ١٤٦/٣، عوالي اللآلي لابن أبي جمهور الإحسائي: ١٢٥/١، كتاب الأربعين لمحمد طاهر القمي الشيرازي: ٢٦٩، خلاصة عبقات الأنوار للسيد حامد النقوي: ٥٣/٣، الغديرللعلامة الأميني: ١٤/١٠، المصنف لابن أبي شيبة الكوفي: ٢٥٢/٧، فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي: ٥١٩/٢.

(٢٤) صحيح مسلم : ٣/٦، مسند أحمد: ٨٧/٥، بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ٣٦٥/٣٦، أجوبة مسائل جارالله للسيد شرف الدين: ١٢٥، المناظرات في الإمامة للشيخ عبدالله الحسن: ٤٧٧.

(٢٥) الغدير للعلامة الأميني: ٣٦٠/١٠، المطبوع بطهران عن شرح المقاصد للتفتازاني: ٢٧٥/٢، الإمام علي(عليه السلام)لأحمد الرحماني الهمداني: ١٩٠.

(٢٦) كحديثه الشريف ـ عند نزول آية الإنذار: (**وأنذر عشيرتك الأقربين...**) راجع التفسير لابن كثير: ٣٦٣/٣، شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني الحنفي: ٥٤٥/١ ـ ٥٤٧، ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ٣١١/١، ٣١٢.

وكحديثه (صلى الله عليه وآله) يوم آخى بين المهاجرين والأنصار: «**اللهم إن هذا مني وأنا منه...**» راجع الرياض النضرة: ١٢٦/٣، المناقب لابن المغازلي: ٣٨. وكحديثه عند رجوعه من حجة الوداع في غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه...**» راجع المعيار والموازنة لأبي جعفر الاسكافي: ٧٢، ٢١٠، المصنف لابن أبي شيبة الكوفي: ٤٩٥/٧.

نبي مرسل جاء بشيراً ونذيراً للعالمين إلى يوم يبعثون، فلم يكن دينه خاصاً بعصره، ليترك أمته من بعده سدى من غير راع أو طريقة يتبعونها، مع علمه بافتراق أمته في ذلك.

ولا يصح من حاكم عادل أن يحكم بنجاة فرقة واحدة على الصدفة من دون بيان وحجة تكون سبباً لنجاتهم باتباعها، وسبباً لهلاك باقي الفرق بتركها.

لنفرض أن الحديث والتاريخ لم يسجّلا لنا الحل الذي نطمئن إليه، فهل يصح أن نصدقهما بهذا الإهمال، ونوافقهما على أن النبي ترك أمته سدى، وفي فوضوية لأ حدّ لها يختلفون ويتضاربون، ثم يتقاتلون، وتراق آلاف آلاف الدماء المسلمة، ساكتاً عن أعظم أمر مُني به الإسلام والمسلمون، مع أنّه كان على علم به؟

ولو كنا نصدقها مستسلمين لكذّبنا عقولنا وتفكيرنا، فإنّ الإسلام جاء رحمة لينقذ العالم الإسلامي من الهمجية والجاهلية الأُولى، فكيف يقر تلك المجازر البشرية في أقصى حدودها، تلك المجازر التي لم يحدّث التاريخ عن مثلها ولا عن بعض منها في عصر الجاهليين.

فما علينا إلاّ أن نتّهم التاريخ والحديث بالكتمان وتشويه الحقيقة بقصد أو بغير قصد. ولئن لم يكن محمّد نبيّاً مرسلاً يعلم عن وحي، ويحكم بوحي فليكن ـ على الأقل ـ أعظم سياسي في العالم كلّه لا أعظم منه، فكيف يخفى عليه مثل هذا الأمر العظيم لصلاح الأُمة، بل العالم بأسره مدى الدهر، أو يعلم به ولا يضع له حدّاً فاصلاً ؟

وهل يرضى لنفسه عاقل يتولى شؤون بلده فضلاً عن أُمة، أن يتركها تحت رحمة الأهواء واختلاف الآراء ولو لأمد محدود، وهو قادر على إصلاحها أو التنويه عن إصلاحها، إلاّ أن يكون مسلوباً من كلّ رحمة وإنسانية؟ حاشا نبيّنا الأكرم مَن جاء رحمة للعالمين ومتمّماً لمكارم الأخلاق وخاتماً للنبيين! وقد قال الله تعالى على لسانه بعد حجة الوداع: (ا **لْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**)[٢٧].

وقد وجدناه نفسه لا يترك حتى المدينة المنورة، إذا خرج لحرب أو غزاة، من غير أمير يخلفه عليها، فكيف نصدق عنه أنه أهمل أمر هذه الأُمة العظيمة بعده إلى آخر الدهر، من دون وضع قاعدة يرجعون إليها أو تعيين خلف بعده[٢٨].

---

(٢٧) المائدة: ٣ .

(٢٨) المناظرات في الإمامة للشيخ عبدالله الحسن: ١٨٢، الغدير للعلامة الأميني: ١٧٢/٧.

٣ ـ إيكال الأمر إلى اختيار الأمة

لنختار الآن لحل هذه المشكلة أنّه(صلى الله عليه وآله) أوكل أمته إلى اختيارهم، أو إلى اختيار أهل الحل والعقد منهم خاصة في تقرير شؤون الخلافة. فهل يصح هذا الفرض للحل؟

أما أنا ـ أيها القارئ ـ لا أستطيع أن أقتنع بأن هذا الفرض يكون حلاً مرضياً لهذه المشكلة، ولعلك أنت ترى مع من يرى أن تعيين الرئيس بالانتخاب من أرقى التشريعات الحديثة وقد سبق إليه الإسلام، فهذا من مفاخره.

فوجب علينا أن نبحث هذه الناحية العلمية بدقة، وأملي ـ كما هو مفروض ـ أنّك تعطيني من نفسك النصف وتفكر معي تفكيراً حرّاً، بعيداً عن تأثير العاطفة التي تقضي علينا أن نتمسك بهذه المفخرة للإسلام.

ولا ينبغي لنا أن نحاول هذه المحاولة، فربما نلصق به ما ليس له، ولعلها لا تثبت للبحث مفخرة يمتدح بها، فنكون قد نقضنا غرضنا الذي نريده من إثبات الفضيلة للإسلام بالسبق إلى هذا التشريع.

والذي أدعيه الآن أن إرجاع الأمة مدى الدهر إلى اختيارها في تعيين الرئيس لها هو عين الفوضوية، التي أردنا التخلص منها في البحث السابق، وليس معناه إلاّ إلقاء الأمة في أعظم هوّة من الخلاف لا حد لها ولا قعر.

وسر ذلك أن الناس مختلفون متباينون، ليس بينهم اثنان يتفقان في فكر أو عاطفة أو ذوق أو عادة أو عمل، حتى التوأمين، إلاّ من التشابه القريب أو البعيد من غير اتفاق حقيقي، كاختلافهم في أجسامهم وسحنات وجوههم، وتشابههم في ذلك. بل الناس مختلفون في كل شيء من دقائق أجسادهم وأخلاقهم ونفوسهم وعاداتهم فلم يتفق لشخصين أن يتفقا تحقيقاً حتى في بصمة الأصابع، حتى قيل إن كل فرد من الإنسان نوع برأسه.

وعليه، فيستحيل أن تتفق أهل بلدة واحدة على حكم واحد أو عمل واحد، فضلاً عن أمة كبيرة كالأمة الإسلامية على توالي الزمان. وبالأخص إذا كان الحكم مسرحاً للعواطف والأغراض الشخصية والتحيزات كالحكم في الزعامة العامة.

ومن هذا نستنتج أن الرأي العام الحقيقي غير موجود أبداً، بل يستحيل وجوده لأية أمة في العالم، ومن خطل الرأي أن يطلب الإنسان تكوين الرأي العام، وتوحيد اختيار الأمة بأسرها لأمر من الأمور، على أنّ محاولة ذلك يستحيل أن تسلم من منازعات دموية واضطرابات شديدة إذا كان تكوينه يراد لأمر ذي شأن، إلاّ أن يكون هنا حاكم يفصل بين المتنازعين بما له من القوة القاهرة لمخالفيه، كما هو موجود فعلاً في الانتخابات الجارية عند الأمم المتمدنة، فإن تحكيم الأكثرية ذات القوة الطبيعية خير علاج على منازعاتهم في الأمور العامة .

وتحكيم الأكثرية في الحقيقة فرار من محاولة تكوين الرأي العام الحقيقي، بل هو اعتراف باستحالته، ومع ذلك لم يستغن غالباً الرجوع إلى الأكثرية ليكون لها الفصل عن ملطفات ومؤثرات أُخرى تنظم إلى قوته الطبيعية، أهمها سلطة الحكومة والقانون العام القاضي بتحكيم الأكثرية الذي أصبح بحكم التقليد مسيطراً على معتنقيه.

وبتوسيط أمثال هذه الأمور تمكن التسوية بين الأكثرية على رأي متوسط، وإلاّ فالاتفاق الحقيقي على تفاصيل الأمور يستحيل حتى في الأكثرية.

وهذا الرجوع الى الأكثرية آخر ما توصل إليه الإنسان بعد العجز عن تحصيل الاتفاق الحقيقي، وبعد أن فشل البشر على ممر تلك القرون الطويلة التي أنهكته بالتجارب القاسية، فوجد ذلك خير ضمان للسلام في الأمم. وليس معنى ذلك أن الأكثرية لا تخطأ، كيف والجماعات دائماً تفكر بأحط فكرة فيها، ومن مزاياها أنها خاضعة لسلطان العاطفة، فهي علاج لفضّ المنازعات ليس إلاّ، لا لضمان تحصيل الرأي المصيب.

وبهذا البيان نخرج إلى فكرة أن تعيين الرئيس أو غيره بالانتخاب الذي هو من أرقى التشريعات الحديثة معناه الرجوع إلى الأكثرية دائماً، التي أصبحت من التقاليد المرعية عند الناس في هذا العصر، وهذا لم يسبق إليه الإسلام، ومن يدّعي أن النبي(صلى الله عليه وآله) أوكل أُمته إلى اختيارهم في تقرير شؤون الخلافة لا يدعي أنّه شرع قانون الأكثرية، لأنه ليس لهذه الدعوى شاهد في زبر الأولين، على أنّه ـ كما ذكرنا ـ لا يسلم من الخطأ، فلا يسوغ لنا أن ننسبه إلى من لا ينطق إلاّ عن وحي، ولا يريد إلاّ الحقّ.

وإذا ادّعى أنه أوكل الأمر إلى اتّفاق أُمته واختيارهم جميعاً، فمن خطل الرأي، إلاّ إذا جوّزنا عليه أن يطلب المستحيل، أو تعمد إيقاع أُمته في منازعات دائمية تفضي إلى إزهاق النفوس، وإضعاف القوى المادية والأدبية، ثم إلى ضعف كلمة الإسلام في الأرض.

فتلخّص: أن هذا التشريع ـ أعني تشريع تعيين الإمام بالانتخاب ـ لا يصح لنا أن ننسبه إلى منقذ البشرية من الضلالة إلى الهدى الذي لا ينطق إلاّ عن وحي، سواء فسرناه بالأكثرية أو باتفاق الجميع.

ومهما حاولنا إصلاح هذا التشريع بتفسير الأُمة بأهل الحل والعقد منها خاصة، فلا أجد هذه المحاولة تسلم من ذلك النقص البارز، فإن أهل الحل والعقد وكبار الأُمة هم بؤرة الخلاف والنزاع. فإنّ الخاصة مع اختلاف نفوسهم وتباين نزعاتهم كسائر الناس، لا ينفكون عن تحيزات فيهم أعظم منها في غيرهم. ويندر أن يتجردوا من أهواء نفسية وأغراض شخصية، تجعل كل فرد يشرئب إلى هذا المنصب الرفيع ما هيِّئ له ووجد مجالاً لارتقائه، ولو عن غير قصد، بل عن رغبة نفسية كامنة هي غريزية لا يفطن لها صاحبها أو لا يعدها باطلاً وخروجاً عن محجة الصواب، بل حب النفس قد يحمله على الاعتقاد بأن زعامته أصلح للأُمة وأجدى، فيوحي الهوى للنفس البرهان المقنع على صحة رأيه.

وللمعتقد أن يعتقد أن الخليفة أبا بكر تفطّن إلى سوء عواقب هذا التشريع، فأسرع إلى تعيين الخليفة من بعده[٢٩] بالرغم على جدة هذا التشريع الذي به كان خليفة، وعلى تركزه في النفوس تتوقف صحة خلافته. كيف لا وقد شاهد هو الموقف في بيعته يوم السقيفة، وكان أدق من سم الخياط، مع غفلة الناس يومئذ عن الأمر، وانشغالهم بفاجعة نبيهم.

وهكذا حذا حذوه خليفته، فاخترع طريقة الشورى من ستة أشخاص[٣٠]، وهي تبعد كل البعد عن قاعدة الرجوع إلى اختيار أهل الحل والعقد، على أنّا وجدنا هؤلاء ـ وهم ستة لا

---

(٢٩) مروج الذهب: ٣٠٢/٢، كلام أبي بكر عند وفاته .

(٣٠) مروج الذهب: ٣٠٦/٢، ط دار الفكر.

غير ـ لم يتفقوا على رأي واحد، فلعبت دورها التحيزات والعواطف «فصغى رجل لضغنه، ومال الآخر لصهره»[٣١] على حد تعبير الإمام علي بن أبي طالب.

ولاشك لم يخف على الخليفة عمر استحالة حتى اتفاق الجماعة الصغيرة، فحكم فيها[٣٢] الأكثرية، وعند التساوي فالكفة الراجحة التي فيها عبدالرحمن بن عوف. ومع ذلك حدد لهم الوقت بثلاثة أيّام، وأعطى السلطة التنفيذية لغيرهم، ليقهرهم على تنفيذ خطته.

لماذا كل هذه القيود التي وضعها، مع تهديدهم بالقتل إن تأخروا عن الموعد ولم يبرموا العهد؟ لاشك أنها كانت لقصد الابتعاد عن الخلاف والنزاع الطبيعي لمثل هذا الأمر. إذا ألقى حبله على غاربه. وهنا وجدنا كيف أحكم عمربن الخطاب وضع هذه الخطة، اتقاء للخلاف والنزاع على الإمارة الذي لا ينفك عادة عن إراقة الدماء، في وقت أراد ألاّ يتحمل تبعة تعيين شخص

الخليفة بعده، أو أنه في الأصح لم يجد نفسه تميل كل الميل إلاّ لتعيين أحد الثلاثة الذين قد ماتوا يومئذ، وهم أبوعبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل.

ولا أعجب أن يكون أبوبكر وعمر تفطنا إلى ما في تشريع إلقاء الأمر على عاتق اختيار الأمة من فساد، وما ينجم منه من جدال وجلاد. ولكن عجبي ممّن يتسرع فينسب ذلك التشريع إلى النبي الحكيم الذي لا يفعل إلاّ عن وحي، ولا يحكم إلاّ بوحي،ومع ذلك يدعي الإسلام وعرفان الرسول العظيم.

ولو كان للخليفة عثمان كلمة تسمع ورأي يطاع يوم حوصر وأيس من الحياة; لما تأخر عن تعيين من يخلفه قطعاً. ولكن الموقف كان أبعد من أن يتحكم عليه بمثل ذلك، وهو محاط به ليخلع.

وما يزيدنا اعتقاداً بعقم هذا الحل لمشكلتنا الاجتماعية الخطيرة، أنا لم نعرف خليفة تعين بهذه الطريقة إلاّ أبا بكر وعلي بن أبي طالب، وأبوبكر كانت بيعته فتنة أو فلتة وقى الله

---

(٣١) نهج البلاغة: الخطبة ٣ .

(٣٢) في النسخة الأخرى زيادة: قاعدة .

شرها على حد تعبير عمر عنها، وهو نفسه الذي شيّد أركانها، ومع ذلك قال عنها: «فمن دعا إلى مثلها فهو الذي لا بيعة له ولا لمن بايعه»[٣٣].

أما علي(عليه السلام)، فبعد تمام البيعة له «الشرعية بنظر أصحاب هذا الرأي» قد وجدنا كيف انتقض عليه نفس أهل الحل والعقد، والإسلام بعدُ لم يرث والعهد قريب، وهؤلاء المنتقضون هم جلة الصحابة. فكانت حرب الجمل[٣٤] فحرب صفين[٣٥] اللتان أُريقت بهما آلاف الدماء المحرّمة هدراً، وانتهكت فيهما حرمات الشريعة، وشلّت بهما حركة الدين الإسلامي.

ولم نعرف بعد ذلك خليفة تعين إلاّ بتعيين من قبله أو بحد السيف، ولقد لعب السيف دوراً قاسياً جعل العالم الإسلامي يمخر في بحر من الدماء. ولم يجرِّئ الطامعين بالخلافة على خوض غمار الحروب إلاّ سن هذا القانون، قانون الاختيار، فمهد السبيل لطلحة والزبير أن يشعلا نار حرب الجمل، ومهد لمعاوية ما اجترم، ولابن الزبير تطاوله للخلافة وهو القصير، وللعباسيين ثورتهم على الأمويين، ولغيرهم ما شئت أن تحدّث والحديث ذو شجون.

إلى هنا أجد من نفسي القناعة والاطمئنان إلى القول بفساد تشريع تعيين الإمام باختيار أهل الحلّ والعقد. وهيهات أن يكون من النبي الحكيم مثل هذا التشريع.

وكيف يخفى عليه ضرر هذا التشريع، ولا يخفى على عائشة أم المؤمنين يوم تقول لعمر على لسان ابنه عبدالله: «لا تدع أمة محمد بلا راع، استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فإني أخشى عليهم الفتنة»[٣٦].

وما أدري لماذا لم يشر أحد على محمّد عليه أفضل التحيات أن يستخلف أو يبيّن على الأقل طريقة الاستخلاف حتى لا يفتتنوا، كما أشارت عائشة على عمر؟ ولماذا لم يسأله أحد عن هذا الأمر، وهم يسألونه عن الكبيرة والصغيرة لماذا؟...

والمرجح أنّه سئل فأجاب، ولكن التاريخ هو المتهم في إهمال مثل هذه القضايا. على أن تاريخ الشيعة لم يهمل مثل هذا السؤال والجواب الصريح عليه.

---

(٣٣) المصنف لابن أبي شيبة الكوفي: ٥٧٢/٨، كنز العمال للمتقي الهندي: ٦٥١/٥.

(٣٤) وذلك في سنة (٣٦ هـ) انظر تاريخ الطبري: ٥١٧/٣، صحيح ابن حبان: ١٢٦/١٥.

(٣٥) وذلك في نفس السنة المذكورة، راجع تاريخ الطبري: ٥٦٢/٣، صحيح ابن حبان: ١٢٩/١٥، ١٣٠.

(٣٦) الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ٤٢/١ .

٤ ـ لا نص في قاعدة الاختيار

لنتنازل الآن عن جميع ما قلناه في البحث السابق من فساد تشريع قاعدة الاختيار، ولكن ألا يجب علينا أن نسأل مدعي صدور هذا التشريع من النبي عن الدليل عليه في كتاب أو سنّة.

وبودي أن يدلني أحد على قول الرسول في هذا الشأن فما سمعنا عنه أنه قال يوماً: إن الاختيار في تعيين الإمام لأهل الحل والعقد، أو أنّه أمر الأُمة باختيار الإمام بعده، لا تصريحاً ولا تلويحاً. على أن الدواعي جدُّ متوفرة لنقل مثل هذا القول، والقوة والحول في صدر الإسلام إلى ما بعده في يد من يرتئي هذا الرأي ويدافع عنه، فليس لأحد أن يدعي أن هذا الأثر قد خفي علينا أو امتنع الرواة عن نقله.

أجل! إلاّ أن الله تعالى قال في كتابه العزيز: (**وربّك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة**)[٣٧].

إذن لم يثبت عن النبي قول وتصريح في هذا الأمر من الاتكال على اختيار الأُمة، بل قال تعالى: (**ما كان لهم الخيرة**) فلنذهب الآن من طريق ثانية إلى إثبات صحة هذا التشريع، فنقول:

«أليس النبي كان غير غافل عن أمر الخلافة! ولكنه سكت عن الحل لمشكلتها بطريق النص على أحد من أصحابه، فلابد أنّه أوكل ذلك إلى اختيار أُمته، فيكون سكوته إذن دليلاً على هذا الإيكال».

وهذا يقرب من التفكير الصحيح لأوّل وهلة، إذا استطعنا التصديق بسكوته عن النص، فلذلك لا يصح إلاّ إذا ثبت لنا أن لا نص هناك، فوجب أن ننظر فيما تقوله أهل السنّة والشيعة من النص على أبي بكر أو علي بن أبي طالب. وسيأتي في البحث (٧) و(٨).

ولكن لو فكرنا قليلاً، فلا نرضى لمصلح عاقل ـ فضلاً عن النبي الكريم ـ أن يرمز لهذا الأمر العظيم الذي وقع فيه أعظم خلاف في الأمة بمثل هذا الرمز الخفي. وما الذي يُلجئه إلى مثل هذا الدليل الصامت ـ إن صح هذا التعبير ـ مع علمه بما سيقع بعده من انشقاق وخلاف تتسع شقته هذا الاتساع، وتتخلله فتن وحروب أنهكت المسلمين وأفسدت روحية الإسلام؟!

---

(٣٧) القصص: ٦٨.

أما كان الجدير ـ إذا لم يكن قد نصّ على أحد ـ أن يصرّح لأمته بإيكال الأمر إلى اختيارهم؟ ثم يحدده باختيار أهل الحل والعقد منهم، أو يحدده بخصوص أهل المدينة أو أهل عاصمة الخلافة، ثم يكتفي باختيار الواحد والاثنين منهم (على ما يذهب إليه جماعة من علماء أهل السنّة)، ثم يذكر شروط الإمام حتى يعرفوا من يجب أن يختاروه!

أكلّ هذه الأمور والقيود نستقيها من هذا الدليل الصامت، ويكون هذا السكوت حجة على من يشكك في واحد من هذه الشؤون فيستحق عقاب الخالق الجبار، ثم مع ذلك يخرج عن ربقة الإسلام ويدخل في زمرة الكافرين؟!

اللهمّ اشهد عليّ أني لا أستطيع أن أؤمن بصحة دليل صامت يدل هذه الدلالة الواسعة على أعظم الشؤون العامة التي يعم بلاؤها جميع الخلق في كل زمان ومكان، في وقت الحاجة إلى دليل ناطق وحجة واضحة.

اللهم اشهد أني لا أستطيع أن أؤمن بذلك إلاّ إذا فقدت حرية التفكير ومسكة العقل.

٥ ـ اختلاف أمتي رحمة

وأخشى الآن أن أكون قد أخذت بقلمي النعرة المذهبية في بحثي السابق، فبالغت في تشويه تلك الدعوى وخرجت عن خطتي التي رسمتها لنفسي.

وهل تراني أخفف من وطأة تلك السَورة، فاطمئن إلى تعليل مقبول لذلك الصمت، بأن أقول: إن الرسول إنما ترك بيان هذا الأمر ليوقع الخلاف بين أمته رحمة بهم، لما روي عنه: **«اختلاف أمتي رحمة»**[٣٨]**؟**

ولكن هيهات! إن لم تؤول الكلمة بما يتفق ومبادئ الإسلام[٣٩] فإنها الكذب الصراح على داعية الوحدة ومقاتل نزعات الجاهلية الأولى بسيف من الأخوة الإسلامية انتشل العرب من هوّة عميقة للتفرق والنزاع والنزال.

---

(٣٨) الجامع الصغير لجلال الدين السيوطي: ٤٨/١، كنز العمال للمتقي الهندي: ١٣٦/١٠، تفسير القرطبي: ١٥٩/٤، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي: ٣٦٤/١٠.

(٣٩) هذه الكلمة مروية من طرق الطرفين. والوارد في تفسيرها عن آل البيت غير ما يتخيل من ظاهرها، ففي علل الشرايع: «أنّه قيل للإمام جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام): إن قوماً يروون أن رسول الله قال: «اختلاف أمتي رحمة»، فقال: صدقوا، فقيل: إذا كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟ قال: ليس حيث تذهب وذهبوا، إنّما أراد قول الله عزّ وجل:(فلولا نفر من كل فرقة طائفة...) واختلاف أهل البلدان إلى نبيّهم ثم من عنده إلى بلادهم رحمة...» الخبر. ومثله في معاني الأخبار للصدوق، وفيه: «إنّما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد».

إنّ أكبر ظاهرة للإسلام بل من أعظم أعماله، تلك الدعوة إلى الوحدة المطلقة بأوسع معانيها وتحطيم الفروق حتى بين الشعوب والأمم المختلفة. ألا (**إنّما المؤمنون إخوة**)[٤٠].

وليس هناك شيء في الإسلام غني عن البرهان بل عن البيان مثل دعوته إلى الوحدة والعمل لها بكل الوسائل[٤١]، ليكون المؤمنون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. وقد تجلى ذلك ظاهراً في كثير من الأحكام العملية: في وجوب الحج وصلاة الجمعة والجماعة، وحرمة الغيبة واللمز والغمز والقذف... وما إلى ذلك ممّا لا يحصى، وبعد هذا أيمكننا أن نجرؤ فندعي أن الرسول يدعو إلى الخلاف! وأكثر من ذلك يسعى إلى التفرقة، وأية تفرقة هي؟! إن هذا لبهتان عظيم وزور مبين! اللهمّ إنّي استجير بك من شطحات القلم والتفكير.

٦ ـ الإجماع على قاعدة الاختيار

وهنا لابد أن ننصف في القول فلا نجري الكلام على عواهنه، فإني لم أعرف عن اخواننا أهل السنّة أنهم فسّروا هذا الصمت المدعى بذلك التفسير إلاّ من قلّ. وعلى الأقل أنهم لم يجعلوه وحده دليلاً على إيكال أمر الخلافة لاختيار أهل الحل والعقد، وإنّما يستدلون بإجماع أهل الصدر الأول على كفاية اختيار أهل الحل والعقد، بدليل بيعة أبي بكر يوم السقيفة. وعندهم الإجماع حجة لما روي عنه عليه الصلاةوالسلام: «**لا تجتمع أمتي على الخطأ**»[٤٢] و «**لا تجتمع أمتي على ضلال**»[٤٣] .

ولكن الشيعة لا يعتبرون مثل هذا الإجماع، وإنّما يعتبرون الإجماع إذا كشف عن رضى إمام معصوم حيث يكون داخلاً في أحد المجمعين. وبيعة أبي بكر لم تقترن بموافقة الإمام وهو علي بن أبي طالب فلم يتم عندهم الإجماع الذي يكون حجة.

---

(٤٠) الحجرات: ١٠.

(٤١) كقوله تعالى: (**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...**) آل عمران: ١٠٢، وقوله تعالى: (**إنّما المؤمنون إخوة...**) الحجرات: ١٠، والنبوي الشريف: «قال إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويسخط لكم ثلاثاً يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم» الدر المنثور لجلال الدين السيوطي: ٦١/٢، وكحديثه (صلى الله عليه وآله): «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

(٤٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للشيخ محمد جعفر الكتاني: ١٦١، صحيح الترمذي: ٤٠٥/٤ برقم ٢١٦٧، ومسند أحمد بن حنبل: ١٤٥/٥، المحصول للرازي: ١٤٧/٤.

(٤٣) أحكام القرآن للجصاص: ٣٧/٢، الفصول في الأصول للجصاص: ٢٦٥/٣، ٢٧٣ .

ويذهبون إلى أكثر من ذلك، فيقولون: إن الإجماع بكل معانيه لم ينعقد على صحة بيعة أبي بكر، لمخالفة علي الذي يدور معه الحقّ حيثما دار[٤٤]ومخالفة قومه بني هاشم، وسعد بن عبادة وابنه، وجماعة من كبار الصحابة: كسلمان، وأبي ذر والمقداد، وعمار، والزبير، وخالد بن سعيد، وحذيفة بن اليمان، وبريدة وغيرهم. ولم يبايع من بايع منهم بعد ذلك إلاّ قهراً واضطراراً، حفظاً لبيضة الإسلام، وتوحيداً لكلمة المسلمين. ولا يصح بحال أن يدّعى أنّ هؤلاء ليسوا من أهل الحل والعقد، وهم من تعرف.

ويقول الشيعة أيضاً: لم يتكرر بعد ذلك تعيين الإمام باختيار أهل الحل والعقد، حتى نؤمن بحصول الإجماع على صحة الاختيار في تعيينه; لأنّ كل خليفة تعين إنّما تعين بنصّ السابق عليه أو بحدّ السيف والقوة، ما عدا علي بن أبي طالب(عليه السلام)، وهو إمام بالنص من النبي(صلى الله عليه وآله)[٤٥] ولا شأن لاختيار الأمة في إمامته.

* * *

هكذا اختلف الطرفان، وأجدني الآن حائراً إزاء أدلة الطرفين. وإذا أردت أن أُعالج في بحثي حادث السقيفة فإنّما أُعالجه من عدة نواحي هذه أهمها، فهل أستطيع أن استنتج الحكم الفاصل لإحدى الطائفتين؟ هذا ما قد يكشفه مستقبل البحث، وكل آت قريب. ولا اتنبأ بالنتيجة قبل وقتها.

وكنت راغباً في بحثي هنا أن أحصل على نتيجة حاسمة قبل الدخول في تفسير حوادث السقيفة، بل قبل الدخول في البحث عن النص على الإمام بعد النبي في هذا الفصل، ولكني هنا وجدت هذه المسائل متداخلة بعضها آخذ برقاب بعض.

ومع ذلك أجد بإمكاني أن أضع تقريراً يقرب من التفكير الصحيح مع الإعراض عما يقوله الطرفان في هذا الشأن، مستعيناً بما تقدم في الأبحاث السابقة، فهل تعيرني تفكيرك لحظة.

لاحظ أنك لا تشك ـ وأنا معك ـ أن النبي ما فاه ولا ببنت شفة عن قاعدة انعقاد الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، مع أن الواجب يدعو للبيان الصريح، كما قلنا آنفاً، فلماذا سكت عن ذلك؟

---

(٤٤) ورد في حديث رسول الله(صلى الله عليه وآله)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢٧٠/١٠، المحصول للرازي: ١٣٤/٦.

(٤٥) كتفسير رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوله تعالى: (أولي الأمر) لعلي بن أبي طالب كما في شواهد التنزيل: ١٨٩/١ ـ ١٩١ .

أكان إهمالاً وتوريطاً للمسلمين في الخلاف والنزاع، أو أنه لم يشرع مثل هذا التشريع؟ والثاني هو الأقرب للصحة. وعليه فما قيمة الإجماع ـ إن تم ـ مع علمنا بأن هذا الأمر ليس من الدين، ولم يشرعه الله على لسان نبيّه، على أنا وجدنا في أبحاثنا السالفة أن البرهان الصحيح يقودنا إلى الاعتراف بفساد هذا التشريع، فنعلم بنتيجة أن النبي لم يشرعه لأمته، فلابد أن نتهم الإجماع المدعى بإحدى التهم المتقدمة.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أنا لا أدري أن هؤلاء الذين أقدموا على الاجتماع في السقيفة لعقد البيعة بدون مشورة من جميع الموجودين في المدينة وغيرهم على أي سناد استندوا وبأية حجة اجتمعوا؟! والمفروض أن لا حجة إلاّ الإجماع وهو ـ على فرضه ـ بعدُ لم ينعقد على صحة عملهم؟ فهذا العمل من أساسه كان بغير حجة قائمة ولا بيّنة واضحة، ولذا قال عمر لسعد بن عبادة: «اقتلوه قتله الله إنه صاحب فتنة»[٤٦].

فلأي شيء استحق القتل ولم يكن يدعو إلاّ إلى نفسه كما دعا غيره؟ ولماذا كان صاحب فتنة؟ ليس إلاّ لأن دعوته من غير حجة قائمة. وإذا كان قد ثبت من النبي صحة انعقاد الخلافة باختيار أهل الحل والعقد، ويكتفي بمثل القوم الذين اجتمعوا في السقيفة يومئذ فلم يكن قد دعا سعد إلاّ إلى ما هو مشروع لا يستحق عليه قتلاً ولا غضباً.

أما النصّ المروي: «**الأئمة من قريش**»[٤٧] فلم يكن معروفاً عند المهاجرين يومئذ أو أنهم لم يريدوا أن يعرفوه، ولذا لم يستدلوا له ذلك اليوم، بناء على ما هو الصحيح، وإنّما استدل الخليفة أبوبكر بالقرابة من الرسول وأن العرب لا تعرف هذا الأمر إلاّ بهذا الحي من قريش.

٧ ـ النصّ على أبي بكر

لم نتوقف فيما مضى للاعتقاد بأن الرسول(صلى الله عليه وآله) أوكل نصب الإمام إلى اختيار الأمة، أو أهل الحل والعقد منهم خاصة. وهنا نبحث عما إذا كان قد عيّن شخص الإمام بعده، فمن هو هذا الإمام؟

أصحيح أنه هو «أبوبكر»؟ يقطع الباحث أن الأحاديث المروية في النص عليه موضوعة إذا كان يفهم منها النص المدّعى. وليس أدل على ذلك مما ثبت من تصريحاته نفسه، ولا

---

(٤٦) تاريخ الطبري: ٤٥٩/٢، العقد الفريد: ٦٢/٣.

(٤٧) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٨٤، كتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ٥١٧، ٥١٩، كتاب الدعاء لسليمان بن أحمد الطبراني: ٥٨٢، فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي: ٢٤٧/٣، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ١١/٦١.

سيما عندما تمنّى ـ قبيل موته ـ أن يسأل عن أشياء ثلاثة ترك السؤال عنها، أحدها: أمر الخلافة أنه فيمن حتى لا ننازع أهله[٤٨]. ثم من تصريحات خليفته عمر بن الخطاب لا سيّما عندما دنت منه الوفاة، فصرح: أن النبي لم يستخلف[٤٩]. ثم من تصريحات عائشة: «وهي المدافعة والمنافحة عن أبيها وقد قامت بقسط وافر من تأييده وتثبيت خلافته» فنفت الاستخلاف لمّا سئلت من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف[٥٠] .

ويكفينا لعدم الوثوق بهذا النص المدعى أن نطلع على مجرى حادث السقيفة، ونعرف استدلال من استدل على صحة بيعته بالإجماع. أوَلا تراه نفسه يوم السقيفة كيف قدّم للبيعة عمر وأبا عبيدة، فقال: «قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين»[٥١]. أتراه كان لا يعلم بالنص عليه، أو كان عالماً به ولكنه أعرض عنه؟ لا شيء منهما يصح أن يقال.

ولا شيء أوضح من خطبته يومئذ إذ يقول فيها: «إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلاّ لقريش أوسط العرب داراً ونسباً»[٥٢].

بل لو كان نصّ عليه لما كانت العرب تعرف هذا الأمر إلاّ لشخصه بنص صاحب الرسالة. وليس المقام مقام حياء من الدعوة إلى نفسه.

وعندي لا شيء أوضح من وضع الأحاديث في النص عليه. وأجد أن الذي ألجأ إلى وضعها أنّ من وضعوها بعد أن ضاقوا ذرعاً بالاستدلال على خلافته بالإجماع، مما وجدوه من مخالفة من خالف ممّن لا يمكن إهمال شأنهم. وهذا هو التعصب الذي يحمل صاحبه على الكذب والاختراع، فيقف حجر عثرة دون وصول طالب الحقيقة إلى هدفه، ويجعل النفس لا تثق بكل ما يرويه هذا المتعصب فيما يخص معتقده، بل في كل شيء.

* * *

---

(٤٨) تاريخ اليعقوبي: ١٣٧/٢، تاريخ الطبري: ٦١٩/٢.

(٤٩) المعجم الأوسط للطبراني: ٣٥٥/٧، كنز العمال للمتقي الهندي: ٧١٦/٥.

(٥٠) ومن الغريب اعتذار ابن حزم: «إنّ هذا الأثر خفي على عمر كما خفي عليه كثير من أمر سول الله(صلى الله عليه وآله)كالاستئذان وغيره، أو أنه أراد استخلافاً بعهد مكتوب، ونحن نقر أن استخلافه لم يكن بعهد مكتوب. وأما الخبر في ذلك عن عائشة فكذلك أيضاً...».

ولئن خفي هذ الأمر على عمر وعائشة فعلى غيرهما أخفى وأخفى، على أن جملة من هذه النصوص إنّما تروي عن عائشة لا غير، وأما ارادتها للعهد المكتوب فأبعد وأبعد.

أنظر الفصول في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: ١٠٨/٤ و١٠٩.

(٥١) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٤٦، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١ / ٨، وأسد الغابة لابن الأثير: ٣ / ٨٥ .

(٥٢) المصنف لعبد الرزاق الصنعاني: ٥ / ٤٤٣، صحيح ابن حبان: ٢/ ١٥٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٢٤، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٣٠ / ٢٨٥ .

أما قضية تقديمه للصلاة فإن صحت ـ وهي صحيحة بمعنى أنه صلّى بالمسلمين ـ فليس فيها أية إشارة إلى تعيينه للخلافة، فضلا عن النص; لأن الإمامة في الصلاة ليست بالأمر الخطير الشأن الذي لا يكون إلاّ لمن له الإمامة، ولا سيما على مذهب أهل السنة، وكان ائتمام المسلمين بعضهم ببعض مما اعتادوا عليه، وشاع يومئذ بينهم بترغيب النبي فيه، فقد ورد[٥٣] أن أبا بكر صلّى بالناس من دون إذن النبي(صلى الله عليه وآله)لما ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم.

ولا أعتقد بصحة ما يروى أن النبي هو الذي قدمه للصلاة، وأنه صلّى أياما; لأن أبا بكر كان من جيش أسامة من غير شك ـ وسيأتي ـ وقد نهى النبي عن التخلف عنه، وشدد في الإسراع بإنفاذه، فكيف يجتمع هذا مع تقديم النبي له للصلاة مدة مرضه؟.

نعم، الثابت أنه صلى صلاة واحدة وهي صلاة الغداة يوم الاثنين يوم وفاة النبي(صلى الله عليه وآله)، وقبل أن يتمها خرج صاحب الرسالة يتهادى بين رَجُلين ورجلاه تخطان الأرض من الوجع فصلى بالناس صلاتهم، وتأخر أبو بكر. فإن عائشة هي التي روت أمر النبي بتقديمه لا غيرها، وأنها راجعته في ذلك حتى قال لها غاضباً: «إنّكنّ لأنتنّ صواحب يوسف» وهي نفسها تروي خروجه في نفس تلك الصلاة[٥٤]. وكان خروجه بهذه الحال إلى الصلاة يوم وفاته، وهو يوم الاثنين.

ولو أن النبي كان قدّمه للصلاة إشارة إلى خلافته، فلماذا خرج بهذه الحال المؤلمة، وصلى بالناس صلاة المضطرين جالساً؟

ولا معنى ما يقال: «إنه صلى أبو بكر بصلاة النبي، وصلى الناس بصلاة أبي بكر»[٥٥] فمن هو الإمام إذن؟ إن كان أبا بكر فلم يكن قد صلى بصلاة النبي، وإن كان النبي فلم تكن الناس قد صلت بصلاة أبي بكر، وتأويله ـ إن صح ـ أن النبي كان جالساً فلا يرون شخصه، وكان مريضاً فلا يسمعون صوته، فكانت الناس تعرف ركوعه وسجوده بصلاة أبي بكر الذي كان بإزائه لما تأخر عن مقامه.

والأحاديث مضطربة في هذا الباب، مع أن أكثرها عن عائشة أم المؤمنين واختلافها الجوهري في ستة أمور:

---

(٥٣) راجع صحيح البخاري: ١ / ٣٣٠ ـ ٣٣٢، باب ٤٤١، ح ٦٤٤.

(٥٤) صحيح البخاري: ٣٢٣/١ باب ٤٣٢ ح ٦٢٥ و س ٣٣٣، باب ٤٤٤، ح ٦٤٧. وصحيح مسلم: ٤ / ١٣٥ في باب استخلاف الإمام إذا عرض له من كتاب الصلاة.

(٥٥) صحيح البخاري: ١ / ٣٢٨، باب ٤٤٠، ح ٦٤٣.

١ ـ «في علاقة عمر بالصلاة»: فيذكر بعضها أن النبي قال: «مروا عمر» بعد مراجعة عائشة عن أبيها فأبى عمر وتقدم أبو بكر[٥٦]، وبعضها ذكر أنه ابتداء أمر عمر، فقال عمر لبلال: قل له إن أبا بكر على الباب، وحينئذ أمر أبابكر[٥٧]. وبعضها ذكر أنه أول من صلى عمر بغير إذن النبي، فلما سمع صوته قال: «يأبى الله ذلك والمؤمنون»[٥٨]، وفي بعضها أنه أمر أبا بكر أن يصلي نفس الصلاة التي صلاها عمر بالناس[٥٩]، وفي بعضها صلى عمر، وكان أبو بكر غائباً[٦٠]. وفي بعضها أن النبي أمر أبا بكر، وأبو بكر قال لعمر: صلّ بالناس، فامتنع[٦١].

٢ ـ «في من أمره النبي ليأمر أبا بكر»: فبعضها تذكر عائشة[٦٢]، وبعضها بلالا[٦٣]، وبعضها عبد الله بن زمعة[٦٤].

٣ ـ «فيمن راجعه في أمر أبي بكر»، فبعضها تذكر عائشة وحدها راجعته ثلاث مرات أو أكثر[٦٥]، وبعضها تذكر عائشة راجعته ثم قالت لحفصة فراجعته مرة أو مرتين، فلما زجرها النبي قالت لعائشة: «ما كنت لأُصيب منكِ خيراً»[٦٦].

٤ ـ «في الصلاة المأمور بها»: فبعضها يخصها بصلاة العصر[٦٧]، وبعضها بصلاة العشاء[٦٨]، والثالث بصلاة الصبح[٦٩].

٥ ـ «وفي خروج النبي»: فبعضها تذكر أنه خرج وصلّى[٧٠] ، وأُخرى تقول أخرج رأسه من الستار والناس خلف أبي بكر ثم ألقى الستار ولم يصلِّ معهم[٧١].

---

(٥٦) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ٢٢١.
(٥٧) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣ / ٣٣.
(٥٨) المصنف لعبد الرزاق الصنعاني: ٥ / ٤٣٢.
(٥٩) سنن أبي داود للسجستاني: ٢ / ٤٠٥.
(٦٠) المحلى لابن حزم: ٥/ ٢١٠.
(٦١) مسند أحمد بن حنبل: ٦ / ٢٥١.
(٦٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٣٠ / ٢٥٨.
(٦٣) سنن أبي يعلى: ١٣ / ٥١٩.
(٦٤) تهذيب الكمال للمزي: ١٤ / ٥٢٥.
(٦٥) السيرة النبوية لابن كثير: ٤ / ٤٦١.
(٦٦) فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ١٢٩/٢.
(٦٧) صحيح البخاري: ٨ / ١١٨.
(٦٨) السيرة النبوية لابن كثير: ٤ / ٤٦٢.
(٦٩) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ٢٢٠.
(٧٠) مسند أحمد بن حنبل: ٥ / ٣٣٢.

٦ ـ «في كيفية صلاة النبي بعد الخروج»: فيذكر بعضها أنه ائتم بأبي بكر بعد أن دفع في ظهره ومنعه من التأخر[٧٢]. وبعضها أن أبا بكر تأخر وائتم بالنبي[٧٣]. وبعضها أن أبا بكر صلى بصلاة النبي، والناس بصلاة أبي بكر[٧٤]. وبعضها أن النبي ابتدأ بالقراءة من حيث انتهى أبو بكر[٧٥].

٧ ـ «في جلوس النبي إلى جنب أبي بكر»: فبعضها تذكر جلوسه إلى يساره[٧٦]، وبعضها إلى يمينه[٧٧].

٨ ـ «في مدة صلاة أبي بكر»: فبعضها تجعلها طيلة مرض النبي[٧٨]، وأخرى تخصها بسبع عشرة صلاة[٧٩] وثالثة بثلاثة أيام[٨٠]، ورابعة بستة،
ويظهر من بعضها أنّه صلى صلاة واحدة[٨١].

٩ ـ «في وقت خروج النبي إلى الصلاة»: فبعضها صريحة في أنه خرج لنفس الصلاة التي أمر بها أبا بكر[٨٢]، وبعضها صريحة في أنّه خرج لصلاة الظهر بعد صلاة أبي بكر أياماً[٨٣]، وبعضها صريحة في خروجه لصلاة الصبح[٨٤].

وهذه الاختلافات كما رأيت في جوهر الحادثة. ولم يظهر من الأخبار تعدد أمر النبي له بالصلاة، ولا تعدد خروجه. وهذا كله يذهب بالاطمئنان بتصديقها في خصوصيات الحادثة لا سيما فيما يتعلق بأمر النبي له، نعم يعلم منها شيء واحد على الإجمال هو صلاة أبي بكر بالناس قبل خروج النبي.

---

(٧١) صحيح البخاري: ١ / ١٦٥.
(٧٢) تنوير الحوالك لجلال الدين السيوطي: ٦٠.
(٧٣) صحيح البخاري: ١ / ١٦٧.
(٧٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٤ / ٢٤.
(٧٥) نيل الأوطار للشوكاني: ٢٣٢/٢.
(٧٦) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ /٢٢١.
(٧٧) تاريخ الطبري: ٤٤٠/٢.
(٧٨) إعانة الطالبين للبكري الدمياطي: ٢ / ١١١.
(٧٩) تاريخ الطبري: ٤٣٩/٢.
(٨٠) تاريخ الطبري: ٤٤٠/٢.
(٨١) سنن الكبرى للبيهقي: ٣ / ٨٣.
(٨٢) تاريخ الطبري: ٤٣٩/٢.
(٨٣) المحلى لابن حزم: ٣ / ٦٤، نيل الأوطار للشوكاني: ٣٠٦/١.
(٨٤) تنوير الحوالك لجلال الدين السيوطي: ٦٠، الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢٢٥/٢.

ولعل أبا بكر كان مخدوعاً في تبليغه أمر النبي، كما جاء في الحديث: «أن عبد الله بن زمعة خدع عمر بن الخطاب فبلغه أمر النبي له بالصلاة»[٨٥].

وأحسب أن أصل الواقعة: أن النبي(صلى الله عليه وآله) أمر الناس بالصلاة لما تعذر عليه الخروج من دون أن يخص أحداً بالتقديم، فتصرف متصرف، وتأول متأول. ولما بلغ ذلك أسماع النبي التجأ أن يخرج يتهادى بين رجلين ورجلاه تخطان الأرض من الوجع، فصلى بالناس جالساً صلاة المضطرين، ليكشف للناس هذا التصرف الذي استبد به عليه[٨٦].

واستغرب توبيخه لعائشة لما راجعته عن أبيها، إذ قال لها: «إنكنّ لأنتنّ صواحب يوسف». لماذا هذا التوبيخ القارص؟ وأي شيء صنعته تستحق به هذا اللوم؟ إلاّ أنها[٨٧] ضنت على أبيها بهذه الكرامة فلئن لم تستحق المدح فعلى الأقل لا تستحق مثل هذا التوبيخ.

ومن هنا يتطرق الشكّ أيضاً في صحة تقديم النبي لأبي بكر، ويبدو أنه كان من أمرها وتدبيرها، فلذا وجهت إليها هذه الكلمة اللاذعة، لا لمراجعة هناك. ولا شك أنها ترغب لأبيها كل فضيلة وتلزه لزاً. ولذا التجأت أن تعتذر عن مراجعتها المستغربة منها التي ادّعتها بأنها إنما كانت تحب أن يصرف عن أبيها; لأنها رأت أن الناس لا يحبون رجلا قام مقام النبي أبداً، وأنهم سيتشأمون به في كل حدث كان.

ألا تراها كيف بعثت إلى أبيها تدعوه لما بعث النبي إلى علي يدعوه ليوصيه، وكذلك صنعت حفصة لأبيها[٨٨]، ولكن النبي لما رآهم قد اجتمعوا أمرهم بالانصراف وقال: فإن تك لي حاجة أبعث إليكم»[٨٩] وهذا قول من عنده ضجر وغضب باطن.

والنتيجة: أنه ليس هناك ما يستحق أن يسمى «نصاً» ولا إشارة إلى خلافة أبي بكر.

٨ ـ النص على علي بن أبي طالب

---

(٨٥) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ٢٢٠.

(٨٦) صحيح مسلم: ٤ / ١٤٥.

(٨٧) في النسخة الثانية: لأنها .

(٨٨) مسند أحمد بن حنبل: ٦ / ٢٢٤.

(٨٩) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٣٩.

إذن، أفصحيح ما تقوله الشيعة من النص على علي (عليه السلام)؟ أيها القارئ بودّي أن تكون حيادياً، فلا تنظر إلى ما تقوله الشيعة عن هذا الرجل إلاّ بتقزز، حتى لا أكلفك بالرجوع إلى كتبهم وأخبارهم. وأنا معك الآن سأطرحها جانباً. وما يدرينا لعل حبهم وتعصبهم لصاحبهم يسوقانهم إلى القول عنه بما لم يكن، كما ساق أهل السنة إلى رواية النص على أبي بكر. فلنأخذ حذرنا من الآن.

وبعد هذا، أترانا نحذر من مؤلفات أهل السنة وصحاحهم في حقّ علي، وهم إن تعصبوا فعليه، لا له؟ كلا! فإن الكثير من محدثيهم يحذرون كل الحذر من رواة مدحه وفضائله، فيقدح المؤلف منهم في الراوي الذي تشم منه رائحة الميل إليه، ويرسلون الطعن في الحديث إرسالا فيقولون: «وفي متنه غرابة شديدة»، وليس إلاّ لأنه لا يتفق وعقيدته، ويكفي في الثقة بالمحدث أن يكون ممن يميل عنه كأبي هريرة[٩٠] والمغيرة بن شعبة[٩١] وعمران بن حطان[٩٢] وأمثالهم.

وقبل ذلك نجد سيوف بني أمية مسلولة على رؤوس الرواة، لئلاّ ينسبوا فضيلة لهذا الذي ناصبوه العداء، وسنّوا سبّه على المنابر والمعابر. ونجدهم كيف كانوا يغدقون بالأعطيات على الطاعنين فيه والمنحرفين عنه.

ولذا تراني أطمئن كل الاطمئنان ـ وأنت معي لا شك ـ إلى كل حديث خلص من هذه العقبات، واستطاع أن يطلع رأسه من بين الأحاديث ظافراً بالصحة والتأييد، فسجلته كتب أهل السنة وصحاحهم في فضل علي والنص على خلافته، ومع هذا فستجدني لا أعتمد إلاّ على بعض الصحيح الثابت عند أهل الحديث منهم الذي بلغ حد التواتر أو كالمتواتر.

والحقّ، أن لعلي منزلة كبرى عند أخيه وابن عمه، يغبطه عليهما كل مسلم بل حسدوه عليها، ولا ينكرها إلاّ مكابر، حتى أن أم المؤمنين عائشة ـ على ما بينها وبين علي ما هو معروف ـ قالت فيه: «ما رأيت رجلا أحب إلى رسول الله منه، ولا رأيت امرأة كانت أحب إليه من امرأته»[٩٣].

---

(٩٠) جواهر الطالب في مناقب الإمام علي(عليه السلام) لابن الدمشقي الشافعي: ١ / ١٤١، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي: ٩ / ٤٣٩.

(٩١) شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي: ٢ / ٢٩٦.

(٩٢) المغني لعبد الله بن قدامة: ١٠ / ٨٦.

(٩٣) السنن الكبرى النسائي: ٥ / ١٤٠، المستدرك للحاكم: ٣ / ١٥٤.

وقد كان(صلى الله عليه وآله) يمجد ويرحب بصهره عند كل مناسبة من يوم ولد صهره قبل البعثة بعشر سنين إلى يوم فاضت نفسه الزكية في حجره. وهذا مما لا يشك فيه مسلم، وإنما الشأن فيما يدل على العهد إليه بالخلافة، فلنقرأ بعض الأحاديث الصحيحة المتواترة أو المشهورة، ولننظر ماذا سنفهم منها:

١ ـ لما نزلت الآية الكريمة (**وانذر عشيرتك الأقربين**)[٩٤] جمع النبي(صلى الله عليه وآله)من أهل بيته أربعين رجلا في قصة معروفة ـ وكان ذلك في مبدأ البعثة ـ فعرض عليهم الإسلام، وضمن لمن يؤازره وينصره منهم الأُخوة له والوراثة والوزارة والوصاية والخلافة من بعده، فأمسكوا كلهم إلاّ علياً، فقد أجابه وحده، فأخذ برقبته، وقال: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ـ أو من بعدي على اختلاف الروايات ـ فاسمعوا له وأطيعوا»[٩٥]. فقام القوم يضحك بعضهم إلى بعض استهزاء، ويقولون لأبي طالب; قد أمرك أن تسمع وتطيع لهذا الغلام[٩٦]. يعنون ابنه[٩٧].

٢ ـ وفي غزوة الخندق لما برز علي إلى عمرو بن عبد ود قال(صلى الله عليه وآله) فيه: «**برز الإيمان كله إلى الشرك كله**»[٩٨]، وذلك سنة ٥ هـ .

٣ ـ وفي غزوة خيبر باهى به الذين تراجعوا بالراية، فقال: «**إني دافع الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله كرار غير فرار**»[٩٩] فتطاولوا لها، ولكنه دفعها إلى علي، وذلك سنة ٧ هـ .

٤ ـ ولما آخى بين المهاجرين قبل الهجرة، وبين المهاجرين والأنصار بعدها بخمسة أشهر، اصطفى علياً لنفسه فآخاه، وقال له: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي**»[١٠٠]. ثم لم يزل يكرر هذه الكلمة في مناسبات كثيرة، منها: لما سدّ الأبواب الشارعة

---

(٩٤) الشعراء: ٢١٤.

(٩٥) تاريخ الطبري: ٣ / ٢١٨ ـ ٢١٩ المطبعة الحسينية بمصر الطبعة الأولى ١٩٠٣.

(٩٦) شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني: ١ / ٤٨٦.

(٩٧) من الغريب ما صنعه الأستاذ محمد حسين هيكل. إذ يذكر هذه الحادثة في كتابه «حياة محمد» في الطبعة الأولى ويهملها في الطبعات الأخرى من غير تنبيه.

(٩٨) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣ / ٢٦١.

(٩٩) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الشافعي: ٤١ / ٢١٩.

(١٠٠) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ١٤، مجمع الزوائد للهيثمي: ٩ / ١١١.

إلى المسجد إلاّ باب علي»[١٠١] ومنها غزوة تبوك لما خلّفه على المدينة سنة ٩ هـ [١٠٢]. وفي رواية ابن عباس زيادة «**أنه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي**»[١٠٣].

٥ ـ وقال له: «**لا يحبك إلاّ مؤمن، ولا يبغضك إلاّ منافق**»[١٠٤]. وبعد ذلك كان يعرف المنافق ببغضه لعلي.

٦ ـ وقال: «**إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله**». وبعد أن نفى ذلك عن أبي بكر وعمر قال: «**ولكنه خاصف النعل**»[١٠٥] وكان علي يخصف نعل رسول الله ساعتئذ في الحجرة عند فاطمة.

٧ ـ وكان عند النبي طائر طبخ له، فقال: «**اللهم آتني بأحّب الناس إليك يأكل معي**»[١٠٦] فجاء علي فأكل معه.

٨ ـ وقال: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»[١٠٧].

٩ ـ وقال: «**أقضاكم علي**»[١٠٨].

١٠ ـ وقال: «**علي مع الحقّ، والحقّ مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**»[١٠٩].

١١ ـ وأثبت له غير مرة الوراثة والوصاية، وأوضح أنهما وراثة ووصاية نبوة، فقال مرة: «**لكل نبي وصي ووارث، وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب**»[١١٠][١١١]. وقال له علي مرة: «**وما أرث منك؟**». قال (صلى الله عليه وآله): «**ما ورث الأنبياء من قبل كتاب ربهم وسنة نبيهم**»[١١٢].

١٢ ـ وقال سنة ٨ هـ : «**إن علياً مني، وأنا من علي، لا يؤدي عني إلاّ أنا أو علي**»[١١٣].

١٣ ـ وقال: «**إن علياً مني، وأنا من علي، وهو ولي كل مؤمن بعدي**»[١١٤].

---

(١٠١) السنن الكبرى للنسائي: ٨ / ١١٨.

(١٠٢) السنن الكبرى للنسائي: ٨ / ١١٨.

(١٠٣) مسند أحمد بن حنبل: ١ / ١٧٣ ط ١، وفي الحديث ١٦٣ من باب فضائل علي (عليه السلام) من كتاب الفضائل: ١١٠ ط قم، وهكذا في مسند سعد من مسند أبى يعلي: ١ / ٤٥ .

(١٠٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤ / ٦٣.

(١٠٥) مسند أبي يعلى: ٢ / ٣٤١.

(١٠٦) سنن الترمذي: ٥ / ٢٠ ـ ٢١ كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الحديث ٣٧٢١.

(١٠٧) المعجم الكبير للطبراني: ١١ / ٥٥ .

(١٠٨) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الشافعي: ٥١ / ٣٠٠.

(١٠٩) المعيار والموازنة لأبي جعفر الاسكافي: ١١٩.

(١١٠) المناقب لابن المغازلي: ٢٠٠.

(١١١) راجع ميزان الاعتدال في ترجمة شريك. وقال عن رواية محمد بن حميد الرازي ليس بثقة، مع أنه قد وثقه أحمدبن حنبل وأبو القاسم البغوي والطبري وابن معين وغيرهم. ونقل هذا الحديث عن السيوطي في اللآلئ وعن الحاكم.

(١١٢) راجع كنز العمال: ١٣ / ١٠٦.

(١١٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الشافعي: ٤٢ / ٣٤٦.

(١١٤) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ٢ / ٤٩٠، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي: ١١ / ٢٩٧.

١٤ ـ وقال: «**أنت ولي كل مؤمن بعدي**»[١١٥].

١٥ ـ وسد أبواب المسجد غير باب علي[١١٦]، فكان يدخل المسجد جنباً، وهو طريقه ليس طريق غيره. قال عمر بن الخطاب: «لقد أُعطي علي بن أبي طالب ثلاثاً، لئن تكن لي واحدة منها أحب إليّ من حُمر النعم: زوجته فاطمة بنت رسول الله، وسكناه المسجد مع رسول الله يحل له ما يحل فيه، والراية يوم خيبر»[١١٧]. وكذلك روي عن ابن عمر. ولما روجع النبي في فتح باب علي قال: «**إنما أنا عبد مأمور ما أمرت به فعلت إن أتبع إلاّ ما يوحى إليّ**»[١١٨].

١٦ ـ ولما آخى النبي بين كل اثنين من المهاجرين، وذلك قبل الهجرة اصطفاه لنفسه فآخاه وقال له فيما قال: «**أنت أخي ووارثي، أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبيّ بعدي**»[١١٩]. وكذلك صنع وقال لما آخى بين المهاجرين والأنصار، فاصطفاه لنفسه، مع أن كلاً منهما من المهاجرين وذلك بعد الهجرة بخمسة أشهر. ولا يزال يدعوه أخي في مناسبات لا تحصى.

١٧ ـ ويوم الغدير، بعد الرجوع من حجة الوداع سنة (١٠ هـ) أمر بالصلاة، فصلاها بهجير، وقام خطيباً على مئة ألف أو يزيدون، حيث تفترق قبائل العرب. وبعد أن نعى نفسه إليهم ذكر الثقلين كتاب الله وعترته، وأنهما لن يفترقا ولن يضلوا بالتمسك بهم أبداً، أخذ بيد علي وقال:

أيها الناس، ألست أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله! وكرر السؤال عليهم وأجابوا.

ثم قال: «**فمن كنت مولاه فعلي مولاه**» وفي أحاديث كثيرة: «**من كنت مولاه فعلي وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه حيثما دار**» فلقيه عمر بن الخطاب فقال له: هنيئاً يابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة»[١٢٠] أو «أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة»[١٢١].

---

(١١٥) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ٢ / ٨٦.

(١١٦) ذخائر العقبى للطبري: ٨٧ .

(١١٧) المستدرك للحاكم النيشابوري: ٣ / ١٢٥.

(١١٨) المعجم الكبير للطبراني: ١٢ / ١١٤.

(١١٩) جواهر المطالب في مناقب الإمام علي (عليه السلام) لابن الدمشقي الشافعي: ١ / ٥٧ مع اختلاف يسير.

(١٢٠) مسند أحمد: ٤ / ٢٨١، وعن تفسير الثعلبي: ٤ / ٩٤، وفي الصواعق المحرقة في الشبهة ١١ عن أبي بكر وعمر معاً.

(١٢١) تفسير الرازي في قوله تعالى: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك): ١٢ / ٤٩ ـ ٥٠.

هذه هي الأحاديث التي أخذناها من الصحيحة، اكتفاء بهذا القليل عن كثير لا تسعه هذه الرسالة.

أما الآيات فقد قال ابن عباس: «نزلت في علي ثلاثمئة آية من كتاب الله تعالى»[١٢٢]. ولم يعرف من طريق أهل السنّة إلاّ مئة. ونختار منها ثلاث آيات:

١ ـ آية **(إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)**[١٢٣]. وقد نزلت فيه إذ تصدق بخاتمه وهو راكع في الصلاة[١٢٤]، فأثبت الولاية له كولاية الله ورسوله على الناس. وهي مثل الأحاديث التي جعلت له تلك الولاية الإلهية.

٢ ـ آية التطهير[١٢٥]، إذ جمع النبي(صلى الله عليه وآله) علياً وزوجه وابنيهما معه في كساء واحد، فنزلت الآية بإذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم[١٢٦]. وهذه العصمة التي تشترط في الإمامة.

٣ ـ آية المباهلة[١٢٧]، إذ باهل بأهل بيته أولئكم، نصارى نجران في قصة مشهورة، وجعل علياً بنصّ الآية نفسه[١٢٨] .

ونحن لما اعتقدنا أن طريقة الاختيار لا يصح أن يقال إنّ النبي عوّل عليها في تعيين الخليفة من بعده، فمن الضروري أن ينص على واحد من أصحابه، ولكن لم يكن أبا بكر فمن هو إذن؟

ليس هناك شخص ورد فيه ما ورد في علي يصح أن يكون نصاً كهذه الأحاديث مع الآيات التي يؤيد بعضها بعضاً ويفسر بعضها بعضاً; فقد نصّت على أنه وارث النبي وراثة نبوة، ووصيه، وأخوه، ونفسه، وولي المؤمنين بعده، وأولى بهم من أنفسهم، ومنزلته منه منزلة هارون من موسى عدا منزلة النبوة، وخليفته من بعده، ويدور معه الحقّ كيفما دار لن يفترقا، وهو أقضى الأمة، وباب مدينة علمه، المطهر من الرجس.

---

(١٢٢) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ٢ / ٤٠٦.

(١٢٣) المائدة: ٥٥.

(١٢٤) شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني: ١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(١٢٥) الأحزاب: ٣٣.

(١٢٦) المستدرك للحاكم النيسابوري: ٣ / ١٣٣.

(١٢٧) آل عمران : ٦١.

(١٢٨) أسباب النزول للواحدي: ٦٨ .

وهذه صفات لا تكون إلاّ لإمام معصوم وخليفة للنبي يختاره الله ورسوله للأمة. وهل يمكن أن يكون شخص أولى بالمؤمنين من أنفسهم ووليهم بعد النبي وهو سوقة كسائر الناس تجب عليه طاعة غيره والسمع له؟... هيهات!

ولكن كل واحدة من هذه الكلمات التمس لها بعض الباحثين في الإمامة تأويلا، احتفاظاً بكرامة الصحابة واتقاء من نسبة مخالفة نص النبي إليهم. ونحن نقول لهؤلاء المؤوّلين إذا كنتم قد عرفتم حسن نوايا هؤلاء الصحابة، وهم في الوقت نفسه مجتهدون على رأيكم، فلا استغراب في مخالفة الصريح من كلام النبي(صلى الله عليه وآله) وليس الخطأ على المجتهدين بعزيز.

ثم إنّا عرفنا عنهم عدم تعبدهم بالنصوص في كثير من الأمور التي تفوت الحصر، كتوقفهم في بعث جيش أسامة وتأميره حتى أغضبوا النبي فقال ما قال وبالأخير امتنعوا عن الخروج حتى قبض[١٢٩]، وكاعتراض عمر على صلح الحديبية[١٣٠]، وكمنعه من إملاء الكتاب الذي قال عنه النبي: «لن تضلوا بعده أبدا»[١٣١] وما إلى ذلك.

فنحن الآن بين أمرين: إما أن نُؤوّل هذه الأحاديث بما يصح وبما لا يصح، وإمّا أن نقول إن أولئك الصحابة قد تأوّلوها لأمر ما، ولا شك أن الثاني أقرب إلى البحث العلمي والتفكير الحر المستقيم; لأنّا وجدناهم قد تأولوا في حياة النبي النصوص الصريحة التي لا تقبل التأويل، كما سمعت بعضها. وهل لمن يحسن الظن بهم إلاّ أن يعتقد أنهم لم يقصدوا مخالفة النبي عصياناً، وإنما كانوا يظنون المصلحة فيما ينقدح لهم من رأي، وقد اعتادوا أن يشاورهم في الأمور اتّباعاً لأمر الله تعالى (**وشاورهم في الأمر**)[١٣٢] فأنِسوا التدخل حتى في الشؤون العامة التي يأمر بها النبي ويعقدها.

ومن جهة ثانية نرى امتناع دخول التأويلات التي تسمعها من الباحثين على بعض هذه الأحاديث، منها «حديث الغدير» وهو آخر النصوص وآية (**إنما وليكم الله...**) وحديث «**ولي كل مؤمن بعدي**». فقد أوّلوا المولى والولي في كل ذلك بالناصر أو المحب[١٣٣].

---

(١٢٩) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٢ / ٤٩.

(١٣٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢ / ٥٩ .

(١٣١) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ٢٤٤، وصحيح مسلم: ٥ / ٧٦، ومسند أحمد بن حنبل: ١ / ٣٢٥.

(١٣٢) آل عمران: ١٥٩ .

(١٣٣) تذكرة الخواص: ٣١.

وهذا بعيد كل البعد في حديث الغدير; لأن أهل اللغة إن فسرت المولى والولي بالناصر والمحب فقد فسروها بمالك التصرف. وهل تفهم معاني الألفاظ المشتركة إلاّ بقرائنها؟ والقرينة الحالية واللفظية صريحة في هذا المعنى الأخير: فإن النبي قام خطيباً على مئة ألف أو يزيدون بحرّ الهجير، وهل يصح عند العقل أن يقف هذا الموقف الخطير وهو يريد أن يُفهم الناس أن علياً ناصر للمؤمنين أو محب لهم؟ وأية حكمة في بيان هذا الأمر الواضح فتسترعي هذا الاهتمام من النبي الحكيم.

وأيضاً ـ وبعد أن ينعى نفسه ويذكر الثقلين ـ يأخذ بيد عليّ ويرفعه إليه حتى يبين بياض إبطيهما. ويستنشدهم: «**ألست أولى منكم بأنفسكم**». فما هذه التوطئة؟ أكانت كلاماً مطروحاً لا فائدة فيه، أم أنها لتوضح ما سيفرغ عليها فقال: «**فمن كنت مولاه فعلي مولاه**»؟

لا شك أنها قرينة لفظية صريحة في بيان أنّ علياً مثله أولى من المؤمنين بأنفسهم. والمولى ـ كما قلنا ـ هو «مالك التصرف» أو «الأولى بالشيء منه»، كما تقول: السيد مولى العبد، أي مالك لتصرفه، أو أنه أولى بالتصرف في شؤونه منه.

ولا حاجة إلى دعوى أن المولى بمعنى كلمة «الأولى» فقط، حتى يعترض عليها المعترض فيقول: لا يصح أن يقال «مولى منه» كما تقول «أولى منه». بل إنّ معنى كلمة «المولى» معنى مجموع هذه العبارة «الأولى بالشيء منه» الذي يساوق معنى مالك التصرف.

ومنها ـ وهو أوّل النصوص ـ الحديث: «**إن هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم** ـ أو من بعدي ـ **فاسمعوا له وأطيعوا**»[١٣٤]. وهو حديث ثابت لا شك فيه، فهل تجد عبارة هي أصرح من هذه العبارة للنص على الخليفة والإمام؟

ولو قرأنا نص أبي بكر على خليفته لم نر إلاّ عبارة «إني أمّرت عليكم عمر بن الخطاب»[١٣٥]. وهذه لا تشبه تلك في صراحتها ولا تقاس عليها في قياس، فأين صراحة الإمارة من صراحة الخلافة؟ والإمارة تكون في الجيش وتكون في كل شيء، والخلافة لفظ كان يجري على لسان النبي والمسلمين ولا يراد منه إلاّ هذا المعنى، فعندما تسمع قوله (صلى الله عليه وآله): «**هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**»[١٣٦] لا نشك في

---

(١٣٤) تاريخ الطبري: ٢ / ٦٣.

(١٣٥) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٤٤ / ٢٥٣، تفسير ابن كثير: ٣ / ٣٦٨، الدر المنثور لجلال الدين السيوطي: ١٠١/٥.

(١٣٦) شرح مسلم للنووي: ١٢ / ٢٠١.

المراد بكلمة «خليفة» كما لا نشك في كلمة «قريش» فلماذا لا نفهم من كلمة «خليفتي» هذا المعنى؟ وهل استعملها في يوم من الأيام في معنى آخر؟

والفرق بين نص النبي ونص أبي بكر: أن أبا بكر لم يحدث بعده ما يأخذ بالأعناق إلى التأويل والتشكيك; لأنه قد عمل به وانتهى كل شيء. أما نص النبي فقد بقي قولا في صدور الرجال وصحائف الكتب ولم يعمل به، فسلبت صراحته وأدخل عليه التأويل احتياطاً في حمل الصحابة على أحسن الأعمال. ولئن درئ الطعن عنهم فلا يجلون عن الخطأ، وما هو بعزيز على مثلهم.

على أنّا لا نريد أن ندخل في البحث عما يجب أن يقال في عذر الأصحاب، وإنما الغرض أن نفهم مدى دلالة هذا الحديث في نفسه، قاطعين النظر عن كل ما صدر عن الأصحاب، فلا نجد كلمة هي أوضح وأصرح من كلمة «وصيي» وكلمة «خليفتي»، ثم تعقيبهما بالأمر بالسمع والطاعة.

وينسق عليه حديث رقم (١١): «**لكلّ نبيّ وصيّ ووارث، وأن وصيّي ووارثي علي بن أبي طالب**». ويعلم من هذا بصراحة أنها وصاية نبوة لا وصاية اعتيادية، ووراثة نبوة على نسق الوصاية لا وراثة مال أو عقار، فإن علياً ابن عمه، وابن العم لا يرث مع البنت، ولا معنى لوراثة النبي; لأنه نبي غير أن يكون بمنزلته في الولاية العامة ووجوب السمع والطاعة، أما العلم فكل المسلمين ورثوه منه فلا اختصاص لعلي إلاّ أن يراد من العلم معنىً آخر لا يشترك فيه الناس، وهو الذي يكون من مختصات النبوة، فيكون على المقصود أدل وأدل.

أما باقي الأحاديث فلو لم يكن كل واحد منها نصّاً على إمامته، فعلى الأقل أنها بمجموعها مع ما تقدم من النصوص تكون نصاً لا يقبل الاحتمال والتأويل، لا سيما بعد أن بينا فساد القول بتشريع إيكال الأمر إلى اختيار الأمة، وقلنا إنه لابد أن يكون واحد من الأصحاب قد نص على خلافته النبي(صلى الله عليه وآله).

لا تزال هناك شبهة مستعصية على الباحثين، ولا يزال يكررها الكتّاب حتى يومنا هذا. وهي: أن هذه الأحاديث لو كانت للنص على خلافته، كما تقوله الشيعة، فلماذا لم يتمسك بها هو، ويحتج بها على القوم لو كانوا قد أخذوا حقّه؟ ولماذا لم يحتج بها أصحابه أو باقي المسلمين في اجتماع السقيفة؟

والحقّ أنها شبهة قوية[١٣٧] هي أقوى مستمسك لإنكار النص، بل ليس شيء غيرها يستحق أن يذكر في معارضة تلك النصوص، فليلجأ إلى تأويلها وتفسيرها على غير وجهها. والباحثون أجابوا عنها بعدة أمور يطول علينا استقصاؤها، ولكن الذي يرضي نفسي، وأدين به ربي أن أقرر ما يلي:

إنّ مولانا أمير المؤمنين لما انتهى الأمر بالناس إلى مبايعة أبي بكر خليفة، فهو قد أمسى بين أمرين لا ثالث لهما:

إما أن يستسلم للأمر الواقع، فيترك كل مطالبة علنية صريحة إبقاء لكلمة الإسلام.

وإما أن يجاهد حتى يثبت حقه، وهو نفسه قال: «**وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء**»[١٣٨]. ولما اختار الأمر الأوّل وهو أعرف بما اختار، إذ يقول: «**فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى**»[١٣٩] فلم يبق وجه لمطالبته العلنية بالخلافة، وقد طوى عنها كشحاً وأسدل دونها ثوباً، ولو أنه كان يعلن بالمطالبة فلا بد أن يتبعها بالسعي إلى تنفيذها مهما أوتي من حول وقوة، وفي ذلك تطويح بكلمة الإسلام وبنائه السامق، وسيأتي تمام البحث في الفصل الرابع، أما أصحابه فله تبع، وفي السقيفة قال الأنصار كلهم أو بعضهم: «لا نبايع إلاّ علياً»[١٤٠] ولكنها كلمة ذهبت في فضاء التاريخ منسية، وقد عالجناها في غير موضع من هذا الكتاب، كما يأتي.

---

(١٣٧) إنها ليست قوية، راجع احتجاجات الإمام علي والزهراء(عليهما السلام) ، المراجعات: ٥٦٧، المراجعة ١٠٤، تحقيق المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام) .

(١٣٨) نهج البلاغة، صبحي الصالح: ٤٨ الخطبة ٣ .

(١٣٩) نهج البلاغة، صحبي الصالح: ٤٨ الخطبة ٣.

(١٤٠) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٤٣.

تدبير النّبي لمَنع الخلاف

أ ـ بعث أسامة

«١»

مرض النبي(صلى الله عليه وآله) مرضه الذي انتقل به إلى الرفيق الأعلى، فوجس منه خيفة الفراق، وهو يعلم أن أمته على شفا جرف هار من بحر للفتن متلاطم، والعرب مغلوبة على أمرها تحرق الأرَّم عليه(١٤١) وعلى قومه وأهل بيته، وتنتهز الفرص للوثوب لأخذ ثأرها وهو على حذر منهم، والمنافقون بالمرصاد بين ظهراني المسلمين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ويعدون من أصحابه وهو على المسلمين منهم أحذر، وليس عهد دحرجة الدباب في العقبة ببعيد. وأكثر من ذلك هذه الأخبار ترد بخروج الأسود العنسي ومسيلمة(١٤٢) يدعيان النبوة فتتكاثر أتباعهما.

ما أشد حال النبي وحزنه، وهو يستدبر أمة هذه حالها وهي تستقبل الفتن كقطع الليل المظلم كما في الحديث(١٤٣). وقد رأى مواقع الفتن خلال بيوت المدينة كمواقع القطر في حديث آخر(١٤٤).

ولكنه في هذا الموقف الدقيق مع ذلك يرمي بجيشه اللجب إلى مكان سحيق، إذ يعقد اللواء بيده للشاب أسامة بن زيد أميراً على الجيش بعد يوم واحد من ابتداء شكاته، بعد أن كان أمّرهم بالبعث قبل ابتداء مرضه. ثم يضم تحت لوائه شيوخ المهاجرين والأنصار

---

(١٤١) الأرَّم: الأضراس، يقال: «يحرق عليه الأرّم» أي يحكها بعضها ببعض من غيظه. المنجد: مادة «أرم».

(١٤٢) البداية والنهاية لابن كثير: ٥ / ٦٠.

(١٤٣) صحيح مسلم: ١ / ٧٦ باب نزول الفتن.

(١٤٤) صحيح البخاري: ٢ / ٢٢٢.

وجلتهم ووجوههم، منهم: أبو بكر[١٤٥]. وعمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، وسعد بن أبيوقاص، وأسيد بن خضير، وبشير بن سعد، وغيرهم، ليحارب بهم أهل أبنى بناحية البلقاء من أرض الشام، أولئك قتلة أبي أسامة زيد من الروم.

ثم يشدد في الخروج ويلعن المتخلف منهم ويغضب ذلك الغضب لتباطؤ القوم ولغطهم حول تأمير فتى يافع على شيوخ المسلمين، فيقول: «إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وايمُ اللهِ أن كان لخليقاً للإمارة، وأن ابنه من بعده لخليق للإمارة»[١٤٦].

«٢»

لشد ما يعتلج العجب في نفوس المتفكرين من هذا الحادث، فيعجب الإنسان:

أولا: أن تسند قيادة أعظم جيش إسلامي يومئذ ـ في ذلك الظرف الدقيق الذي وصفناه، في مرض النبي ـ إلى شاب يافع لم يتجاوز العشرين من سنيه، على جميع التقادير، وهو لم يجرب الحروب بعد، وبالأصح لم تسند إليه قيادة من هذا النوع، ولا من نوع آخر. والجيش معبأ لجهاد أقوى أعداء الإسلام في ذلك الموقع البعيد عن العاصمة الإسلامية.

ثانياً: أن يؤمّر هذا الفتى ـ مع ذلك ـ على شيوخ المسلمين الذين فيهم قواد الحروب، ورؤساء القبائل، وأصحاب النبي الذين يرون لأنفسهم مقاماً أسمى ومنزلة رفيعة. ويرشحون أنفسهم لمنصب هو أعظم كثيراً من منصب قائدهم الصغير هذا.

ثالثاً: أن يتباطأ المسلمون عن الالتحاق بهذا البعث بالرغم على إصرار النبي، وتشديده النكير على المتخلفين، ولعنه إياهم. ويكفي أن نعرف أنّ البعث وقع قبيل شكاته أو في أولها، وقد استدامت علته أربعة عشر يوماً، على أوسط التقادير. وفي كل هذه المدة الطويلة يتثاقل القوم عن الخروج. وقد عسكر قائدهم الفتى بالجرف، وهو عن المدينة بفرسخ واحد «بعد أن عقد النبي له الراية بيده الشريفة» ينتظر جيشه المتمرد أن يجتمع إليه فتخلق الإشاعات عن

---

(١٤٥) صرح بدخول أبي بكر في البعث أكثر المؤرخين، منهم: ابن سعد في طبقاته: ٤ / ٦٧ ـ ٦٩، وابن عساكر في التهذيب: ٢ / ٣٩١; و ٣ / ٢١٥، وصاحب كنز العمال [في كنزه]: ١٠ / ٥٨١، وصاحب تاريخ الخميس [في تاريخه ٢ / ١٧٢]، واليعقوبي في تاريخه: ١١٣/٢، وابن أبي الحديد [في شرح نهج البلاغة]: ١٩٧/٩، و٨٣/٢، ومحمد حسين هيكل من المتأخرين في حياة محمد: ٤٦٧، وغيرهم مما لا يحصى. ولم نجد تصريحاً ولا تلويحاً لأحد من المؤرخين بخروجه من جيش أسامة، وإنّما يكتفي بعضهم بقول: «وجوه المهاجرين» وما يؤدي هذا المعنى بدون تصريح باسم أحد، ولكن بعض المؤلفين الجدليين حاول انكار دخوله من غير حجة ظاهرة. انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٧ / ١٧٦ و ١٨٢، ١٨٣، والصراط المستقيم للبياضي: ٢ / ٢٩٦.

(١٤٦) البداية والنهاية لابن كثير الشافعي: ٥ / ٢٤٢.

حال النبي، فيرجع أسامة إلى المدينة برايته فيركزها على باب النبي، ولكن الرسول في كل مرة يأمره بالعودة، ويحثّ القوم على الالتحاق به. ولكنه في اليوم الأخير يرجع مرتين، في المرة الأولى يأمره النبي
بالسير، قائلا: «**أغد على بركة الله تعالى**»[١٤٧] فيودعه ويخرج، وفي المرة
الثانية يرجع ومعه عمر وأبو عبيدة فيجد النبي يجود بنفسه، ثم يلتحق
بالرفيق الأعلى[١٤٨].

فماذا دهى المسلمين حتى خالفوا الصريح من أمر النبي هذه المدة الطويلة من غيرة حياء منه ولا خجل، ولا خوف من الله ورسوله، وتوطنوا على غضبه ولعنهم جهاراً، أتراهم استضعفوا النبي وهو مريض شاك فتمردوا عليه، أم ماذا؟

رابعاً: أن ينكر هؤلاء المسلمون على نبيهم تأميره لهذا الفتى، ثم لا يرتدعون أن نهاهم عن ذلك. وليس لهم على كل حال حقّ هذا الإنكار إذا كانوا حقاً قد تغذوا بتعاليم الإسلام، وعرفوا أن النبي لا ينطق عن الهوى، وما كان لهم الخيرة.

خامساً: أن النبي قد علم بقرب أجله، ويعلم أن الفتن قد أقبلت كقطع الليل المظلم، فكيف يبعد جيشه وقوته عن العاصمة ومركز الدعوة، بل كيف يخلي المدينة من شيوخ المهاجرين والأنصار وزعمائهم وأهل الحل والعقد منهم؟ فلا بد أن يكون كل ذلك لأمر ما عظيم، أكثر من هذه الظواهر التي يتصورها الناس.

«٣»

فهل نجد حلا لهذه المشاكل تطمئن إليه النفس الحرة، بعد عرفاننا للنبي وعظمته، وأنّه لا يفعل ولا يقول إلاّ عن وحي وسر إلهي.

لم يصح عندنا تفسير لمشاكل هذا الحادث إلاّ بأن نقول إنه (صلى الله عليه وآله) أراد:

أولا: أن يهيّئ المسلمين لقبول «قاعدة الكفاية» في ولاية أمورهم، من ناحية عملية، فليست الشهرة ولا تقدم العمر هما الأساس لاستحقاق الإمارة والولاية، فاذا قال عن أسامة،

---

(١٤٧) المغازي للواقدي: ٣ / ١١٢٠، الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ١٩١، السيرة الحلبية: ٣ / ٢٠٨ و ٢٣٥، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١ / ٥٣ و ١٦٠.

(١٤٨) الكامل لابن الأثير: ٢ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥، كنز العمال للمتقي الهندي: ١٠ / ٥٧٥، السيرة الحلبية: ٣ / ٢٣٦.

مؤكداً جدارته بالقسم ولام التأكيد: «**وايمُ اللهِ! أن كان لخليقاً للإمارة ـ يعني زيداً ـ وأن ابنه لخليق للإمارة**».

وإذا علمنا أن علي بن أبي طالب هو المهيأ لولاية أُمور المسلمين بعد النبي ـ على الأقل ـ إن فرض أنه لم يكن هو المنصوص عليه، أفلا يثبت لنا أن قضية أُسامة كانت لقبول الناس إمارة علي على صغر سنه يومئذ بالقياس إلى وجوه المسلمين، وكان إذ ذاك لا يتجاوز الثلاثين؟ وهذا ما يفسر به المشكل الأول والثاني في هذا البعث.

وثانياً: أن يُبعد عن المدينة ساعة وفاته من يطمع في الخلافة، خشية أن يزيحوها عن صاحبها الذي نصبه لها في الخلافة. وقد ثبت عنه أنه كان يتوجس خيفة على أهل بيته ولا سيما على علي، فوصفهم بأنهم المظلومون من بعده(١٤٩). ولذا نراه أوعب في هذا الجيش كل شخصية معروفة تتطاول إلى الرئاسة، ولم يدخل فيه علياً، ولا أحداً ممّن يميل إليه الذين كانوا له بعد ذلك شيعة، ووافقوه على ترك البيعة لأبي بكر، فلم يُذكر واحد منهم في البعث، وهم ليسوا أُولئك النكرات الذين لا يذكرون.

وهذا ما يفسر تباطؤ القوم عن البعث وعرقلتهم له بخلق الإشاعات في المعسكر عن وفاة الرسول، مع إصراره (صلى الله عليه وآله) ذلك الإصرار العظيم. ولم يمكنهم أن يصرحوا بما في نفوسهم، فاعتذروا بصغر قائدهم، وفي هذا كل معنى التهجين لرأي النبي وعصيان أمره الصريح.

فكان الغرض إخلاء المدينة من المزاحمين لعلي ليتمّ الأمر له، بعد أن اتّضح للنبي أن التصريحات بخلافته لا تكفي وحدها للعمل بها عندهم، كما امتنعوا عن السير تحت لواء أُسامة وهو لا يزال في قيد الحياة، فقدر أن القوم إذا ذهبوا في بعثهم هذا يرجعون وقد تم كل شيء لخليفته المنصوب من قبله، فليس يسعهم إلاّ أن ينضووا حينئذ تحت جماعة المسلمين ورايتهم.

وثالثاً: أن يقلل من نزوع المتوثبين للخلافة، ليقيم الحجة لهم وللناس بأن من يكون مأموراً طائعاً لشاب يافع ولا يصلح لإمارة غزوة مؤقتة كيف يصلح لذلك الأمر العظيم وهو ولاية أُمور جميع المسلمين العامة، وهي في مقام النبوة وصاحبها أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وزبدة المخض: أن بعث أُسامة لا يصح أن يفسر إلاّ بأنه تدبير لإتمام أمر علي بن أبي طالب بمقتضى الظروف المحيطة به; من تقدم النص على علي، وقرب أجل النبي(صلى الله عليه

---

(١٤٩) المستدرك للحاكم النيشابوري: ٣ / ١٤٢، كشف الغمة: ٢ / ٥٨.

وآله)، وعلمه بأن هناك من لا يروق له ولاية ابن عمه; وبمقتضى الدلائل الموجودة في الواقعة نفسها: من تأمير فتى يافع وتكديس وجوه القوم وقوادهم في البعث، وعدم دخول علي ومن يميل إليه، وامتناع جماعة عن الالتحاق بالجيش، وحث النبي على تنفيذه، وغضبه من اعتراضهم وتخلفهم، وهو في مرض الفراق والظرف دقيق على المسلمين.

فهذا البعث في الوقت الذي كان تدبيراً لإخلاء المدينة لعلي وحزبه كان حجة على المستصغرين لسنّه، ودليلاً على عدم صلاح غيره لهذا المنصب العظيم. فإذا كان الإخلاء لم يتم; لتمانع القوم وعرقلتهم للبعث فإن الحجة ثابتة مع الدهر.

ولا يصح للباحث أن يدّعي أنّ السبب الحقيقي لتخلف القوم هو ما تظاهروا به من عدم الرضى بإمارة قائدهم الصغير، وإن تذرعوا به عذراً لإخفاء تلك الشنشنة التي عرفها النبي من أخزم; لأنّا نرى أن لو كان هذا هو السبب الحقيقي، لما تنفذ البعث بعد أن تم أمر الخلافة الذي به زال المانع الحقيقي، والمسلمون إلى النبي أطوع منهم إلى أبي بكر لو كان يمنعهم صغر القائد. ولم يتأب عمر نفسه بعد ذلك أن يخاطب أسامة بـ«الأمير» طيلة حياته، اعترافاً بإمارته.

أما الشفقة على النبي ـ إن لم تكن عذراً آخر تذرّعوا به ـ فلا يصح أن تكون سبباً حقيقياً، إذ ينبغي أن يكونوا عليه أشفق بالتحاقهم بالبعث، وقد غضب أشد الغضب! من تأخرهم على ما فيه من حال ومرض. ولئن ذهبوا يسألون عنه الركبان كان أكثر براً بنبيهم من أن يعصوا أمره ويغضبوه ذلك الغضب المؤلم له.

ولو أن القوم كانوا قد امتثلوا الأمر لأصابوا خيراً كثيراً، ولتبدل سير التاريخ ومجرى الحوادث تبدّلا قد لا يحيط به حتى الخيال (**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**)[١٥٠] ولما وقع ما وقع بعد ذلك من خلاف بين المسلمين وتطاحن وحروب دموية أنهكت قوى الإسلام، وأضعفت روحية الدين، حتى انفصمت عرى الجامعة الإسلامية سريعاً، وانتهكت حرمات الأحكام الدينية، فعاد الإسلام ـ كما نشاهد اليوم ـ غريباً كما بدأ.

أي أمر عظيم وتدبير حازم صنعه النبي لسد باب كل خلاف يحدث؟ «وكل أفعاله عظيمة» لو تم ما أراد. ولكن لا أمر لمن لا يطاع.

---

(١٥٠) الأعراف: ٩٦.

ب ـ ائتوني بكتف ودواة

قد شاهد النبي (صلى الله عليه وآله) ما كان من أمر عرقلة بعث أسامة، وهؤلاء القوم المتباطئون لم ينفع معهم صعوده المنبر عاصباً رأسه في أشد حال لا تقله رجلاه مما به من لغوب، مشدداً عليهم النكير على مقالتهم في حقّ أسامة وتخلفهم عن البعث.

وهي أول حادثة من نوعها تمر على النبي في المدينة، لا يطاع أمره ويتجاهل حكمه، ويتساهل في غضبه، ثم لا يستطيع أن ينفذ هذا الأمر وهو مصرّ على تنفيذه إلى آخر يوم من حياته، إذ دخل عليه أسامة راجعاً من الجرف فأمره بالسير غادياً.

لا شك أن مثل هذا الحادث يدعو إلى تدبير آخر سريع لاتمام الأمر لعلي، ومنه يتأكد للنبي جلياً ما عليه القوم من التواطؤ على عدم التقيد بالنص على علي. وهم إذا كانوا في حياته لا يطيعون أمره في هذا السبيل فكيف إذن بعد وفاته ؟ فلم يجد بعد هذا خيراً من أن يكتب لهم كتاباً فاصلا لا يضلون بعده أبداً; لأنه سيكون أمراً ثابتاً لا يقبل التأويل والنكران والتناسي، لا كالكلام الذي لا يحفظ إلاّ في الصدور وهي لا تسلم من دخل.

ما أعظمه من كتاب؟

أهم لا يضلون بعده أبداً؟

ما أعظمها من نعمة!

بالله عليك أهكذا قال النبي؟

نعم! لما اشتد المرض به «يوم الخميس» وفي البيت رجال منهم عمر بن الخطاب، قال(صلى الله عليه وآله): **«هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً»**[١٥١].

فأية فرصة غالية هذه يجب أن يقتنصها الحاضرون لهم ولجيلهم وللأجيال اللاحقة حتى الأبد؟ وأية نعمة كبرى هذه لا تعادلها نعمة!... أما كان على المسلمين أن يستغلوها أعظم غنيمة فيسرعوا إلى تلبية هذا الطلب ليخلد لهم الهدى ما بقوا؟ فأي شيء كان يؤخرهم عن اقتناص هذه النعمة؟

أوَ ليس عمر بن الخطاب حال دون هذا التدبير، فأوهى منه عقدته المحكمة، فقال: «إن رسول الله قد غلبه الوجع ـ أو ليهجر! ـ وعندكم القرآن وحسبنا كتاب الله»!. فاختلف الحضور وأكثروا اللغط والنقاش، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول: ما قال عمر.

---

(١٥١) البداية والنهاية لابن كثير: ٥ / ٢٤٧، تاريخ ابن خلدون: ٣ / ١٧١، السيرة النبوية لابن كثير: ٤ / ٤٥١، أضواء على السنة المحمدية للشيخ محمود أبوريّه: ٥٥.

فما ترى نبي الرحمة صانعاً بعد هذا؟ أيكتب الكتاب وهو في زعم بعضهم على حال مرض غالب «حاشا النبي الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى» فكيف إذن يهتدون به ولا يضلون بعده أبداً، وقد وقع فيه الخلاف من الآن، وطعن بتلك الطعنة النجلاء التي لا سبر لها ولا غور. فلم يجد ـ روحي فداه ـ إلاّ أن ينهرهم وينبههم على خطئهم فقال: «قوموا، ولا ينبغي عند نبي نزاع»[١٥٢] لتبقى هذه الحادثة حجة على مرور القرون.

حقاً إنها لرزية من أعظم الرزايا سببت كل ضلال وقع ويقع بعد النبي. وحقّ لابن عباس حبر الأمة أن يبكي عند تذكرها حتى يخضب دمعه الحصباء ويقول: «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب»[١٥٣].

وليفكر المفكر أي شيء كان يدعو عمر ليقول هذه المقالة القارصة في حقّ النبي المختار، وما ضره لو كان يكتب هذا الكتاب ليعصم الخلق عن الضلالة أبد الدهور وسجيس الليالي؟

أكان لا يحب أن يبقى الخلق على هدى لا يضلون؟ أم كان يعتقد حقيقة أن النبي ليهجر. ولكن لا يعتقد هذا الاعتقاد إلاّ من كان يجهل حقيقة النبي، وما جاء به القرآن من الآيات التي نددت بها على المشركين. وليس ذلك عمر. وما باله لم يعتقد بهجر أبي بكر ـ وليس شأنه شأن النبي ـ لما أوصى بالخلافة، وكان قد أغمي عليه أثناء تحرير الاستخلاف، فأتم ذلك عثمان بالنص على عمر من دون علم أبي بكر، خشية أن يدركه الموت قبل الوصية، فأمضى ما كتبه عثمان لما استفاق.

أم ماذا؟

ليتني أستطيع أن أفهم، غير أنه علم بما سيكتبه النبي من النص على علي، وقد سبق للنبي أن عبر مثل هذا التعبير في العترة يوم الغدير، إذ ذكر الثقلين: كتاب الله وعترته أهل بيته ووصفهما بأنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض[١٥٤]، ثم قال: «**لن تضلوا إن اتّبعتموهما**»[١٥٥] أو على المشهور «**لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما أبداً**»[١٥٦] ففهم عمر من قوله: «لا تضلوا بعده أبداً» ماذا سيريد أن يكتب الرسول. ويشهد لتنبه عمر لذلك قوله: «حسبنا كتاب الله» إذ فهم أن غرض النبي أن يقرن الثقلين أحدهما بالآخر فكأنه قال: يكفينا واحد منهما

---

(١٥٢) الطرائف للسيد ابن طاووس الحسني: ٤٣٥، نقلاً عن مسند أحمد بن حنبل: ١ / ٢٢٢ ودار صادر، والطبقات لابن سعد: ٢ / ٣٦.

(١٥٣) صحيح ابن حبان: ١٤ / ٥٦٢.

(١٥٤) المسند لأحمد بن حنبل: ٢ / ٢٦.

(١٥٥) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ٢ / ٤٣٧، الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي: ١٥٠ الباب الحادي عشر الفصل الأوّل، مع اختلاف يسير.

(١٥٦) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ١ / ١٠٩.

وهو الكتاب ولا حاجة لنا بالآخر، وإلاّ فما كان معنى لقوله: «حسبنا» وهو يدعي هجر النبي(صلى الله عليه وآله).

فكانت هذه المقالة من عمر والقالة بمشهد النبي للحيلولة دون الكتاب لعلي، إقداماً جريئاً جاء في وقته المناسب له قبل أن تفوت الفرصة. ولا يشبهه أي موقف آخر منه على كثرة مواقفه في إتمام البيعة لأبي بكر، كما سنرى في إنكاره موت النبي، وموقفه في السقيفة، وبعدها فإنه هو الذي شيَّد[١٥٧] بيعة أبي بكر وكافح المخالفين، ولولاه لم يثبت لأبي بكر أمر، ولا قامت له قائمة: فقد كسر سيف الزبير، ودفع في صدر مقداد، ووطأ سعد بن عبادة وقال: اقتلوه فإنه صاحب فتنة، وحطم أنف الحباب بن المنذر، وتوعد من لجأ إلى بيت فاطمة(عليها السلام)، وكان بيده عسيب نحل بعد خروجهم من السقيفة يدعو الناس إلى البيعة[١٥٨]...

ولا يستطيع الباحث أن ينكر من عمر بن الخطاب تمالؤه على علي بن أبي طالب ويقظته فيما يخص استخلافه. وكذلك جماعته الذين شاهدنا منهم التعاضد والتكاتف في أكثر الحوادث كأبي بكر، وأبي عبيدة، وسالم مولى حذيفة ومعاذ بن جبل وأضرابهم. وكذا علي نفسه ظاهر عليه جلياً ميله عن هؤلاء في جميع مواقفه معهم، حتى أنّه لم يبايع أبا بكر حتى ماتت فاطمة فبايع مقهوراً، ولم يدخل في حرب قط على عهد الخلفاء الثلاثة، وهو ابن بُجدتها[١٥٩] وقطب رحاها. وكان يتهم عمر أنه لم يشد أزر أبي بكر إلاّ ليجعلها له بعده، فقال له مرة: «**أحلب حلباً لك شطره أشدد له اليوم أمره ليرده عليك غداً**»[١٦٠]وقد صدقت فيه مقالته فاستخلف من قبل أبي بكر.

وهل يخفى على أحد ما كان في القلوب من تنافر؟ ويكفي شاهداً أن نسمع المحاورة التي دارت بين عمر بن الخطاب وابن عباس كما رواها ابن عباس.

عمر «لابن عباس»: أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد؟

ابن عباس ـ : وهو يكره أن يجيبه ـ : إن لم أكن أدري فأمير المؤمنين يدريني.

ـ : كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة، فتبجحوا على قومكم بجحاً بجحاً، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت.

ـ : يا أمير المؤمنين إن تأذن لي في الكلام وتُمط عني الغضب تكلمت.

ـ : تكلم:

---

(١٥٧) راجع شرح ابن أبي الحديد: ١ / ١٧٤.

(١٥٨) راجع كنز العمال: ٥ / ٦٥٨ و٦٧٤.

(١٥٩) بُجْدةُ الأمر: باطنه وحقيقته، يقال: «هو ابن بجدة الأمر» أي هو عالم به. المنجد: مادة «بجد».

(١٦٠) الإمامة والسياسة: ١٨، باب إبابة علي كرم الله وجهه بيعة أبي بكر. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦/ ١٢.

ـ : أما قولك، «اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت» فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله عز وجل لها لكان الصواب بيدها غير مردود ومحسود. وأما قولك «إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة» فإن الله عز وجل وصف قوماً بالكراهية، فقال: **(ذلك بأنهم كرهوا ما انزل الله فأحبط أعمالهم)**[١٦١] .

ـ : هيهات! والله يابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرّك عنها، فتزيل منزلتك مني.

ـ : وما هي؟ فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلا فمثلي أماط الباطل عن نفسه.

ـ : بلغني أنك تقول إنما صرفوها حسداً وظلماً.

ـ : أما قولك: «ظلماً» فقد تبين للجاهل والحليم . وأمّا قولك: «حسداً» فإن إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون.

ـ : هيهات! أبت ـ والله ـ قلوبكم يا بني هاشم إلاّ حسداً ما يحول، وضغْناً وغشّاً ما يزول.

ـ : مهلا! لا تصف قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإن قلب رسول الله من بني هاشم.

ـ : اليك عني[١٦٢]؟

نقلنا هذه المحاورة بطولها; لأنها تجلي كثيراً من الغوامض في بحثنا، فهي تكشف لنا:

أولا: عمّا في نفوس الطرفين من نزوان[١٦٣] بغضاء كامنة يستطير شرارها. وهذا ما أردنا استكشافه الآن وسقنا لأجله المحاورة.

وثانياً: عن أن القوم كانوا قد تعمدوا منع الأمر عن آل البيت، وأن منعهم كان عاطفياً كراهة اجتماع النبوة والخلافة فيهم خشية تبجحهم، وقد فسر ابن عباس هذه الخشية بالحسد وأنها من الظلم. واستشعر الألم الكامن من تأكيد هذه الكلمة «بجحاً بجحاً».

وثالثاً: عن أن الإمامة إنّما هي باختيار الله، وأن الخلافة في آل البيت مما أنزله الله[١٦٤]، وليست تابعة لاختيار قريش وكراهتهم.

---

(١٦١) محمد: ٩.

(١٦٢) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٨٩.

(١٦٣) النزوان: الوثبان، ولا يقال إلاّ للشاء والدواب في معنى السفاد، شرح شافية ابن الحاجب: ٣٠٧ .

(١٦٤) كآية التطهير: الأحزاب: ٣٣. وآية القربى: الشورى: ٢٣. وآية المباهلة: آل عمران: ٦١، وآية التطعيم: الإنسان: ٨ ـ ٩ .

ورابعاً: عن أن ظلمهم لآل البيت بأخذها منهم مشهور يعرفه كل أحد.

وهذان الأمران الأخيران صرح بهما ابن عباس على شدة تحفظه واتقائه غضب عمر الذي لم يسلم منه بالأخير. ولم يردّ عليه عمر الرد الذي يكذب هذا التصريح أكثر من الطعن فيه وفي بني هاشم، ثم الزجر له بقوله: «إليك عني». وهذا الزجر ينطق صريحاً بالعجز عن الجواب، فختمت به المحاورة.

والغرض من كل ذلك أن إقدام عمر الجريء، على نسبة الهجر إلى النبي المعصوم، وعلى دعوى أن كتاب الله وحده كاف للناس بلا حاجة إلى شيء آخر على عكس تصريح النبي، لا يستغرب منه ما دام القصد منع الأمر عن علي. وقد اتضح أن بينهما ما لا يستطيع التاريخ نكرانه والتمويه فيه.

وأما اعتذار بعض الناس عنه بأنه ظهر له أن الأمر ليس للوجوب فهو اعتذار بارد لا يقرّه العلم. فمن أين ظهر ذلك؟ أمن قول النبي: «**لا تضلوا بعده أبداً**» ـ وهل هناك أمر أعظم مصلحة في الحكم الشرعي تجعله للوجوب من هداية الخلق أجمعين إلى أبد الدهور ـ أم من وقوع النزاع وغضب النبي وزجرهم بالانصراف؟ وإذا كان قد فهم الاستحباب فلماذا يرده بأشنع كلمة لا يواجه بمثلها الرجل العادي من الناس لا سيما عند المرض ـ أعني كلمة الهجر والهذيان! ـ مهما لطفت العبارة بتحويلها إلى كلمة «قد غلبه الوجع»؟ ثم أي معنى حينئذ لقوله: «حسبنا كتاب الله»، وهو رد على النبي وتدخل في مصلحة الحكم وأساسه؟ وكان يغنيه أن يقول: لا يجب علينا امتثال الأمر.

* * *

والخلاصة: أن الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي(صلى الله عليه وآله) من نفس وصفه له: «**لاتضلوا بعده أبداً**» ومن نفس رد عمر «حسبنا كتاب الله» ومن قرائن الأحوال المحيطة بالقصة بعد سبق توقف البعث عن الذهاب نعرف أن المقصود منه النص على خليفته من بعده وهو علي بن أبي طالب، لا سيما أن كل خلاف بين المسلمين وكل ضلال وقع ويقع في الأمة هو ناشئ من الخلاف في أمر الخلافة فهو أس كل ضلالة. ولو تركوا النبي يكتب التصريح بالخلافة من بعده لما كان مجال للشك والخلاف إلاّ بالخروج رأساً عن الإسلام.

وليس بالبعيد أنه(صلى الله عليه وآله) امتنع عن التصريح شفاهاً أو كتباً بعد هذه القصة بالنص على خليفته، لئلاّ يأخذ اللجاج بالبعض إلى الخروج على الإسلام، فتكون المصيبة أعظم على

الإسلام والمسلمين، وهذا ما حدا بعلي (عليه السلام) إلى المجاراة والمماشاة، فلذا قال في خطبته الشقشقية: «**فطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء... فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى ...**».

وسيأتي في الفصل الرابع الكلام عن موقفه مع الخلفاء تفصيلاً.

بيعة السقيفة

١ ـ الدوافع لاجتماع السقيفة[١٦٥]

تصور الأنصار أنهم الذين آووا ونصروا يوم عز الناصر، وأسلموا يوم قحْط المسلمين، فبذلوا للإسلام نفوسهم وأموالهم، فكانوا بحق «أنصاراً» كما سمّاهم النبي(صلى الله عليه وآله)[١٦٦]، و«حضنة الإسلام وأعضاء الملة» كما دعتهم الزهراء(عليها السلام)في خطبتها الشهيرة عند مطالبتها بالنحلة[١٦٧].

إذن، لا بد أن يروا لأنفسهم حقاً في الإسلام لا يغمط وسابقة ليست لغيرهم لا تنكر، ولهم في تشييده يد مشهورة وذكر جميل.. وهذا ما يطمعهم في إمارة المسلمين كجزاء لتضحيتهم في سبيل الإسلام، وكنتيجة لنجاحهم وتفوقهم على العرب في النصرة والإيواء.

ومن جهة ثانية: أنهم كانوا قد وتروا قريشاً والعرب; وأية ترة هي؟ آووا ونصروا من سفه أحلامهم، وهم يحرقون الأرَّم[١٦٨] عليه ليقتلوه، فتمنع عن جبروتهم بأُولئك المستضعفين في نظر «أهل النواضح» وأكثر من ذلك أنهم قتلوا صناديدهم وأسروا رجالهم وجعجعوا بهم حتى دانت بأسيافهم العرب. فكانت الأنصار والحال هذه ـ تتخوف هؤلاء الذين وتروهم إذا خلصت إليهم الإمارة أن يأخذوهم بترتهم، وهم عندئذ المغلوبون على أمرهم سوقة لا يملكون

---

(١٦٥) السقيفة: الصفة والظلة، وهي شبه البهو الواسع الطويل السقف. انظر لسان العرب لابن المنظور: ٩ / ١٥٥، والصحاح للجوهري: ٦ / ٢١٨٩ وكان لبني ساعدة بن كعب بن الخزرج (وهم حي من الأنصار ومنهم سعدبن عبادة نقيبهم ورئيس خزرج ـ ظلة يجلسون تحتها هي دار ندوتهم لفصل القضايا اشتهرت «بسقيفة بني ساعدة». اجتمع فيها الأنصار أوسهم وخزرجهم ليبايعوا سعد بن عبادة خليفة بعد وفاة النبي(صلى الله عليه وآله) أنظر تاريخ الطبري: ٣ / ٢١٨ ـ ٢٢٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٣٧، السقيفة وفدك للجوهري: ٥١ .

(١٦٦) مجمع الزوائد للهيثمي: ٦ / ١٨٤.

(١٦٧) السقيفة وفدك للجوهري: ١٠١، شرح نهج البلاغة: ١٦ / ٢١٢.

(١٦٨) قد مرّ توضيحه أوّل الفصل الثاني .

لأنفسهم قوة ولا دفاعاً، وكفاهم ما سمعوه من النبي(صلى الله عليه وآله) مخاطباً لهم: «**ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[١٦٩]. والمناظرة التي وقعت يوم السقيفة كانت تشير إلى تخوفهم هذا، بل صرح الحباب بن المنذر إذ يقول: «ولكنا نخاف أن يليها بعدكم من قتلنا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم»[١٧٠]. وقد صدقت فراسته فتولى الأمر بنو أمية وكان ما كان منهم في وقعة «الحرة»[١٧١]المخزية التي يندى منها جبين الشرف والإنسانية، ويبرأ منها الإسلام وأهله.

وشيء ثالث هناك: إذا كان صاحب الأمر هو علي بن أبي طالب، فلم يخف عليهم حسد العرب له وتمالؤها عليه، وهي موتورة له أكثر من أي شخص آخر من المسلمين بعد النبي، فلاتمكنه العرب ـ وقريش خاصة ـ من أمورهم. وليس بعيداً عهد تأخر جيش أسامة والحيلولة دون كتاب النبي. ولا بد أنهم علموا بمؤامرات هناك وتفكيرات أحسوها عياناً في جماعة من الناس. فالأنصار ـ والحال هذه ـ قد لا يرون كبير إثم في تطاولهم لمنصب الخلافة، ما دامت خارجة عن معدنها، ولا يأمنون أن يتولاها من لا يحمدون مغبة أمره، ولا يجدون غيرهم ممن يتطاولون لها أولى بها في نصرة وخدمة وتضحية، ولعلهم لأجل هذا لما يئسوا من الأمر بعد محاولتهم الفاشلة، ورأوه قد خرج من أيديهم أيضاً قال كلهم أو بعضهم: «لا نبايع إلاّ علياً»[١٧٢] ولكن بعد خراب البصرة[١٧٣].

هذه أسباب قد تقنع النفوس الاعتيادية على تنفيذ رغباتها، وتحملها على الاعتقاد بصحة ما يوحي إليها أهواؤها بقصد أو بغير قصد من جراء تأثير العاطفة، فتعمى العين عن أوضح ما يقوم في طريقها من نور للحقّ ودليل على فساد إيحاء النفس بنزعاتها، وهذا ما يؤيده علم النفس.

---

(١٦٩) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٧١، مسند أحمد بن حنبل: ٣ / ٥٧ و٤ / ٤٢ و٢٩٢، ، ٣٥٢، صحيح البخاري: ٤ / ٢٢٤ و: ٥ / ١٠٤، صحيح مسلم: ٣ / ١٠٩، وسنن النسائي: ٨ / ٢٢٥.

(١٧٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٥٣، حياة الصحابة السيد جعفر مرتضى: ١ / ٤٢٠.

(١٧١) التي حدثت في سنة ٦٣ هـ ، والتي استباح بها (مسرف ـ مسلم بن عقبة المري) المدينة ثلاثة أيام بأمر من يزيدبن معاوية بعد شهادة الإمام الحسين(عليه السلام)، أنظر تاريخ الطبري: ٤ /٣٧٣، ٣٧٤، والطبقات الكبرى لابن سعد: ٧١/٥، وتاريخ المدينة لابن عساكر: ٣٣١/٤٣، وتهذيب الكمال للمزي: ٥٤٨/٦، وتفسير القرطبي: ٧ / ١١٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ١٨ و ٢٠ / ١٨.

(١٧٢) تاريخ الطبري: ٣ / ١٩٨، وابن الأثير في الكامل: ٢ / ١٥٧، وغيرهما.

(١٧٣) مثل عراقي، يضرب به عند فوات الشيء أوانه.

وإذا نحن تفهمنا هذه الحقائق وتدبرناها جيداً استطعنا أن نعرف السر في استباق الأنصار ـ بهذه العجالة ـ إلى عقد اجتماعهم سراً في سقيفتهم، واستطعنا أن نعرف لماذا كان سرّيّاً بلا مشورة للمهاجرين ولا باقي المسلمين.

أجل! ما هو إلاّ لأنهم طلبوا الغرة من أصحاب الرسول وأهل بيته، فانتهزوا فرصة انشغالهم بفادحهم العظيم وبجهازهم نبيهم، ليحكّموا البيعة لأحد نقبائهم وسيد الخزرج، أو لأي شخص آخر منهم قبل أن يفرغ أهلها أو طالبوها. وحينئذ ظنوا أن سيتم لهم كل شيء.

٢ ـ نفسية الأنصار

حاولنا في البحث السابق أن نتشبث بما يرفع الأنصار عن سوء النية والقصد، ولكنا نؤمن بأن ما قلنا عنهم لا يخرج عن عدّه من الوساوس التي لا تبرر عمل المرء من الناحية الدينية. على أنّا نرجو أن يكونوا معذورين فيما عملوا، لئلاّ نخسر عدداً وفيراً من الصحابة.

أما نفس عملهم ـ سواء كانوا بسوء نية أم لا ـ فلا يسعنا أن نحكم بصحته، فإنّا مهما فرضنا الحقيقة من جهة النص على الإمام، فإن استبدادهم هذا وتسرعهم في عقد اجتماعهم لنصب خليفة منهم لا يخرج عن عدّه خيانة للإسلام، وتفريطاً في حقوق المسلمين بلا مبرر، في وقت قد دهمت الإسلام فيه هذه الفاجعة الدهيماء، والمسلمون كالمذهولين بمصابهم لا يعلمون ماذا سيلاقون من العرب وأعداء الإسلام.

ولا نريد الآن أن نجلس في دست القضاء لنحكم لهم أو عليهم، ولعل هناك من يرى صحة عملهم فلا نضايقه، وإنما مهمتنا أن ندرس الأسباب التي دعتهم إلى عملهم هذا، وأن ندرس نفسياتهم.

في البحث السابق رأينا أن خدمتهم للإسلام الممتازة هي التي خيلت لهم الحقّ في الخلافة أو في سلطان المسلمين. وهذا نعرفه من حجتهم على لسان المرشح منهم للخلافة «سعد بن عبادة» في خطبته ذلك اليوم[١٧٤]، ينضم إلى ذلك تخوفهم من أن يخلص الأمر إلى من قتلوا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم، مع اعتقادهم بخروج الأمر عن أهله، ويدل على هذا الأخير ـ كما تقدم ـ طلبهم مبايعة علي بعد اليأس.

هذه الأسباب التي استطعنا عرفانها. وكل ذلك تقدم، وفيها قبس نسير على ضوئه لمعرفة نفسياتهم.

---

(١٧٤) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٦٠، الأعلام لزين الدين الزركلي: ٣ / ٨٦.

فإنا نعرف من مجموعها أنهم في محاولتهم كانوا مدافعين أكثر منهم مهاجمين، والدفاع دائماً يكون عن الشعور بالضعف والانخذال، وهذا الشعور من أعظم الأدواء النفسية لمن أراد الظفر في الحياة، إذ ينشأ منه الوهن في العزيمة والضعف في الإرادة والاضطراب في الرأي والتدبير. وكل ذلك كان ظاهراً على الأنصار في اجتماعهم بالسقيفة.

والشاهد على ذلك: انقسامهم على أنفسهم وانسحابهم أمام خصومهم كما سترى، وأعظم من ذلك تنازلهم إلى الشركة في الأمر من قبل أن ينازعهم منازع، أعني قبل مجيء جماعة المهاجرين اليهم، إذ قال قائلهم: «فإنّا نقول إذن ـ أي عندما ينازعوننا ـ : منا أمير ومنكم أمير، ولن نرضى بدون هذا أبداً»، فقال لهم سعد: «هذا أول الوهن»[١٧٥]. والحقّ أنه أول الوهن وآخره، ثم يستمر معهم هذا التنازل حتى مجيء المهاجرين، فكرروا هذه الكلمة بالرغم على تنبيه سعد لهم أنها من الوهن.

وهذا يكشف ـ أيضاً ـ عن سماحة في نفوسهم ولين في طباعهم، ويصدق ما قلناه أنهم مدافعون أكثر منهم مهاجمين، فلم يطلبوا الإمارة ليملكوا مقدرات الأمة وشؤونها، بل ليدفعوا ضرر من يخافون ضرره، فاكتفوا بالشركة التي يحصل بها الغرض من الدفاع.

والإنصاف أن الأنصار لا ينكر ما هم عليه من استكانة واستخذاء وقصر في الرأي والتدبير، وضعف في العزائم، ولا سيما أمام دهاء قريش وقوتها، وإن حاول بعضهم - وهو الحباب بن المنذر - أن يستر هذا الضعف، إذ قال في خطابه ذلك اليوم: «يا معشر الأنصار، املكوا عليكم أمركم فإن الناس في فيئكم وفي ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدر الناس إلاّ عن رأيكم، أنتم أهل العز والثروة..» فأطرد خطبته على هذا الأسلوب زاعماً أن سيرفع من منعتهم وبأسهم ويسد خللهم، ونهاهم عن الاختلاف وحذرهم عواقبه، حتى قال: «فإن أبى هؤلاء فمنكم أمير ومنهم أمير»[١٧٦]. ولكنه - كما ترى - بينا هو محلق في السماء رفعة وتعاظماً ويملي إرادته قوة إذا به يهبط إلى الحضيض ضعفاً، إذ يقول: «فإن أبى هؤلاء..» ونقول له: فإن أبى هؤلاء الشركة أيضاً فما أنتم صانعون؟ لا شك أن ذلك الضعف الذي يملي عليه التنازل هو ذلك الضعف عينه موجود أيضاً سيملي عليه التنازل عن جميع الأمر، كما وقع.

---

(١٧٥) السقيفة وفدك للجوهري: ٥٧، وتاريخ الطبري: ٤٥٦/٢.

(١٧٦) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٧، الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري : ١ / ٢٤.

وهذا من تنازل الحائر المغلوب على أمره وتدبيره. وكانت عليه بذلك الحجة الظاهرة، فقال له عمر بن الخطاب: «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن» أو ما ينسق على هذا المعنى، على أن الحباب هذا من أقوى من وجدنا يومئذ، وأشجعهم قلباً، وأجرأهم لساناً، وأغلظهم على المهاجرين، لولا سعد بن عبادة.

إلى هنا لمسنا شيئاً من نفسية الأنصار وأدركنا مقدار الضعف في نفوسهم، والوهن في عزائمهم، والاضطراب في تدبيرهم. كيف وقد تجلى ذلك في الحباب لسانهم المفوّه وخطيبهم المصقع ذلك اليوم، وهو أقوى شكيمة وأكثرهم اعتداداً بنفسه وقومه، وكان يدعى بينهم «ذا الرأي».

بقي علينا أن ندرك لماذا كل هذا الحذر من الحباب من اختلافهم إذ يقول: «ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم؟» لا بد أنّه كان يحس بشرارة الخلاف تقدح، ويتوجس خيفة من الانتقاض، وهذا ما سنبحث عنه في الآتي.

٣ ـ الأنصار حزبان

إذا قيل الأنصار أرادوا البيعة لسعد، فإنما هم الخزرج فقط دون الأوس[١٧٧]. وإذا كان الأوس اجتمعوا في السقيفة مع الخزرج فإنّما هو على ظاهر الحال، ولحسّ مشترك بالخوف ممن قتلوا آباءهم وأبناءهم أن ينالوا الإمارة، وهم يبطنون في نفس الوقت للخزرج كمين أحن تتغلغل في صدورهم، فإن بين الحيّين دماء مطلولة ما زال نضخها على سيوفهم، وجروحاً بالغة لا يلأم صدعها، ولا يرجى رأبها. وكان آخر أيام حروبهم يوم «بُعاث» المشهور وقبل الهجرة بست سنين، وهو سبب إسلامهم ـ على ما قيل ـ إذ جاء أحد القبيلين بعد يوم بعاث إلى مكة يستنجد قريشاً على الفريق الثاني، فالتقوا بالنبي(صلى الله عليه وآله) وهداهم الله تعالى إلى الإسلام.

وكان رئيس الأوس يوم بعاث حضير الكتائب أبو أسيد بن حضير هذا الذي أفسد الأمر على سعد وبايع أبا بكر ومعه الأوس. وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان[١٧٨]، أبو النعمان صاحب راية المسلمين يوم أحد[١٧٩].

---

(١٧٧) ولذا يقول المؤرخون عند ذكرهم لبيعة الأوس: «فانكسر على الخزرج ما كانوا أجمعوا عليه».

(١٧٨) فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٢ / ٣٦٧.

(١٧٩) الإصابة لابن حجر العسقلاني: ٥٧٥/٤. راجع العقد الفريد: ٢ / ٢٥٠.

ولم يلطف الإسلام كثيراً من تنافسهم وتحاسدهم، وإن أطفأ بينهم نار الحروب، فقد كانا يتصاولان تصاول الفحلين، لا تصنع الأوس شيئاً إلاّ قالت الخزرج - نفاسة -: «لا يذهبون بهذا فضلا علينا»، فلا ينتهون حتى يوقعوا مثله. وكذلك إذا فعلت الخزرج شيئاً قالت الأوس مقالتهم وصنعت صنعهم[١٨٠].

ومن منافساتهم التي بلغت حد الإفراط يوم استعذر رسول الله من عبدالله بن أبي سلول المنافق الشهير وهو من الخزرج فقال: «يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد بلغني عنه أذاه في أهلي... إلى آخر ما قال» فقام سعد بن معاذ رئيس الأوس، فقال: «يا رسول الله، أنا والله أعذرك منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك» فترى سعداً كيف تجاهل الشخص المعني وتحفظ عند ذكر الخزرج مما يدل على شديد تنافسهم، فقام سعد بن عبادة سيد الخزرج، فقال لابن معاذ: «كذبت لعمر الله! لا تقتله ولا تقدر على قتله ولو كان من رهطك لما أحببت أن يقتل» فقام أسيد بن حضير ابن عم سعد بن معاذ، فقال لابن عبادة: «كذبت لعمر الله! لنقتله فإنّك منافق تجادل عن المنافقين». فثار الحيّان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ورسول الله قائم على المنبر فنزل، فخفضهم حتى سكتوا وسكت[١٨١].

هكذا هم الأوس والخزرج حزبان متنافسان متحاسدان، وإنما سعد بن عبادة بادئ بدء - يوم السقيفة - أراد أن يستميل الأوس باسم الأنصار، وهم حزب واحد أمام حزب المهاجرين وقريش، فقال - معرضاً بخصومهم في خطبته على الأنصار -: «يا معشر الأنصار، إن لكم سابقة في الدين وفضيلة ليست لقبيلة من العرب» ويقصد المهاجرين. وهكذا مضى في خطبته يضرب على هذا الوتر إلى أن أجابوه جميعاً: «إن وفقت في الرأي وأصبت في القول ولن نعدو ما أمرت، نوليك هذا الأمر، فأنت لنا مقنع ولصالح المؤمنين رضى»[١٨٢].

ثم إنهم ترادوا الكلام فيما إذا أبت المهاجرين من قريش بيعتهم، فقالت طائفة: «إذاً نقول منا أمير ومنكم أمير». فقال سعد: «هذا أول الوهن» وقد سبقت الاشارة إليه وفي الحقيقة أنه أول الوهن وتنازل منهم عرفنا فيما سبق دلالته على مبلغ ضعف إرادتهم أمام إرادة قريش حتى قبل مواجهتهم، بل يدل أيضاً على تخلخل صفوفهم ووجود خلاف كامن كمون النار في

---

(١٨٠) تاريخ الطبري: ٢ / ١٨٤، البداية والنهاية لابن كثير: ٤ / ١٥٦، وابن الأثير في الكامل: ٢ / ١٤٦، ط صادر.

(١٨١) راجع صحيح البخاري: ٣ / ١٥٦، فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٢ / ٣٣١، ومسند أبي يعلى: ٨ / ٣٣٠.

(١٨٢) السقيفة وفدك للجوهري: ٥٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦ / ٦.

الرماد، فلم يتأثروا بدعوة سعد، وأبطؤوا عليه حتى داهمهم المهاجرون، وهم إنما أسرعوا إلى عقد هذا الاجتماع ليسبقوا الحوادث، وإلاّ فقد كانت الفرصة الكافية لبيعته من قبل أن يعلم جماعة المهاجرون باجتماعهم فتكبسه عليهم. لولا أنهم أضاعوها باختلافهم وتباطُئهم حتى مضى الوقت. ومثل هذه الأمور - بعرف الساسة - لا تقبل الأناة والإبطاء.

والحقّ، أن الأوس كانوا غير مرتاحين لبيعة سعد، وهم يتنافسون مع الخزرج في أتفه الأشياء وأدناها، وكأنهم كانوا لا يريدون أن يبدؤوها بالخلاف، خشية أن يقال: «أوس وخزرج»، وفي هذه الكلمة ما فيها من معان لا تتفق وروحية الإسلام، فيبتعدون عنها ما استطاعوا على أن المجاملة محفوظة بين الطرفين. ولذلك لما رأوا المجال للوثبة واسعاً نقضوا أمر سعد، وما اجتمعت عليه الخزرج، وهذا عندما رأوا أن الخلاف جاء من الخزرج أنفسهم بمقالة بشير بن سعد الخزرجي - وستأتي - وبإسراعه إلى بيعة أبي بكر، وقد كان أول المبايعين.

وأيضاً رأوا أن الدعوة ضد سعد إنما جاءت من قبل غيرهم وهم المهاجرون، فظهرت منهم حسيكة الخلاف والتنافس، وقال بعضهم لبعض وفيهم أُسيد بن حضير زعيمهم: «لئن وليتموها سعداً عليكم مرة واحدة لازالت لهم بذلك الفضيلة ولا جعلوا لكم فيها نصيباً أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكر»[١٨٣] فقام أُسيد فبايع ومعه الأوس، وليسأل السائل هل جُعل لهم نصيب فيها بمبايعتهم لأبي بكر؟ ولكنه التنافس هو الذي أملى عليهم هذا القول، ومنافسة القرابة أبعد أثراً وأعظم مفعولاً.

هذا، ولا ينكر ما لأبي بكر من كبير أثر في استمالة الأوس إلى جانب المهاجرين، فقد وقف موقفاً مؤثراً، وكان يعرف من أين تؤكل الكتف، فلم يفته ما كان يعلمه من التنافس بين الحيّين، حتى استغله لإنقاذ الموقف، وبرع في هذا الاستغلال، فقد قال في ذلك اليوم: «إنّ هذا الأمر إن تطاولت إليه الخزرج لم تقصر عنه الأوس، وإن تطاولت إليه الأوس لم تقصر عنه الخزرج، وقد كانت بين الحيّين قتلى لا تنسى وجراح لا تداوى، فإن نعق منكم ناعق جلس بين لحيي أسد يضغمه المهاجري، ويجرحه الأنصاري»[١٨٤].

فانظر إلى كلمة «لم تقصر» وما لها من بليغ أثر في القلوب المتحاسدة، وما بها من تحريض لأحد المتناظرين على نظيره المتطاول.

---

(١٨٣) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٨، الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ٢٦/١.

(١٨٤) البيان والتبيين: ١٨١/٣.

نعم! إنها لتجعل لكل من الحيّين الكفاية تجاه الحي الآخر، فإن تطاول أحدهما - وهم الخزرج الآن - فحقيق بالآخر أن يتطاول لها ككفتي ميزان، من غير فضيلة يختص بها المتطاول. فلا تسل كيف اشرأبت أعناق الأوس لهذا الأمر؟.

وبعدها انظر كيف ذكر الترات[١٨٥] السابقة ونبش الدفائن. وهذا ما يثير بالحفائظ ويوقظ الضغائن. وهنا راح يستدل على خطأ تولّي أحد الحيّين لهذا الأمر; لأنه يقع بين خصمين ألدّين[١٨٦]. فرماهم بالمسكنة كما يقول ابن دأب عيسى بن زيد.

استطعنا في هذا البحث أن نلمس التنافس بين الأوس والخزرج لنعرف مدى تأثيره على مجرى حادث السقيفة ،كما عرفنا أن أهل الدعوة - عند التحقيق - إنّما هم الخزرج فقط، ولم تشاركهم الأوس مشاركة جدية.

فلنترك الأنصار الآن مجتمعين في السقيفة يتبارون الخطب ويتحمسون لجهادهم وتضحيتهم، وسعد بن عبادة قد ترأس حفلهم يخطبهم ويقول في آخر خطبته: «استبدوا بالأمر دون الناس فإنه لكم دون الناس»[١٨٧]. ولنذهب ميمّمين المهاجرين وباقي المسلمين حول دار النبي في المسجد، لنراهم ماذا هم صانعون!

٤ ـ هل مات النبي محمد...؟

نعم! كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد خرج في آخر فجر من حياته إلى الصلاة، فصلى بالمسلمين الغداة. وكان هذا آخر عهدهم برؤية تلك الطلعة المحبوبة وذلك النور الإلهي.

ولم تزل شمس السماء إلاّ وقد آذنت شمس الأرض بالمغيب من أفقها إلى أفق الحقّ الدائم، وها هو ذا النبي مسجى بين أهله ينتدبون فيه حظهم، والباب مغلق دون الناس.

إنه يوم...! وأي يوم هو على أهل المدينة والمسلمين!؟.

فقدوا...! وأية نعمة فقدوا..؟

فقدوا الرحمة والإنسانية، فقدوا الأخلاق الإلهية، فقدوا حياتهم وعزهم ومجدهم، فقدوا طريق الحقّ اللاحب، وصراط الله المستقيم، ونوره المشرق بآياته الباهرة...!

فقدوا نبيهم العظيم وأباهم الكريم...!

---

(١٨٥) الترات جمع ترة، وهي الأخذ بالثأر. انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٧ / ٢٢٦.

(١٨٦) في نسخة إضافة: «الحي الآخر المهاجرين».

(١٨٧) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٦، الكامل لابن الأثير: ٢ / ١٢٥.

فأعظم بيومه يوماً! وأعظم به فقيداً!

إنه يوم كان للمسلمين مضرب المثل، فإذا بالغوا في يوم مصيبة قالوا: «إنه كيوم مات فيه رسول الله».

وما تنتظر من المسلمين ساعة يسمعون الواعية، والباب مغلق على من فيه، إلاّ أن يُهرعوا فيجتمعوا في مسجدهم والطرقات، نكّساً أبصارهم مطأطئي رؤوسهم. ولم تبق عين لم تدمع ; ولا قلب لم يجزع، ولا نفس لم يتقطع.

وما ينتظرون هم...؟

لا شك ليس هناك ما يدعوهم إلى تكذيب النعاة. وإذ علموا آنذاك أن مجرى حياتهم قد تبدل راحوا - ولا شك - يتطلعون إلى ما يظهر لهم على مسرح العالم الإسلامي من حوادث ومفاجآت، فتطيش لذلك عقولهم، ويقوى حسّهم بمستقبل هذا الدين الجديد الذي أخذ بأطراف الجزيرة، والمنافقون يتحينون به الفرص، فتنهد عزائمهم، ويستشرفون - على الأكثر - على خليفة النبي الذي سيقود الأمة لينقذ الموقف، فيضربون أخماساً في أسداس.

كل هذه الأفكار وأكثر منها - بغير شك - كانت تمر على رؤوس ذلك الجمع الحاشد الطائش اللب الحائر الفكر، الذي يحوم حول دار النبوة والوحي، يرقب منها - على عادته - أن تبعث له بما يطمّن خاطره، ويهدئ روعه،

ويعرفه مستقبل أمره، حتى أصبح الناس كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية،

كما في الحديث(١٨٨).

ولكن...! ولكن عمر بن الخطاب صاحب رسول الله، ذلك الرجل الحديدي أبى على الناس تصديقهم بموت نبيّهم ; إذ طلع صارخاً مهدّداً، وقد قطع عليهم تفكيرهم وهواجسهم، وراح يهتف بهم: «ما مات رسول الله، ولا يموت حتى يظهر دينه على الدين كله، وليرجعنّ فليقطعنّ أيدي رجال وأرجلهم ممن أرجف بموته، لا أسمع رجلاً يقول مات رسول الله إلاّ ضربته بسيفي»(١٨٩).

أتراك «لو خلوت بنفسك وأنت هادئ الأفكار» تقتنع بوحي هذه الفكرة من هذا الذي لا يقعقع له بالشنان، وأنت لا تدري.

لماذا رسول الله يقطع أيدي وأرجل من أرجف بموته، أو بالأصح من قال بموته؟

---

(١٨٨) البداية والنهاية لابن كثير: ٥ / ٣٠٠، و٦ / ٣٣٥.

(١٨٩) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٤٠.

ولأي ذنب يستحق الضرب بالسيف هذا القائل؟

ومن أين علم أن رسول الله لا يموت حتى يظهر دينه على الدين كله؟

وما هو هذا الرجوع؟

أرجوع بعد الموت، أو بعد غيبة كغيبة موسى بن عمران ،كما يدّعيها عمربن الخطاب في بعض الحديث(١٩٠).

ولكنها أية غيبة هذه! وهو مسجى بين أهله لا حراك فيه؟

إلاّ أني أعتقد أنك لو كنت ممن ضمه هذا الاجتماع لذهبت بتياره، ولتأثرت بهذا القول إلى أبعد حد كسائر من معك ما دام الاجتماع بتلك الحال التي وصفناها، والخطيب هو عمر بن الخطاب، وقد جاء بتلك الدعوة الثائرة، في صرامة إرادة ورأي بلغا أقصى درجات الصرامة، وقد استعمل المغريات الخلابة للجماعات: فمِن أمل بحياة الرسول، وبإظهار دينه على الدين كله.. إلى توعيد بقطع رسول الله أيدي وأرجل المرجفين بموته، وتهديد منه ـ أعني عمر ـ بقتل من يقول مات رسول الله.

إنهما الخوف والأمل إذا اجتمعا مع هذا الرأي القاطع، والإرادة الصارمة لهما التأثير العظيم الذي لا يوصف على أفكار الجماعة الاجتماعية، وأي تخدير بهما لأعصاب المجتمعين.. ومن وراء ذلك أن شأن المحبين يتعللون في موت حبيبهم إذا نُعي بالأوهام ولا يرضون لأنفسهم التصديق بموته، لا سيما مثل فقيدهم هذا العظيم الذي يجوز عليه ما لايجوز على البشر.

ولا شك أن مميزات الجماعة المقصودة لعلماء الاجتماع كانت متوفرة في الاجتماع الفجائي، المضطرب الأفكار، المتأثر بهذا الحدث العظيم، المتحفز للحوادث المجهولة والمفاجآت المنتظرة. ومن البديهي أن الاجتماع الذي يتألف على هذا النحو تتكون منه روح واحدة مشتركة حساسة تتغلب على نفسيات أفراده الشخصية، وتكون هذه الروح خاضعة لمؤثرات لا حكم لها غالباً على روحية الفرد لو كان خارج الاجتماع. وأهم خواص هذه الروح أنها تكون عرضة للتقلبات والانقلابات الفجائية، ويبطل فيها حكم العقل وسلطانه، ويقوى سلطان المحاكاة والتقليد الأعمى. ولذلك لا تفكر الجماعات إلاّ بأحط فكرة فيها، وتقبل أيضاً كل فكرة تعرض عليها إذا اقترنت بالمؤثرات الخلاّبة وإن خرجت عن حدود المعقول. ومن أقوى المؤثرات شخصية الخطيب وصرامة رأيه.

---

(١٩٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٤٣.

فلا نستغرب قناعة المسلمين يومئذ برأي عمر بقدر ما نستغرب منه نفسه هذا الرأي! وإن لم ينقل لنا صريحاً قبولهم له، كما لم ينقل في الوقت نفسه اعتراض أحد عليه سوى أبي بكر وقد جاء متأخراً. وإذا أبيت فعلى الأقل شكّكهم في موت النبي وألهاهم عن التفكير فيما يجب أن يكون بعده، وفيما سيحدث من حوادث منتظرة; لأنهم ـ لاشك ـ التفوا حوله متعجبين مستغربين وهو مستمر يبرق ويرعد مهدداً حتى «أزبد شدقاه».

ولكلمة «الإرجاف» هنا التأثير البليغ في إقلاع أفكار الجماعات عن الدعوى التي يدعونها; لأنها من الألفاظ الخلاّبة التي تتضمن التهجين الشنيع للدعوى والاشمئزاز منها إلى أبعد حد، إذ تشعر هنا أن مدعيها من المنافقين الذي لهم غرض مع النبي والإسلام، فقال: «... ممّن أرجف بموته» ولم يقل ممن ادعى أو قال. وهذا كاف للتأثير على الجماعات وتكوين الشعور بكراهية دعواها.

ويشهد لتأثير كلامه على سامعيه التجاء أبي بكر لما جاء من السنح[١٩١] أن يكشف عن وجه النبي ليتحقق موته، ثم يخرج إلى الناس مفنّداً مزاعم عمر، وعمر مستمر يحلف أنه لم يمت. وطلب إليه أن يجلس ـ فلم يجلس ـ ثلاث مرات، فقال له: «أيها الحالف على رسلك».. ثم قام خطيباً في ناحية أُخرى وقد اجتمع حوله الناس، فتشهد وقال ـ وعمر مستمر وقد تركه الناس ـ :

«من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت...»[١٩٢] ثم تلا هذه الآية الكريمة: (**أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم...**)[١٩٣].

و«شاهد ثان»: أن الناس لما سمعوا كلام أبي بكر أصبحوا كأنّما أُخرجوا من مأزق أو أُطلقوا من عقال، فإنهم تلقوا الآية كلهم وراحوا يلهجون بها «فما تسمع بشراً من الناس إلاّ يتلوها». أما عمر فقد صعق إلى الأرض وصدّق حينئذ بموت النبي بعد أن تحقّق أنّ الآية من القرآن، كما يقول[١٩٤].

* * *

---

(١٩١) السنح : سنح في الموضع والجمع: وهي إحدى محال المدينة كان بها منزل أبي بكر ، وهي في طرف من أطراف المدينة، وهي منازل بني الحارث بن الخزرج بعوالي المدينة، بينها وبين منزل النبي(صلى الله عليه وآله) ميل. معجم البلدان: ٢٦٥/٣.

(١٩٢) صحيح البخاري: ٥ / ١٤٣، كنز العمال للمتقي الهندي: ٧ / ٢٢٦.

(١٩٣) آل عمران: ١٤٤.

(١٩٤) تفسير ابن كثير: ١ / ٤١٨.

لله أبوك يابن الخطاب! ما أدهشني بك، وأنت أنت، إذ تقف ذلك الموقف الرهيب حالفاً مهدداً، لتنكر أمراً واضحاً، ألم يعلّمك الإسلام حقيقة محمّد فتنكر أنه يموت؟ ثم تسمي مدعي موته «مرجفاً»؟

ـ لا؟

ـ لا؟ ولكنك تحاول أن تقنع الناس أنه غاب كما غاب موسى بن عمران، فيرجع ليقطع الأيدي والأرجل. إلاّ أنه ـ بالله عليك : ـ أية غيبة هذه؟

وأنت أعجب وأعجب! حين تسرع مصدّقاً وتنقاد طائعاً لقول قاله أبو بكر لا يكذبك ولا يصدقك، بعد ذلك التوعيد والتهديد. أوَلست أنت كنت تعترف أنه يموت بعد أن يظهر دينه على الدين كله؟ فأي دليل كان في الآية ناقض قولك فأقنعك حتى صعقت إلى الأرض. والآية لا تدل على أنه يموت يوم مات!...؟

وأعجب من ذلك!! وقوفك بعد يوم معتذراً، فتقول: «فإني قلت بالأمس مقالة ما كانت إلاّ عن رأيي وما وجدتها في كتاب الله، ولا كانت عهداً عهده إليّ رسول الله، ولكن كنت أرجو أن يعيش رسول الله فيدبرنا ويكون آخرنا موتاً»(١٩٥).

فأين هذا الرجاء الفاتر من تلك الصرخة المعلنة وذلك الحلف والتهديد وطعن القائل بموته بالإرجاف؟ وأين هذا الاعتذار الهادئ من تلك الدعوى الثائرة؟

إن لك لسراً عظيماً!

يبدو لي أن عمر كان أبعد من أن يظهر بهذه السهولة لقارئي هذه الحادثة. ومن البعيد جداً وفوق البعد أن يعتقد مثله أن النبي لا يموت يوم مات، وهو الذي قال في مرضه ـ كما سبق ـ بكل رباطة جأش: «إن النبي قد غلبه الوجع... حسبنا كتاب الله». فأي معنى تراه لقوله «حسبنا» لرد الكتاب الذي أراده النبي لأمته بعد موته، لو لم يكن معتقداً أنه سيموت، وأن كتاب الله يغني عن أي شيء آخر يريد أن يقرنه النبي به.

وهل تراه قال ما قال دهشة بالمصيبة؟ فما باله لم يعتذر بذلك بعد يوم وقد سمعت اعتذاره! بل ما باله لم يزد دهشة لما تحقق أنّه قد مات! هيهات أن يكون قد دهش فيخفى عليه موت النبي وهو هو من نعرف!

---

(١٩٥) اقتبسنا مجموع هذه العبارة من كنز العمال: ٥ / ٦٠١ و ٧ / ٢٤٥، ومن تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٠، وابن الاثير في أسد الغابة: ٢ / ٢٨٤، والبخاري: ٨ / ١٢٦، السيرة الدحلانية: ٢ / ٣٤٧، ولفظ: «كنت أرجو أن يعيش..» في الصحيح والسيرة: ٤ / ٤٩٢; والمروي في هذه الكتب وغيرها بألفاظ متقاربة جداً، وتختلف بما لا يضر بالمعنى.

وبعض الناس قد جهلوا عمر بهذا وأبعدوا، فقالوا: من يجهل مثل هذا الأمر الواضح المعلوم بالاضطرار جدير بألاّ يكون إماماً راعياً للأمة.

والتجأ بعضهم الآخر أن يعتذر عنه بأن ذلك من فرط دهشته.

وفيما عندي أن الطرفين لم يعرفاه حقّ عرفانه، ولم يصلا إلى غوره وتدبيره في هذا الحادث المدهش. فإن من يعتقد أن النبي قد غاب فيحلف، لا يقنعه مثل حجة أبي بكر فيرتدع. ومن خبل بالمصيبة فهو عند اليقين بها أدهش وأدهش!!!

* * *

ويكفي المتدبر في مجموع نقاط هذه الحادثة أن يفهم هذا الذي لا يختل بالحرش، فيعرف أن وراء الأكمة ما وراءها، ولا يضعه حيث وضعه الناس.

ألا تعتقد معي أنه كان يخشى أن يحدث القوم ما لا يريد، وقد اشرأبت الأعناق - بطبيعة الحال - إلى من سيخلف النبي، وهذه ساعة طائشة، وأبو بكر بالسنح غائب، وهو خدنه وساعده، وهما أينما كانا هما. ولعلهما وحدهما قد تفاهما في هذا الأمر... فأراد أن يصرف القوم عما هم فيه، ويحول تفكيرهم إلى ناحية أُخرى، إن لم يجعلهم يعتقدون غياب النبي، حتى لا يحدثوا

بيعة لأحد من الناس قبل وصول صاحبه. وليس هناك من تحوم حوله

الأفكار إلاّ علياً للنص عليه كما نعتقد أو لأنه أولى الناس، ما شئت

فقل «حتى كان عامة المهاجرين وجل الأنصار لا يشكون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله»[١٩٦].

وكانوا يلاحظون في علي بن أبي طالب صغر سنّه[١٩٧] وحسد العرب وقريش خاصة إياه، وتمالؤها عليه، ولا تعصب الدماء التي أراقها الإسلام إلاّ به; لأنه الأمثل، في عشيرة الرسول على عادة العرب وبسيفه قتل أكثر أبطالهم.

ويلاحظون «رابعاً» كراهة قريش لاجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم فيبجحون على قومهم بجحاً بجحا، كما يراه عمر فيما سبق في الفصل الثاني من محاورته مع ابن عباس.

ويلاحظون «خامساً» أنه سيحملهم إذا ولي الأمر على الحقّ الأبلج والمحجة البيضاء وإن كرهوا «على حد تعبير عمر نفسه»، والحقّ مر في الأذواق.

---

(١٩٦) شرح النهج لابن أبي الحديد: ٦ / ٢١.

(١٩٧) راجع الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ٢٩/١، نظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ١٣٢.

ويظهر أن عمر كان بطل المعارضة في إمارة علي، كما شاهدنا موقفه في قصة الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي، وفي مواقفه التي أشرنا إليها في الفصل الثاني، فلا نعجب إذا رأيناه يقف هذا الموقف ليلهي الناس عما يخشاه من استباق أحد إلى بيعة علي قبل مجيء أبي بكر.

أما إنّه هل كان يدري كيف سيخرج من هذا المأزق الذي أدخل نفسه فيه، فأغلب الظن أنّه غامر بنفسه ليقف الناس عند حدهم. وعلى صاحبه إذا جاء أن يدبر الأمر حينئذ.

وأقوى الشواهد على هذا التعليل ما قلناه من سرعة قناعته بقول صاحبه أبي بكر، وهو لا يمس دعواه تكذيباً... وليس إلاّ أن جاء أبو بكر، ووقف خطيباً، والتف حوله الناس، وهو يعلم مَن أبو بكر فقد انتهت مهمته وانقلب الدور، ولم يبق إلاّ أن يخرج من موقفه الحرج بلباقة، لئلاّ يحسّوا بهذا التدبير فينتقض الغرض، فصعق إلى الأرض كأنما تحقق موت النبي من جديد، مظهراً القناعة بقول صاحبه. ثم لم يلبث أن راح يشتد معه لعملهما كأنما نشط من عقال، ولم يقل ما قال، ولم يظهر ما أظهر من الدهشة والاضطراب، حتى رُمي بالخبل وهو عنه بعيد، فقد ذهب بعد ذلك إلى السقيفة مع أبي بكر حينما علما باجتماع الأنصار السري ووقفا ذلك الموقف العجيب، وسنحدثك:

٥ ـ وصول النبأ باجتماع الأنصار

لم يهدنا التاريخ إلى أن أبا بكر وعمر أي شيء صنعا مباشرة بعد حادثة إنكار موت النبي واجتماعهما، وأين كانا قبل ذهابهما إلى السقيفة فهل دخلا إلى دار النبي معا والباب مغلق دون الناس، أو أنهما وقفا على الباب، أو أن أبا بكر وحده دخل الدار؟ كل واحد من هذه الاحتمالات يستشعر فيه حديث. وجائز وقوعها جميعاً.

ولكن مثلهما جدير به ألاّ يبارح دار النبي(صلى الله عليه وآله) في مثل هذه الساعة، وإذا كان شيء يحدث فإنما يحدث ها هنا، ومحوره هذا المشغول بجهاز النبي «علي بن أبي طالب»، ومن كان يتوهم أن الأنصار تستبد بهذا الأمر على آل البيت والمهاجرين، وتطمع فيه دونهم، فتبادر إلى اجتماعها معرضة عمن لهم شأن لا ينكر في هذا الأمر.

وأغلب الظن أنه لم يطل الزمن على وصولهما إلى الدار حتى جاء اثنان من الأوس مسرعين إلى دار النبي، وهما[١٩٨] معن بن عدي، وعويم بن ساعدة، وكان بينهما وبين سعد الخزرجي المرشح للخلافة موجدة قديمة، فأخذ معن بيد عمر بن الخطاب، ولكن عمر مشغول بأعظم أمر، فلم يشأ أن يصغي إليه لولا أن يبدو على معن الاهتمام، إذ يقول له: «لا بد من قيام» فأسر إليه باجتماع الأنصار ففزع أشد الفزع! وهو الآخر يصنع بأبي بكر ما صنع معن معه، فيسر إلى أبي بكر بالأمر، وهو يفزع أيضاً أشد الفزع، فذهبا يتقاودان مسرعين إلى حيث مجتمع الأنصار، وتبعهما أبو عبيدة بن الجراح، فتماشوا إلى الأنصار ثلاثتهم[١٩٩].

أما علي وأما من في الدار وفي غير الدار من بني هاشم وباقي المهاجرين والمسلمين، فلم يعلموا بكل الذي حدث، وبما عزم عليه أبو بكر وعمر.

ولماذا؟... ألم تكن هذه الفتنة التي فزعا لها أشد الفزع تعم جميع المسلمين بخيرها وشرها وأخص ما تخص علياً ثم بني هاشم؟ أوَليس من الجدير بهما أن يوقفاهم على جلية الأمر ليشاركوهما على إطفاء نار الفتنة الذي دعاهما إلى الذهاب إلى مجتمع الأنصار مسرعين؟ ثم لماذا يخص عمر أبا بكر دون الناس ثم أبا عبيدة؟

ليس من السهل الإحاطة بأسرار ذلك التكتم وهذا التخصيص، وهو موضوع بكر لم يقرع بابه الباحثون. ولكنا إذا علمنا أن الجماعة كانوا يلاحظون في علي تلك الأمور التي ذكرناها في البحث السابق، فيحذرون أن يستبق إلى بيعته مستبق، نجد منفذاً إلى خبايا هذا التكتم، ونطمئن إلى أنهم رأوا الأصلح لهم أن يتداركوا الأمر بأنفسهم من دون أن يشيع الخبر، وحينئذ يستطيعون أن يهيمنوا على الوضع ولا يقع ما يحذرون، إذ يكبسون على الأنصار اجتماعهم السري في جو هادئ ممن يتحمس لعلي. وهذا التخصيص من عمر يشجعنا على أن ندرك التفاهم السري بينه وبين أبي بكر، بل بينهما وبين أبي عبيدة في هذا الشأن، بل بينهم وبين سالم مولى أبي حذيفة. ولذلك وجدنا عمر بن الخطاب يأسف عند

---

(١٩٨) ذكر ذلك في العقد الفريد: ٣ / ٦٣، وفي شرح النهج: ٦ / ١٩، ولم نر غيرهما يصرح باسم الشخص المخبر. ولكن عمر بن الخطاب نفسه يحدثنا أنه صادفها في ذهابهم إلى السقيفة، فأشار عليهم بالرجوع ليقضوا أمرهم بينهم. وأحسب أن عمر أراد أن يحفظ لهما هذه اليد، فيكتم عليهما غايتهما هذه على قومهما دفاعاً عنهما; لأنّ الأنصار اجتمعت بعد بيعة أبي بكر في محفل فدعوهما وعيروهما بإنطلاقهما إلى المهاجرين وأكبروا فعلهما فخطبا فردت عليهما الأنصار وأغلظوا وفحشوا عليهما وكل منهما قال شعراً: راجع شرح النهج: ٦ / ٢٧ نقلاً عن كتاب الموفقيات للزبير بن بكار.

(١٩٩) الطبري: ٢ / ٤٥٦.

الموت ألا يكون واحد من هذين «أبي عبيدة وسالم» حيّاً حتى يجعل الخلافة فيه من بعده، مع أن سالماً ليس من قريش.

وإذا كانوا لم يلاحظوا في علي ما قلناه، فمن هو أجدر منه بالإخبار بهذا الأمر، ومن أجدر من قومه بني هاشم، وعلي ليس ذلك الرجل الذي يستهان بشأنه ويستصغر قدره حتى لا يستشار ولا يخبر بمثل هذا الأمر الخطير،

وهو إن لم يكن منصوصاً عليه بالخلافة، فإن مؤاخاة النبي له مرتين[٢٠٠] دون سائر الخلق، وجعله منه بمنزلة هارون من موسى[٢٠١]، وهو أحب الناس إليه[٢٠٢]، ومولى كل من كان مولاه، وولي كل مؤمن بعده[٢٠٣]، ووارثه ووصيه[٢٠٤]، ويدور الحقّ معه كيفما دار[٢٠٥]... كل هذا وغيره ما شئت أن تحدث يجعل له المنزلة الأولى في هذا الشأن ليستشار على الأقل.

ولئن كان مشغولا عنهم بجهاز النبي(صلى الله عليه وآله) فجدير بأن يكون على خبر من ذلك ليكون ردءاً لهم عند حدوث ما يكره، وهم مقدمون على أمر عظيم، وعلي من لا ينكر في شجاعته وبطولته وإيمانه، وتفانيه في سبيل نصرة الإسلام.

ولكنه بالرغم من ذلك كله لم يعلم بالحادث إلاّ بعد أن سمع التكبير من المسجد عالياً، وقد فرغوا من اجتماع السقيفة، وجاءوا بأبي بكر يبايعونه البيعة العامة[٢٠٦].

ولست في تعليلي هذا أدعي الإحاطة بأسرار هذا التكتم، وإنما ذكرت ما يبدو لي عند البحث مقتنعاً أنّه أهم أسراره وعسى أن يكون هناك من يستطيع أن يشبع الموضوع بحثاً، فيزيدنا علماً على علم، أو يكشف لنا أنّا على جهل.

٦ ـ تأثير دخول المهاجرين في اجتماع الأنصار

لنجيء الآن مع أبي بكر وعمر وأبي عبيدة إلى السقيفة، فنرى الأنصار مجتمعين يتداولون الحديث، وسعد بن عبادة بينهم مزمّل وجع يخطب فيهم، وقد ترأس حفلهم مرشّحاً

---

(٢٠٠) مرة في مكة، انظر السيرة الحلبية: ٢ / ٢٧، ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ١ / ١٧٧ وتاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٥٢، وأخرى في المدينة، شرح مسلم للنووي: ١٦ / ٨٠ ، ذخائر العقبى للطبري: ٦٦.

(٢٠١) السنن الكبرى للنسائي: ٥ / ٤٤ و ١٢٢، صحيح ابن حبان: ١٥ / ٣٦٩، المعجم الصغير للطبراني: ٢ / ٢٢.

(٢٠٢) نيل الأوطار للشوكاني: ٧ / ١١٣، ذخائر العقبى للطبري: ٣٥، سنن الترمذي: ٣٦٠/٥.

(٢٠٣) كشف الغمة لابن أبي الفتح الإربلي: ١ / ٢٩٢.

(٢٠٤) المناقب للخوارزمي: ١١٩، كشف الغمة لابن أبي الفتح الإربلي: ١ / ٢٥٧.

(٢٠٥) كنز العمال للمتقي الهندي: ١١/ ٦٤٣، شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني: ١ / ٢٤٦، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥ / ٢٧٩.

(٢٠٦) الطبقات لابن سعد: ٢ / ٢٤٧.

للخلافة. ولا نشك أن الأنصار الآن في لغط وحماس، قد أخذت الأنانية والفخر بأطرافهم معدين للوثبة عدتها، يريدون في اجتماعهم السري هذا أن يقبضوا على ناصية هذا الأمر العظيم، وليس أمامهم من يطاولهم.

وإذ يدخل عليهم وجوه المهاجرين فجأة لا بد أن يسقط ما في أيديهم بافتضاح أمرهم قبل إبرامه، وبتخوفهم من خروجه من أيديهم بعدما قالوا وصنعوا. ولا بد أن يرتبكوا لذلك ويقوى فيهم شعور الخذلان. وقد عرفنا نفسياتهم التي يتغلب عليها الضعف، فيتغير عليهم مجرى الحادثة. وهنا ينقلب الدور فيتهيَّؤون لمواجهة هذا الحادث الجديد بما يقتضيه: فمن كان يبغض الإمارة لسعد وجد الفرصة قد حانت للانتقاض عليه، وبالعكس أصحابه الذين يوادونه لا بد أن ينقلبوا مدافعين. وهذا أول تبدل في حالهم وانخذال في اجتماعهم.

وبعد دخول جماعة المهاجرين هذا الاجتماع وسؤالهم عن هذا المزمل من هو؟ وما شأنه؟ نرى عمر يذهب ليبتدئ المنطق، وقد زوّر في نفسه مقالة في الطريق ليقولها بين يدي أبي بكر، وكان يخشى جد أبي بكر أو حدته، وكان ذا جد كما يقول هو[٢٠٧]. ومن الواضح أن الموقف دقيق جداً يدعو إلى كثير من اللين واللباقة رعاية لهذه العواطف الثائرة المتحفزة، ولكن أبا بكر يمنع عمر من ابتداء الكلام، وكأنه هو أيضاً يرقب شدته وغلظته المعروفتين فيه فانطلق يتكلم، وما شيء كان زوّره عمر إلاّ أتى به أو بأحسن منه على ما يحدثنا عمر نفسه[٢٠٨].

ولقد كان أبو بكر يحسن المعرفة بما يتطلب هذا الوضع من الرفق والسياسة، أوَلا ترى لما كادوا أن يطؤوا سعداً قال قائل: قتلتم سعداً.. فقال عمر وهو مغضب: «اقتلوا سعداً قتله الله، إنه صاحب فتنة» فالتفت إليه أبو بكر، قائلا: «مهلا يا عمر! الرفق هنا أبلغ»[٢٠٩].

ولا أعتقد مع ذلك أن عمر كان يجهل ضرورة الموقف، ولكني أخاله ـ وقد تمت البيعة لأبي بكر ـ لم يجد حاجة لكثير من هذا اللين والمداراة، وقد أخذ بموافقة الأنصار إلاّ القليل، وتحقق فشل سعد وانخذاله. فهو إذن يعرف موضعي اللين والشدة. ولعله ـ وهو رجل الساعة بعد أبي بكر ـ أراد أن يظهر بالغلظة لينطق أبا بكر بكلمة اللين.

---

(٢٠٧) السقيفة وفدك للجوهري: ٦٥ .

(٢٠٨) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٤٦.

(٢٠٩) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٩، تاريخ ابن خلدون: ٢ / ٦٤.

٧ ـ تأثير خطب أبي بكر على المجتمعين

من المتيقن أن الرجال الذين سادوا الأمم والجماعات فأحسنوا سيادتهم هم من أبرع الناس في علم الاجتماع وهم لا يشعرون. وإنما جبلوا على معرفة فطرية تشحذها التجارب التي تخلق في النفس الملكة على تطبيق النظريات عند الحاجة. وأبو بكر وعمر هما من أولئك الناس الذين عرفوا خواص نفسية الجماعات، وكيف يمكن التأثير عليها في الوقت المناسب، كما دلت الحوادث المتكررة على ذلك.

ولاشك أن مميزات الجماعة المقصودة لعلماء الاجتماع كانت متوفرة أيضاً هنا أتم من توفرها في اجتماع المسجد غبّ موت النبي الذي أشرنا إليه سابقاً: فقد كان الاجتماع حافلا التجأ فيه سعد بن عبادة أن ينيب عنه ابنه أو بعض بني عمه في إلقاء كلامه، فيرفع به صوته ليسمع المجتمعين. وقد اجتمعوا لغرض واحد حساس أعني تأمير من يخلف ذلك النبي العظيم، ليكون على رأس هذه الأمة الكبيرة القوية المستجدة، وهم على ما هم عليه من الحال التي وصفناها من التوثب والشعور بالاستحقاق والتكتم.

وأظنك عرفت في البحث الأسبق أن الاجتماع الذي يتألف على هذا النحو كيف يطلع فيه قرن العاطفة، ويأرز[٢١٠] رأس العقل والتفكير في المجتمعين، فيصبح عرضة للتقلبات والانقلابات الفجائية، ويقوى فيه سلطان المحاكاة والتقليد الأعمى، بل تظهر عليه الأعراض المتناقضة، فبينا تجده قد يقوم بأعمال وحشية جبارة تدل على شجاعة أفراده البالغة حدها تجده مرة أخرى يجبن من الصفير. وبينا تراه يأتي بأعمال صبيانية مضحكة تراه تارة أخرى يحكم التدبير والتنظيم. وما ذلك كله إلاّ من سجية المحاكاة الموجودة في كل إنسان فتسود على المجتمع عندما يبطل حكم العقل، وحينئذ يكون تابعاً مسخّراً لكل من يحسن تسخيره بالمؤثرات التي تهيمن على العاطفة، كالمنوم تنويماً مغناطيسياً.

ونحن إذا فهمنا جيداً هذه البديهيات عن روحية الجماعات، ولاحظنا توفر شروط الجماعة الاجتماعية في جماعة السقيفة، نفهم معنى تلك الأساليب التي اتّبعها أبو بكر وصاحبه ـ كما سترى ـ للتأثير على المجتمعين يومئذ، ونفهم سر تأثر جماعة الأنصار وانقلابهم الفجائي على أنفسهم، فأخذ أبو بكر وعمر الأمر من أيديهم باختيارهم. على أنهما في جنب قوة الأنصار واعتزازهم بجمعهم تلك الساعة لا يعدّان شيئاً، وليس من المهاجرين

---

(٢١٠) في الحديث: «إن الإسلام ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها» قال الأصمعي: قوله «يأرز» ينضم إليها ويجتمع بعضه إلى بعض فيها. انظر غريب الحديث لابن سلام: ١ / ٣٧.

معهما إلاّ أبو عبيدة ابن الجراح ـ كما سبق ـ وسالم مولى أبي حذيفة على رواية[٢١١]. فاسمع الآن إلى الأساليب التي قلنا عنها:

لقد رأينا سابقاً كيف حرش أبو بكر بين الأنصار، وأثار عواطف الأوس على الخزرج، وقد صادف منهم نفوساً متهيئة الوثبة على سعد، حتى استمالهم إلى جانبه وهم يشعرون أو لا يشعرون. في حين أنهم يعلمون أن الأمر إذا كان للأنصار وإن تولاه رئيس الخزرج فهو إلى حيازتهم أقرب، وإلى سلطانهم أدنى، ولكن للعاطفة هنا سلطانها القاهر على النفس لا يقف في وجهها أي سور محكم من المنطق والتفكير.

ولنفحص الآن «خطبته» التي واجههم بها في أول الملاقاة، وقال عنها عمر: «ما شيء كان زوّرته في الطريق إلاّ أتى به أو بأحسن منه»[٢١٢] فإنه ذكر فيها أولا ما للمهاجرين من فضل وسابقة في الإسلام بأنهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول، وأنهم أولياؤه وعشيرته، وأحقّ أناس بهذا الأمر ـ أي الخلافة ـ من بعده. وأن العرب لا تدين إلاّ لهذا الحي من قريش، وأنهم لا ينازعهم في ذلك إلاّ ظالم...! ثم خاطب الأنصار فلم يغمط حقهم وسابقتهم وجهادهم، لكن... لكن من غير استحقاق لهذا الأمر، وإذا استحقوا شيئاً فإنّما هي «الوزارة»... ولغيرهم... «الإمارة» ، فقال:

«... وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلكم في الدين ولا سابقتكم العظيمة في الإسلام. رضيكم الله أنصاراً لدينه ولرسوله، وجعل إليكم هجرته، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء»[٢١٣].

وفي هذا البيان الشيء المدهش من إطفاء نار عواطفهم المتأججة ضد المهاجرين، وإشباع نهمة نفوسهم الفخورة المتطاولة بفضلهم، وجهادهم ونصرتهم، وتقريبها إلى المهاجرين للاعتراف بفضلهم عليهم; لأنه ليس أقوى على تخدير أعصاب الجماعة الهائجة من الذهاب مع تيار روحهم المندفعين بها، فأعطى لهم ما يسألون بلسان حالهم من الاعتراف بالفضل والجهاد وكل فخر يشعرون به متطاولين.

حقاً لقد صدق وصدقوا، فإن لهم الفضل الذي لا ينكر، ولكنهم أخطؤوا بزعمهم أن لهم بذلك حقّ الإمارة، وهنا نجد أبا بكر يريد أن يحولهم عن هذا الزعم، فيحذر أن يخدش

---

(٢١١) كتاب سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري: ١٤٤ .

(٢١٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٢٤، تاريخ الطبري: ٢ / ٤٤٦.

(٢١٣) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٧.

عواطفهم بما ينقص منزلتهم ويحط من مقامهم، فعدل عن التصريح بكلمة الخطأ أو ما ينسق عليها من معناها، واتّبع أسلوباً آخر من البيان ـ وأنه لمن السحر المأثور ـ فلم يزد على كلمة: «فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء». وفيها تنبيه على خطئهم من طرف خفي من دون التجاء إلى الكلمة التي بها تجرح عواطفهم، وتثير الحزازات مع الثناء عليهم في نفس الوقت، ثم إثبات الوزارة لهم.

وإذا أردت التدقيق في هذه الكلمة ترى الشيء الأعجب! فهو الآن يريد أن يفضل المهاجرين الأولين «الأولين بالخصوص!» عليهم، ليثبت لهم استحقاق الخلافة، ولو كان وضعهما في طرفين وفضل المهاجرين لأثار ذلك بحفيظتهم، وحرش بين خصمين متطاولين من القديم، فعدل عن منطوق مقصوده والتفاتَ إليهم من طريق تفضيل الأنصار أنفسهم على الناس، وألقى في الطريق كلمة «بعد المهاجرين الأولين»، فتظاهر أنه يريد أن يقول: ليس أحد بمنزلة الأنصار. وأن هذا مقصوده ليس غير، وإنما استثنى المهاجرين كأمر ثابت مقرر لا يتطرق إليه الشك وليس محلا للنقاش، لا لأنه المقصود في البيان.

وهنا إذ تهدأ تلك النفوس الجامحة في الجماعة راضية بما قيل لها وفق شعورها تتفكك أوصالها وترجع من حيث جاءت كأنما حصل لها كل ما تصبو إليه وهذا من انحطاط نفسية الجماعات، فلا تشعر بالنتيجة التي يراد أخذها منها وإن خالفت تفكيرها عند التأمل; لأن عادة الجماعة في الأفكار أن تقبلها جملة أو تردها جملة، ولا طاقة لها على التأمل والتفكيك بين الأفكار، ولا صبر لها على التمييز.

مضافاً إلى أن الوعد بجعلهم الوزارء لا يفتاتون بمشورة، ولا تقضي الأمراء دونهم الأمور يطمّن من رغباتهم وأطماعهم، ويذهب بخوفهم من الاستبداد عليهم وأخذ الثأر منهم. ويسدل على ما حاولوه ستاراً كثيفاً من النسيان. وبعبارة أصح، يأخذ أثره الوقتي، وتلهو الجماعة عن صدق الوفاء ولا تحتاج إلى التدليل عليه، ولا يكلف قائله إلاّ الوعد وبهرجة الكلام.

وهناك كلمتان أخريان في تلك العبارة التي حللناها لا يفوتنا أن نتعرف إليهما، وإلى ما فيهما من معنى أخّاذ:

الأولى: كلمة «الأولين» فأبعدهم بها عن شعور الخصومة الموجودة للمهاجرين عامة. والمهاجرون والأنصار حزبان متطاولان وقد كان تنافسهما أمراً واضحاً للعيان في زمن الرسول وبعده، حتى قال لهم النبي يوماً: «ما بال دعوى أهل الجاهلية»، وذلك عندما قال

الأنصاري: «يا للأنصار!» وقال المهاجري: «يا للمهاجرين!» فأقبل جمع من الجيشين، وشهروا السلاح حتى كاد أن تكون فتنة عظيمة، في قصة مشهورة[٢١٤] فتجد أبا بكر بتخصيص المهاجرين بالأولين كيف اتقى شعور الأنصار بخصومتهم لعامة المهاجرين، وهم لا ينكرون ما للأولين من فضل وقد سبقوهم إلى الإسلام وعبادة الرحمن، على أنه بهذا التخصيص قرب نفسه وصاحبيه إلى هذا الأمر.

الثانية: كلمة «عندنا» فانظر إلى ما فيها من قوة سحرية، إذ رفع بها عن مقام القرن المنازع للأنصار، وأخرجها عن الحزبين «الأنصار والمهاجرين» ونصب نفسه بها كحكم بينهما يفضل هذا على ذاك ثم يختار لهم ما فيه الصلاح. وهذا له الأثر البليغ في إخماد نار عاطفة التعصب عليه. ويعطيه أيضاً منزلة في نفوسهم هي أعلى وأرفع تجعل له نفوذ الحكم المستشار والزعيم للفريقين، وعلى العكس فيما لو نصب نفسه مزاحماً لهم مطالباً بحق يعود له ولحزبه. وشأن الجماهير أنها لا تنتظر الدليل على الدعاوي البراقة المبهرجة. لأن التصوير ولو بالألفاظ له الحكم الفصل على نفسياتها.

فارجع الآن إلى تلك العبارة ودققها! وهي جعجعة تسحن الجماعات من غير طحن، وإلاّ فمن المقصود بضمير «عندنا» ـ يتكلم عنه أبو بكر ـ غير جماعة المهاجرين وهو منهم، وعلى تقديره فمن الذي خوّله أن يمثل المهاجرين بشخصه؟... ولكنه جرد من نفسه «ومعه غيره» حكماً مفضلا، عنده المهاجرون أفضل من الأنصار وليس بمنزلة الأنصار أحد بعدهم.

فلا نعجب بعد عرفاننا هذه الأساليب التي لها القوة السحرية على الجماعات أن يأخذ أبو بكر بناصية الحال، ويستهوي المجتمعين لينظروا إليه بقلوبهم لا بعقولهم، فيصرفهم كيف يريد. فانتظر نتيجة تأثيره عليهم.

٨ ـ نقاش المهاجرين والأنصار

قرأنا في الفصل السابق خطبة أبي بكر وما فيها من الأساليب فلنر مدى تأثيرها على المجتمعين وكيف كانت النتيجة؟

لم يردّ عليه إلاّ الحباب بن المنذر في كلامه المتقدم في البحث رقم «٢» وقد رأيناه لم يأت بشيء وكان أول منخذل أمام المهاجرين وإن ظهر بالقوة التي تلاشت في آخر كلامه

---

(٢١٤) راجع البخاري: ٤ / ١٦٠ و ٦ / ٥٦، والمحلى لابن حزم: ١١/ ٢٢٠ .

كما شرحناه، ففتح على نفسه باب الحجة الظاهرة، إذ قال: «فمنكم أمير ومنهم أمير» على أنه ظهر جلياً بمظهر المتعصب المغالب، فاستهل كلامه بقوله: «املكوا عليكم أمركم...» وهذا مردود عليه معكوس الأثر، وسيأتي.

وهنا جاء دور عمر بن الخطاب، فقال: «هيهات! لا يجتمع اثنان في قرن، والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا تمتنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمورهم منهم، ولنا بذلك من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين، من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلاّ مدْل بباطل، أو متجانف لإثم، أو متورط في هلكة»[٢١٥].

فتجد كلام عمر هذا ـ وإن كان هادئاً ـ لا يبلغ كلام أبي بكر، إذ ظهر بمظهر الخصم المدعي بحق الإمارة. وكأن أبا بكر فسح له المجال لأن يكون هو المدعي العام عن المهاجرين بعد أن نصب نفسه كحكم للمتنازعين. كما نلاحظ أيضاً أنه لم يشر إلى قضية النص على قريش أو على خصوص واحد منهم، وإنما القضية قضية رضى العرب وإبائها، وأن المهاجرين أولياء محمد وعشيرته. ولذا قال علي (عليه السلام) بعد ذلك:«احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[٢١٦].

فقام الحباب بعد عمر فقال: «يا معشر الأنصار، املكوا عليكم أمركم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوْا عليكم ما سألتموه فاجلُوهم عن هذه البلاد، وتولوا عليهم هذه الأمور، فأنتم ـ والله ـ أحقّ بهذا الأمر منهم، فإنه بأسيافكم دانَ لهذا الدين من دان ممن لم يكن يدين، أنا جُذيلها المحكّك وعُذيقها المرجّب، أنا شبل في عرينة الأسد، أما والله لو شئتم لنعيدنها جذعة. والله لا يرد أحد على ما أقول إلاّ حطمت أنفه بالسيف»[٢١٧].

وهذه عصبية جاهلية وسوء قصد ظاهر. فقال له عمر: «إذاً يقتلك الله» فانتحى به الناحية الدينية إذ نسب القتل إلى الله تعالى، ولم يقل يقتلك الناس. وهذا أسلوب من الرد فيه التهديد والتنديد على تلك دعوى الجاهلية منه. فقال الحباب: «بل إياك يقتل».

---

(٢١٥) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٧، الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ١ / ٢٥.

(٢١٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦ / ٤.

(٢١٧) السقيفة وفدك للجوهري: ٦٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦ / ٩، تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٨، تاريخ ابن خلدون: ٢ / ٦٤.

وهذه مهاترة يلتجأ إليها عند ضعف الحجة وشدة الغضب، فترى الحباب في كل ذلك كان قلق الوضين يرسل من غير سدد، وتتضوع من فمه رائحة نفسه، ولا يعرف أن يسر حسواً في ارتغاء. فاقتحم في الميدان بجنان الفارس المدلّه المدلّ بقوته ونفسه ،ومن سيفه ولسانه تنطف دعوى الجاهلية الأولى البشعة في الإسلام، تأباها عليه الصبغة الدينية المصطبغ بها المجتمع يومئذ، وهو في الدرجة الأولى متأثر بالإسلام وتعاليمه، وللشعور الديني المكان الأول في تأثر الجماعات الدينية وانفعالاتها، فما لم يستخدم هذا الشعور لا يرجى أن يحدث في الجماعة التعصب الذي يجعل الإنسان يرى سعادته في التضحية بنفسه وبكل عزيز فداء للمقصد الذي يوجه إليه.

فالحباب إن تولى الدفاع عن سعد وقومه نصرة لهم فهو الذي أفسد عليهم أمرهم أكثر من أي شخص آخر من حيث يظن الصلاح، وبدلا من أن يقود المجتمعين للغرض الذي اجتمعوا لأجله قد خسرهم وأعطى القيادة - من حيث لا يشعر - لغيره الذي عرف كيف تؤكل الكتف في استمالتهم واستعمال نفوذه فيهم. وكان أول ظهور هذه الخسارة قيام ابن عمه بشير بن سعد الخزرجي، فنقض على الخزرج ما أجمعوا عليه، فقال:

«يا معشر الأنصار، إنا والله لئن كنا أُولي فضيلة في جهاد المشركين وسابقة في هذا الدين ما أردنا إلاّ رضى ربنا وطاعة نبينا والكدح لأنفسنا، فما ينبغي لنا أن نستطيل على الناس بذلك، ولا نبتغي من الدنيا عرضاً، فإن الله ولي المنة علينا بذلك، ألا إن محمداً من قريش وقومه أحقّ به وأولى. وايمُ اللهِ لا يراني الله أُنازعهم هذا الأمر أبداً، فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم»[٢١٨].

انظر إلى الشعور الديني كيف أخذ بأطراف كرم هذا الرجل، متأثراً بدعوة أبي بكر وصاحبه، خارجاً على قومه بل على نفسه، وكان بعد ذلك أول مبايع من القوم. ولا أعتقد أن ذلك كله عن نفاسة لسعد كما رماه به الحباب لما مد يده للبيعة فناداه: «يا بشير بن سعد عققت عقاق! ما أحوجك إلى ما صنعت؟ أنفست على ابن عمك الإمارة!». فقال بشير: «لا والله ولكن كرهت أن أُنازع قوماً حقاً جعله الله لهم»[٢١٩].

بل أعتقد أنه كان صادقاً بعض الصدق أو كله فيما ادعاه عن نفسه، فإن سير الحادثة - كما وصفناه - يدل دلالة واضحة على تأثر الجماعة بكلام أبي بكر، وانقيادها إلى دعوته،

---

(٢١٨) السقيفة وفدك للجوهري:٦١، والإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ١/ ٢٦ .

(٢١٩) تاريخ ابن خلدون ق٢ : ٦٤/٢ .

ولا سيما بعد ما صدر من الحباب ما يبعد النفوس عن دعوة قومه. نعم! وإنما كان مبدأ ظهور ذلك التأثر في بشير بن سعد، فيصح أن نجعله ممثلا لشعور قومه تلك الساعة.

٩ ـ المهاجرون يربحون الموقف

إن الحقيقة هي التي وصفناها لك. إن القوم قد تكهربوا بدعوة المهاجرين وتهيَّؤوا لبيعة واحد منهم بالرغم من وجود التنافس بين الحزبين كما أشرنا إليه ، وصرح به أبو بكر ـ في خطبته التي تقدمت في البحث «٣» ـ إذ قال: «فقد جلس بين لحيي أسد يقضمه المهاجري ويجرحه الأنصاري» وزاد في تهيئهم هذا منافسة الأوس للخزرج وحسدهم لسعد. وطبيعي أن تنافس القريب أكثر أثراً من منافسة البعيد مهما كانت.

ولذلك نرى أبا بكر لما سمع مقالة بشير لم يتأخر عن تقرير النتيجة من هذا النقاش، فلا بد أنه علم بانقلاب الجمع تأثراً بدعوتهم، كيف وهو قد هيمن عليهم ونومهم تنويماً مغناطيسياً ،فيعرف كيف سخره وقاده فقدم للبيعة أحد الرجلين اللذين معه :عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح، وقال: «قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فأيهما شئتم فبايعوا».

وقد جرى في هذا الكلام هنا على نفس تلك الطريقة التي سلكها في خطبته المتقدمة في البحث «٧» من ترفعه عن مقام المعارضة، وتجريده من نفسه حكماً للحزبين يختار لهما ما هو الصالح باجتهاده، فاختار لهم أحد هذين الرجلين.

ولكن الجمهور ـ كما قلنا ـ ضعيف الرأي والاختيار، لا يعرف أن يختار ولا يعرف أن يعيّن ما يختار، ويبقى في مثل هذا الحال منتظراً اشارة من سخره ونومه التنويم المغناطيسي، أو لأي شخص آخر يفاجئه بإرادة قوية حازمة، فلو أن أحداً من الحاضرين قام فبايع أحداً منهما عمر أو أبا عبيدة لبويع وانتهى كل شيء. ولو أن أبا بكر عيّن واحداً لما تأخروا عن بيعته، ولكن هذا الترديد بين الرجلين يظهر أنه كان مقصوداً تمهيداً لإرجاع الأمر إليه، ولعله عن تفاهم سابق واتفاق بين الثلاثة ليتعاقبوا هذا الأمر. ولذلك تمنى عمر عند الموت أن يكون أبو عبيدة حيا ليعهد إليه[٢٢٠].

---

(٢٢٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١ / ١٩٠، وتفسير ابن كثير: ٤ / ٣٥٢، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الشافعي: ٥٨ / ٤٠٤.

أما هما، فقد أبيا عليه وقال عمر: «لا والله لا نتولى الأمر عليك، أبسط يدك نبايعك!»[٢٢١] قال هذا القول ولم يترك فرصة تستغل للرد والحجاج، فحقق القول بالعمل، وأقدم بإرادة جازمة لا تعرف التردد يتطلبها الموقف الدقيق، فذهب ليبايع أبا بكر، ولم يتمنع أبو بكر فمد يده، ولكن بشير بن سعد هذا الذي تقدمت خطبته سابق عمر بن الخطاب إليها فوضع يده بين يديهما مبايعاً، كأنما أراد بذلك أن يحرز الفضيلة في السبق، أو ليبرهن على إخلاصه للمهاجرين، بل هذا من اندفاعات الجمهور المدهشة بنتيجة انفعالهم بالمؤثرات التي تطرأ عليهم.

وهو من أبلغ الشواهد على ما قلنا من تكهرب نفوس جمهور السقيفة بتلك المؤثرات التي استعملها أبو بكر بتلك الحذاقة واللباقة، فإن لبعض الألفاظ والجمل سلطاناً لا يضعفه العقل، ولا يؤثر فيه الدليل. ألفاظ وجمل يفوه بها الخطيب خاشعاً أمام الجمهور، فلا تكاد تخرج من فيه حتى تعلو الوجوه هيبتها وتعنو القلوب لها، احتراماً كأن فيها قوة إلهية أو موجْة سحرية، فتثير تارة في النفوس أشد الصواعق من الغضب، وتسكنها تارة إذا جاشت فتمزق أشلاءها، وتقودها إلى حيث يريد المتكلم راضية قانعة[٢٢٢].

ويظهر أن عمر أيضاً أدرك حقيقة الموقف، وكيف قد ربحه المهاجرون، فلم يبق إلاّ أن يصدر أحدهم الحكم الفاصل في تعيين من يبايع منهم، فأقدم على بيعة أبي بكر ـ كما رأيناه ـ غير متردد ولا متخوف ولا مستشير، ومد يده مسرعاً. وإلاّ فإن الأمر أعظم من أن يتم بهذه السرعة والسهولة التي كانت بإقدام شخص واحد يعقد البيعة لشخص آخر الظاهر ظهور الشمس أنه صاحبه المنحاز إليه، في وقت هو أحد ثلاثة أو أربعة من الحزب المعارض لقوم في عقر دارهم، معتزين بقوتهم يريدون أن يملكوا أعظم سلطان لأعظم أُمة، وهو لم يأخذ رأيهم وتصديقهم على ما أراد[٢٢٣] وإنما أقدم كأن الأمر لا يدور إلاّ بينه وبين أبي بكر كأمر ثابت لا شك فيه. وهذه مغامرة خطيرة لها ما بعدها، ولم تكن منه إلاّ لأنه أدرك نضج القوم وتهيئهم لبيعة أحد المهاجرين.

ولذلك لم نجد معارضة من القوم، بل الأوس ذهبت جميعها مسرعة للبيعة من غير تردد ولا تلكؤ يقدمها أسيد بن حضير، بعد أن قالت ما قالت كما تقدم في البحث «٣» .ثم تبعهم جميع الأنصار ما عدا سعداً، ومن كان شديد التعصب له كابنه قيس والحباب. ولا شك أن

---

(٢٢١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦ / ١٠، تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٨.

(٢٢٢) راجع كتاب «روح الاجتماع» المعرب لغستاف لبون: ١١٣.

(٢٢٣) على أنه قال بعد ذلك في خلافته: «فمن بايع أميراً من غير مشورة المسلمين فلا بيعة له، ولا بيعة للذي بايعه تغرة أن يقتلا» راجع كنز العمال للمتقي الهندي: ٥ / ٦٤٧، رقم الحديث ١٤١٣٤، المؤلف(قدس سره).

للعدوى أثرها الفعال في الجماعات فتسري سريان النار في الهشيم، أو تيار الكهرباء في سلكه، فقد وجدنا كيف كان هلعهم في تزاحمهم على البيعة وتسابقهم إليها، كأنما تفوت دونها الفرصة، فأقبلوا من كل جانب يبايعون أبا بكر، حتى ازدحموا على سعد بن عبادة السيد المطاع في الخزرج بل الأنصار كلهم، هذا الزعيم الذي كان قبل ساعة مرشحاً للبيعة خليفة للنبي وأميراً على جميع المسلمين، وكادوا يطؤونه فيقتلونه وهو مزمل وجع، فحمل إلى داره صفر اليدين(٢٢٤).

وهذا ألطف شيء في تناقض أفعال الجمهور وعدم ثباته وتطرفه في أعماله وآرائه وشدة نزقه، فإنه لا يعرف الحلم والصبر، ولا قمع النفس عن الاسترسال في نزعاتها، ولا المحافظة على الآداب العامة المصطلح عليها، وهو مع ذلك كثير النسيان لأحواله السابقة.

أما الحباب - ولا ينبغي أن ننساه - لما رأى إقبال الناس على البيعة انتضى سيفه، فحامله عمر فضرب يده، فندر السيف، فأخذ منه. فجعل يضرب بثوبه وجوههم حتى فرغوا من البيعة، ولكن من المعلوم أنه لم يصنع شيئاً، ولم يستطع رد جماح أي شخص من قومه حتى تمت البيعة مرغماً، وصدق فيه وفي قومه المثل المشهور «ربّ ساع لقاعد». وليتني أراه في تلك الساعة كيف كان حاله فتزبّد شدقاه ويتميز غيظاً، ويعض على أنامله وقد ملكت حواسه سورة الغضب، وماذا كان يقول لقومه ولنفسه بعد ذلك الذي مضى منه من التهديد والوعيد، ثم ذهب هباء وخار ضعفاً؟ لا شك أنه لوكان من أبناء هذه المدينة الحديثة متشبعاً بعاداتها، لكان - هو على مثل هذه الحال - ضحية الانتحار ليتخلص من شنارها ويستر عارها.

١٠ - النتيجة

نستنتج من سير الحادثة أن طريقة بيعة أبي بكر لم تكن طريقة اختيار بالمعنى الصحيح(٢٢٥) ويحقق معنى أنها كانت «فلتة» وقى الله شرها على حد تعبير عمربن الخطاب(٢٢٦).

وقد رأينا السرعة التي جرت بالحادث لم تبق مجالا للمفكر أن يشحذ فكره، ولا للمعارض أن يقيم حجته، فكانت مفاجأة في مفاجأة. مع أن العاطفة العدائية عند

---

(٢٢٤) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٩، تاريخ اليعقوبي: ٢ / ١٢٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٣٩.

(٢٢٥) فنصدق كلمة الأستاذ محمد فريد أبي حديد في مقالة «نظرة في نظام بيعة الخلفاء» المنشور في مجلة الرسالة المصرية العدد ١٠.

(٢٢٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩ / ٣١ و ١٣ / ٢٢٤ و ٢٠ / ٢١، وتاريخ الطبري: ٢ /٤٤٥، ٤٤٦.

الأوس المهيجة من أبي بكر كان لها الأثر الفعال في تقريب النتيجة. وساعدها ،بل أشعل أوارها أن المجتمعين انطبعت فيهم أوصاف الجماعة الاجتماعية، مما يذهب عنهم صحة الاختيار والحكم.

فلا بدع إذا لم يثق الباحث المفكر باختيار جماعة السقيفة، ولا يغتر به دليلا على صحة هذه الطريقة من البيعة في الإسلام. وقد أشرنا في الفصل الأوّل إلى أن عمر نفسه قال عنها: «فمن دعا إلى مثلها فهو الذي لا بيعة له، ولا لمن بايعه»(٢٢٧).

ولا غرابة أيضاً إذا لم يدافع أحد عن النص على علي بن أبي طالب، وقد اندفع المجتمعون بتيار جارف لا يقف في سبيله شيء، ونحن نعرف رأي المهيمنين على الاجتماع في علي، وهم يبتعدون أن يتم له شيء من ذلك. أفتراهم يدعون إليه، في هذا المجتمع الذي أسس على الإعراض عن النص فيه، وإذا قال بعد ذلك بعض الأنصار أو كلهم «لا نبايع إلاّ علياً» كما سبق فقد قلنا إن ذلك بعد خراب البصرة، فإن هذا الجمهور أصبح لا يملك اختياره وتفكيره وشعوره بواجبه الديني، لما قلناه من تكهربه بتيار تلك القوة السحرية قوة الاجتماع التي تجعل أعماله أعمالا لا شعورية، على أن أساس الاجتماع ارتكز على طمع الأنصار من جهة، وتخوفهم من جهة أخرى «على ما شرحناه فيما تقدم». وهذان لم يتركاهم يفكرون في واجبهم الديني، فبعد أن أفحموا وغلبوا واندفعوا مع الغالبين، وتلك هي فطرة البشر.

ويشهد على ما نحسه من الضعف الديني في تلك الأحكام العاجلة والقرارات الخاطفة في اجتماع السقيفة، أنه مما تقرر في تلك النهزة أمران عامان:

١ ـ أن الأنصار لا حقّ لهم في هذا الأمر.

٢ ـ أنهم الوزراء لمن كانت له الإمارة.

مع أن الأول شك فيه أبو بكر نفسه بعد ذلك إذ تمنى فيما تمنى لو سأل النبي عنه، والثاني هذا المنصب المزعوم ـ وزارة الخليفة ـ لم يعط لأحد منهم لا في عهد أبي بكر ولا بعده، بل هذا المنصب لم يحدث لأحد إلاّ في عهد العباسيين.

وبهذه النتيجة التي حصلنا عليها من سير حوادث السقيفة وملابساتها يسهل علينا أن نفسر بها الآية الكريمة (**أفإن مات أو قتل انقلبتم...**)(٢٢٨). فإن الاجتماع كان ـ على كل حال ـ انقلاباً على الأعقاب حتى لو لم نؤمن بالنص من قبل النبي(صلى الله عليه وآله) على من سيكون

---

(٢٢٧) كنز العمال: ٦٥١/٥ ، ح ١٤١٣٧.

(٢٢٨) آل عمران: ١٤٤ .

خليفة من بعده، لأن الاجتماع ـ كما قلنا ـ من أصله كان افتياتاً[٢٢٩] على المسلمين ولم يكن مستنداً إلى قاعدة إسلامية أو تصريح من الرسول. وكذلك ما قرره الاجتماع لم يكن إلاّ قراراً خاطفاً تحكمت فيه العواطف في المبدأ والمنتهى، وليس فيه مجال الرجوع إلى النص. وإلى هنا نستطيع أن نرجع إلى ما قلناه في التمهيد أنه كيف تفسر الآية بحوادث السقيفة. وأرجو من القارئ أن يرجع من جديد إلى بحث السقيفة; ليأخذ بأطراف الموضوع على ضوء هذه النتيجة.

ومن نفس الحادثة نستطيع أيضاً أن نؤيد النص على الإمام علي(عليه السلام); لأن ما ورد فيه من تلك النصوص لو لم تكن لتعيينه خليفة، وكانت لمجرد الثناء وبيان فضله، ولم يكن الاجتماع لاستغلال الفرصة لمخالفة النص، وكان اجتماعاً طبيعياً شرعياً... لو لم يكن كل ذلك لوجب أن يكون هذا الرجل الذي هو من النبي بمنزلة هارون من موسى في مقدمة المجتمعين وعلى رأسهم ومعه أهل بيته، ولما كان ينعقد الاجتماع، ولا يقرر فيه شيء من دون مشورته وموافقته، ولكن ـ كما سبق ـ كل ذلك لم يقع. بل الحادثة من مبدئها إلى منتهاها أخذت على أن تقع على غفلة منه ومن بني هاشم إلى آخر لحظة منها، وأُهمل شأنهم وكأنهم لم يكونوا من المسلمين، أو لم يكونوا من الحاضرين إلاّ بعد أن تم كل شيء.

عَلي مَع الخلفَاء

١ ـ الافتيات[٢٣٠] على الإمام

لا يشك التأريخ أن علياً (عليه السلام) ـ كما قدمنا ـ لم يكن على علم من اجتماع الأنصار في سقيفتهم، حتى بعد ذهاب الثلاثة من حزب المهاجرين متكتمين، وهم أبوبكر وعمر إذ دهبا

(٢٢٩) أي الاستبداد في الرأي وعدم استشارة أحد. وافتات على فلان في الأمر: أي حكم عليه . المنجد: ٥٩٨ مادة «فوت».

(٢٣٠) سبق معناه في الصفحة ١٢٦.

يتقاودان ـ على حد تعبير الطبري في تاريخه[٢٣١] ـ وتبعهما أبو عبيدة. بل لم يعلم الإمام بما تم في السقيفة إلاّ بعد خروجهم إلى المسجد في ضجيجهم «وفي مقدمتهم عمر بن الخطاب وبيده عسيب نخل وهو محتجز يحث الناس على البيعة»، فبلغه تكبيرهم، وهو مشغول ـ لا يزال ـ في جهاز النبي. ولم يخرج إليهم إلاّ في اليوم الثاني.

وأول شيء يبدو دليلا على افتيات القوم عليه بالمشورة، وهم يشعرون بأنهم في مقام الخصومة له أنهم لم يخبروه بحادث اجتماع الأنصار عندما أسرَّ عمر إلى أبي بكر وهو في بيت الرسول بالخبر، وهما أيضاً لم يخبرا أحداً غير أبي عبيدة الذي تبعهما وحده حيث الاجتماع السري، مع أن مثل الإمام أولى الناس بتدارك هذا الموقف الدقيق إن كان في اجتماع الأنصار خطر على الإسلام أو فتنة، والأُمور جارية على ظواهرها الطبيعية بين الإمام وبين هذه الجماعة.

ثم الأغرب! إنهم لم يدعوه للمشاورة، بل حتى للبيعة قبل أن يتم كل شيء ينتظر لبيعة أبي بكر. ولا ينتهي التساؤل عما إذا كان ينبغي أن يرسلوا إليه من يخبره بالأمر على الأقل! إما كانوا على حسن نية معه، أو ثقة بموافقته لهم ورضاه.

نعم! لقد وجدناهم قد قضوا أمرهم بينهم، ودعوا الناس إلى البيعة أشتاتاً ومجتمعين، مستشعرين الكفاح والخصومة، بل الخوف أمام حزب علي. ولذا انتهزوا فرصة انشغاله وانشغال أصحابه وبني هاشم بجهاز سيدهم. ويشهد لهذا قول الطبري في تأريخه: «وجاءت أسلم فبايعت فقوي بهم جانب أبي بكر وبايعه الناس»[٢٣٢]، تأمل كلمة «فقوي بهم جانب أبي بكر»، لتفهم أن هناك جانبين متخاصمين يقوى أحدهما ويضعف الآخر، وليس المراد بالجانب الآخر الأنصار; لأنهم قد بايعوا في السقيفة، ولم يبق إلاّ سعد بن عبادة وابنه، وليس له كبير اهتمام، وقد أُهملت بيعته حسب إشارة بعض أبناء عمه[٢٣٣].

أما علي فقد قلنا إنه جاءه الخبر عفواً لما سمع تكبير القوم في المسجد وهو حول النبي مشغول بجهازه. ولما بلغته حجتهم على الأنصار لم يكتم نقدها، فقال كما في نهج البلاغة: «احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[٢٣٤].

---

(٢٣١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٣٨، وتاريخ الطبري: ٢ / ٤٥٦.

(٢٣٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٤٠.

(٢٣٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٣٩، تاريخ الطبري: ٢ / ٢٤٣، ط دار الكتب بيروت.

(٢٣٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦ / ٤، والمعيار والموازنة، أبو جعفر الإسكافي: ٤٦.

٢ ـ رأيه في بيعة السقيفة

قلنا في آخر الفصل الأول إنه لماذا لم يطالب الإمام صراحة بالنص عليه بالخلافة، وهنا نقول: إنه مع ذلك لم يكتم رأيه في بيعة السقيفة، فإن التأريخ لا يشك، عند من ينظر إليه نظرة فحص وتمحيص، أنه كان ناقماً على ما أسرعوا إليه من بيعة أبي بكر، وكان يعدها غصباً لحقه، فلم يلاق الحادث إلاّ بالاستغراب والاستنكار كما يبدو من كلمته السابقة التي قرأتها أخيراً، ومن كلمات كثيرة منبثة في نهج البلاغة وغيره وأهمها الخطبة الشقشقية[٢٣٥].

وأقل ما يقال في إنكاره تخلفه عن البيعة حتى ماتت فاطمة عليها السلام.

على أن من الظلم أن نقول: أن الإمام تخلف عن البيعة، وهو صاحب الأمر الذي يجب أن يؤتى إليه ، وإنما الحقّ أن نقول: إن الناس هم الذين تخلفوا عنه.

وأول إعلان له عن رأيه كان عند خروجه في اليوم الثاني من السقيفة بعد البيعة العامة ـ كما في مروج الذهب ـ فقال لأبي بكر: «أفسدت علينا أمرنا، ولم تستشر، ولم ترع لنا حقاً». وهذا القول صرخة في وجه الاستئثار عليه، وتصريح بعدم الرضى با تمَّ، وليس علي ممّن يداجي أو يخاتل، ولا ممن تأخذه في الله لومة لائم. ولذلك هم كانوا يفرون من التحرش به قبل تمام البيعة خوف إعلان خصومتهم، فنرى أبا بكر في جواب كلامه السابق يعترف له ويقول: «بلى! ولكن خشيت الفتنة»[٢٣٦].

ويسكت التاريخ عن ذكر جواب الإمام، أفتراه اقتنع بكلمة أبي بكر، أو أغضى عن جوابها، أو التاريخ أهمل الجواب. ولكن علياً نفسه يقول من خطبة له عن هذه الحادثة: «فلما قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين هب كأنه لا يدري ما يجيبني به»[٢٣٧].

ولئن فرض أنه سكت هذه المرة، فإنه لم يترك الدعوة إلى نفسه واستنكار حادث السقيفة، وإن بايع بعد ذلك فلم يبايع عن طيبة خاطر واطمئنان إلى الوضع، وهو الذي يقول بالصراحة في الشقشقية: «فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهبا».

ثم التاريخ يحدثنا أنه لم يبايع إلاّ بعد أن صرفت عنه وجوه الناس بموت فاطمة الزهراء. وكم تذمر وتظلم من دفعه عن حقه مثل قوله من كلام له في النهج: «فو الله ما زلت مدفوعاً

---

(٢٣٥) نهج البلاغة: الخطبة ٣.

(٢٣٦) مروج الذهب للمسعودي: ٢ / ٣٠٧.

(٢٣٧) نهج البلاغة: الخطبة ١٧٢.

عن حقي مستأثراً علي منذ قبض نبيه (صلى الله عليه وآله) حتى يوم الناس هذا»[٢٣٨] ويشير بهذا اليوم إلى عصره في خلافته.

* * *

هذا هو الصريح الواضح من رأي الإمام في بيعة السقيفة وما وقع بعدها. ويكفي النظر في الشقشقية وحدها، غير أن التاريخ قد يحاول أن يكتم هذه الصراحة; لأنه لا ينكر على كل حال «أن علياً مع الحقّ، والحقّ مع علي»[٢٣٩]، فلا يمكنه أن يتهمه بالحيدة عن طريق الحقّ إذا اعترف بهذا الرأي منه، وهو ـ أعني التاريخ ـ يريد أن يصحح ما وقع يوم السقيفة الذي لا يصح من دون رضى صاحب الحقّ وموافقته، فيركن إلى المداورة.

ولكن في الحقيقة لابد أن تتم على نفسها، فإنه جاء في صحيحي البخاري ومسلم عدا كتب التاريخ والسير ما لا يخرج عن هذا القول: «أن وجوه الناس كانت إليه وفاطمة باقية، فلما ماتت انصرفت وجوه الناس عنه، وخرج من بيته فبايع أبا بكر، وكانت مدة بقائها بعد أبيها ستة أشهر»[٢٤٠] .

وجاء ما هو أصرح من كل ذلك في جوابه لكتاب لمعاوية، إذ يتهمه معاوية بالبغي على الخلفاء، والابطاء عنهم، وكراهية أمرهم، فيقول الإمام منكراً لبعض التهم، ومعترفاً بالبعض الآخر: «فأما البغي فمعاذ الله أن يكون، وأما الإبطاء والكراهية لأمرهم، فلست اعتذر إلى الناس في ذلك»[٢٤١].

٣ ـ الموقف الدقيق

يظهر للمتتبع أن الإمام كان يرى ـ عطفاً على رأيه السابق ـ وجوب مناهضة القوم حتى يأخذ حقه منهم. ويستشعر ذلك من سيرته معهم ومن كثير من أقواله، التي منها قوله في الشقشقية عن حربه لأهل الجمل ومعاوية: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور

---

(٢٣٨) نهج البلاغة: الخطبة ٦ ط مصر.

(٢٣٩) مقتبس من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حقّ أمير المؤمنين علي: «علي مع الحق والحق مع علي» راجع الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الشيري: ١ / ٩٨، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٤٤٩/٤٢، وكشف الغمة لابن أبي الفتح الإربلي: ١ / ١٥٨.

(٢٤٠) صحيح البخاري: ٥ / ٨٢، صحيح مسلم: ٥ / ١٥٤، السقيفة وفدك للجوهري: ١٠٧، الأعلام لخيرالدين الزركلي: ٥ / ١٣٢ ، السنن الكبرى للبيهقي: ٤ / ٢٩، صحيح ابن حبان: ١١ / ١٥٣ و ١٤ / ٥٧٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦ / ٢١٨ .

(٢٤١) راجع نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٥ / ٧٨.

الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم; لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها»[٢٤٢].

فانظر إلى موقع كلمته: «لسقيت آخرها بكأس أولها»، فإنه يريد أن يقول: إن زهدي بالدنيا يدعو إلى أن أترك حقي في المرة الأخيرة كما تركته في المرة الأولى، ولكن الفرق كبير بين الحالين: ففي الأولى لم تقم عليَّ الحجة في القتال لفقدان الناصر دون هذه المرة، فلا يسعني أن أعرض عنها هذه المرة، وأسقيها بالكأس الذي سقيت به أولها يوم طويت عنها كشحاً، وصبرت على القذى.

وأصرح من ذلك ما كان يقوله: «لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم»[٢٤٣] وهذا ما عده معاوية من ذنوبه، وذلك فيما كتب إليه من قوله: «فمهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان لما حركك وهيجك لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم، فما يوم المسلمين منك بواحد»[٢٤٤]، ولم ينكر أمير المؤمنين (عليه السلام) هذا القول في جوابه على هذا الكتاب.

وفي التاريخ مقتطفات تؤيد ذلك، كما في تاريخ اليعقوبي: إن أصحابه الذين كانوا يجتمعون إليه طالبوه بمناهضة القوم وتعهدوا بالنصرة، وكأنهم ظنوا أن قد بلغوا العدد المطلوب «٤٠ ذوي عزم» فقال لهم: اغدوا على هذا محلقي الرؤوس، وهو إنما يريد أن يريهم وأنهم لم يبلغوا المنزلة التي تقام بها الحجة، فلم يعد عليه إلاّ ثلاثة نفر[٢٤٥].

وإذا كان هذا رأيه في المناهضة للقوم يبلغ ـ يا سبحان الله ـ هذه الشدة والصرامة فماذا تراه صانعاً؟ لنتركه الآن يحدثنا هو عن نفسه وموقفه الدقيق، إذ يقول من الشقشقية: «وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه»[٢٤٦]. ثم يبيّن لنا كيف أن يده جذاء من خطبة ثانية «فنظرت فإذا ليس لي معين إلاّ أهل بيتي، فضننت بهم على الموت»[٢٤٧].

فهو إذن بين أمرين لا ثالث لهما:

---

(٢٤٢) نهج البلاغة: الخطبة ٣.

(٢٤٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٢٢ و ٤٧.

(٢٤٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٤٧.

(٢٤٥) تاريخ اليعقوبي: ٢ / ١٢٦.

(٢٤٦) نهج البلاغة: الخطبة ٣.

(٢٤٧) نهج البلاغة: الخطبة ٢٦.

إما المغامرة بما عنده من أهل بيته.

وإما الرضوخ للأمر الواقع.

أما الحالة الأولى، ففيها خطر على الإسلام لا يتدارك، فإنه إذا قتل هو وآل بيته ارتفع الثقل الثاني من الأرض «عترة الرسول» وافترق عن عديله القرآن الكريم، وهناك الضلالة التي لا هداية معها، وقد قال النبي: «**لا تضلوا ما إن تمسكتم بهما أبداً**»[٢٤٨] أو «**لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**»[٢٤٩].

وأمّا الحالة الثانية، فإن في الصبر على هضم حقوقه إضاعةً لوصية النبي، وتعطيلاً لنصبه إياه إماماً وخليفة من بعده.

فأي الأمرين هو أولى بالرعاية لحفظ بيضة الإسلام؟

وأنى لنا أن نتحكم في ترجيح أحد الأمرين، ونعرف الإمام واجبه في هذا الأمر؟!

وما بالنا نذهب بعيداً، فإنّا نعرف ما صنع الإمام، إنه استسلم للقوم، وبايع كما بايع الناس بالأخير، وقد قرر الرأي الأخير بعد أن طفق يرتئي بين أن يصول بيد جذاء، أو يصبر على طخية عمياء، عندما قال: «فرأيت الصبر على هاتا أحجى» فسدل دونها حينئذ ثوباً وطوى عنها كشحاً.

على أنه لا يضيع وجه الرأي على الناظر في هذا الأمر ليعرف كيف كان الصبر أحجى; لأنه لو نهض في وجه القوم مع قلة الناصر وحسد العرب له وترات قريش عنده، لكان المغلوب على أمره، وعندئذ يصبح نسياً منسياً، ولربما لا يحفظه التاريخ إلاّ باغياً بغى على الدين كأولئك أصحاب الردة، فقتل «بسيف الإسلام» وأضيع مع ذلك النص على خلافته. وقد رأيناه مع بقائه حياً وانتهاء الأمر إليه بعد ذلك كيف غمط حقه، وأعلن سبه، وبقي الشك فيه إلى يوم الناس هذا!

وقد أشار إلى ذلك في كلامه لعمه العباس وأبي سفيان لما طلبا بيعته، إذ قال لهما:«أفلح من نهض بجناح أو استسلم فأراح... ثم قال: ومجتني الثمرة لغير وقت إيناعها كالزارع بغير أرضه»[٢٥٠].

---

(٢٤٨) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ١ / ١٠٩.

(٢٤٩) البداية والنهاية لابن كثير: ٧ / ٣٨٦، والطبقات الكبرى لابن سعد: ٢ / ١٩٤، والمناقب للخوارزمي: ١٧٧، وينابيع المودة للقندوزي الحنفي: ١ / ١٠٩.

(٢٥٠) نهج البلاغة: الخطبة ٥.

حقّاً، لا ينهض في هذا الموقف إلاّ من لا يبالي إلاّ بالحرص على الملك ومطاولة الناس مهما كانت النتائج على الدين والصالح العام، وأمير المؤمنين أحرص على الإسلام من أن يغرر به لأمر يقول عنه: «إنه ماء آجن ولقمة يغص بها آكلها»[٢٥١]. ولا يساوي عنده نعله التي لا تسوى درهماً، إلاّ إذا كان يقيم حقّاً، أو يدحض باطلاً[٢٥٢]. ولذلك، ينصح الناس في كلامه الذي أشرنا إليه مع العباس وأبي سفيان، وهما يحثانه على قبول البيعة، فيقول: «شقوا أمواج الفتن بسفن النجاة، وعرجوا عن طريق المنافرة، وضعوا عن تيجان المفاخرة»[٢٥٣].

وكأنه في كلامه هذا يحس منهما إذ دعواه لهذا الأمر الأنفة من الخضوع لأخي تيم، «وتيم» على حد تعبير أبي سفيان أقل حي في قريش، فهما ينظران إلى الأمر من ناحيته القبلية، والعصبية الجاهلية. أما فقهه هو فكما قال من كتاب له في جواب معاوية في خصوص هذا الأمر: «وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكاً في دينه»[٢٥٤]، وهو غير فقههما فإن العباس مشى إليه أبو بكر وجماعة ليلا، لما عرفوا موقفه، فأطمع في الخلافة له ولولده، بعد نقاش انتهى بالإعراض عن النزاع. وأما أبو سفيان فقد نقل ابن أبي الحديد وغيره أن عمر كلّم أبا بكر، فقال: إن أبا سفيان قد قدم وأنا لا نأمن شره، فدفع له ما في يده فتركه، وكان أبو سفيان قد بعث قبل وفاة النبي على الصدقات[٢٥٥].

ثم لنفترض ثانياً: أنه ما كان ليقتل لو ناهض القوم، ولكن مع ذلك فالصبر على ترك حقه كان أحجى وأجدر; لأن منازعتهم كانت ـ لا شك ـ تجر إلى الفتنة وتبعث على الفرقة، والإسلام بعد لم يتغلغل في نفوس العرب، ولم يضرب جرانه في الجزيرة، وقد اشرأبت الأعناق للانتقاض عليه.

فهو إذ وطّن نفسه على ما هو أمرّ من طعم العلقم كما يقول[٢٥٦] بالتنازل عن حقه، كان يخاف ويخشى، ولكن لا على الحياة ـ وهو هو ابن أبي طالب في شجاعته واستهانته بالحياة، الذي كان يقول: والله لو تظاهرت العرب على قتالي لما ولّيت عنها ـ بل كان خوفه على الدين من التصدع، وعلى جامعته من التفرق، فسالم إبقاءً لكلمة الإسلام، واتقاءً للخلاف

---

(٢٥١) نهج البلاغة: الخطبة ٥.

(٢٥٢) مقتبس من قوله صلوات الله عليه: في نهج البلاغة: الخطبة ٣٣.

(٢٥٣) نهج البلاغة: الخطبة ٥.

(٢٥٤) نهج البلاغة: الكلام ٢٨.

(٢٥٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٤٤.

(٢٥٦) نهج البلاغة: الخطبة ٢٦.

والشقاق في صفوف المسلمين فيرتدوا جميعاً على أعقابهم، والمفروض ليس عنده القوة الكافية لإظهار كلمة الحقّ وإقامة السلطان.

وهو يشير إلى هذا الخوف فيما يقول في هذا الصدد من خطبته في النهج: «ما شككت في الحقّ مذ رأيته. لم يوجس موسى (عليه السلام) خيفة على نفسه، أشفق من غلبة الجهال ودول الضلال. اليوم توافقنا على سبيل الحقّ والباطل، من وثق بماء لم يظمأ»[٢٥٧]. فهو في هذه الكلمة يتأسى بموسى (عليه السلام) إذ رموه بالخيفة، ولكنّ فرقاً بين الخوف على الحياة والخوف من غلبة الباطل: وهذا أفضل تفسير لقوله تعالى: **(فأوجس في نفسه خيفة)**[٢٥٨] وفيه تبرئة لنبي الله من الوهن والشك، وما أدق معنى كلمة «من وثق بماء لم يظمأ» بعد تقديم قوله: «ما شككت في الحقّ مذ رأيته» وقد رأى الحق وهو ابن عشر سنين!

ويوضح لنا ذلك جوابه المشهور لأبي سفيان، لما جاءه مستفزاً على أبي بكر وهو يقول: «فوالله لئن شئت لأملؤها خيلا ورجلا» وأنت تعرف ما قال له الإمام إنه قال: «أنك والله ما أردت بهذا إلاّ الفتنة، وإنك والله طالما بغيت للإسلام شراً لا حاجة لنا في نصيحتك»[٢٥٩] ما أعظم هذه الصرامة والصراحة منه لمن يريد أن يبذل نفسه وقومه في ظاهر الحال ناصراً ومعيناً على خصومه وهو يشكو فقد الناصر.

نعم، إن الدين الذي بذل له مهجته كان عنده فوق جميع الاعتبارات، وإن استهان به غيره، وقد رأينا أبا سفيان كيف أسرع في الرجوع عن وعده ووعيده لما تركوا له ما في يده. وأمير المؤمنين قد صرح بغرضه هذا بعد ذلك في جوابه الذي أشرنا إليه عن كتاب معاوية، كما في النهج[٢٦٠] والعقد الفريد إذ قال عن إبائه على أبي سفيان: «حتى كنت أنا الذي أبيت لقرب عهد الناس بالكفر مخافة الفرقة بين أهل الإسلام»[٢٦١].

٤ ـ سلوكه مع الخلفاء

أما وقد تركنا الإمام يغضي عن حقه ويقرر بالأخير خطة الصبر على ما فيها من قذى وشجى، فماذا تراه يتخذ من خطة في سياسته وسلوكه مع الخلفاء: أيستسلم فيسرع إلى بيعتهم

---

(٢٥٧) نهج البلاغة: الخطبة ٤.

(٢٥٨) طـه: ٦٧.

(٢٥٩) تاريخ الطبري: ٢ / ٤٤٩.

(٢٦٠) نهج البلاغة: الخطبة ٥.

(٢٦١) العقد الفريد: ٤ / ٣٢٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٥ / ٧٨.

كسائر الناس، ويعمل لهم كما يعمل باقي المسلمين، أم يسلك بقدر ما تسمح به الضرورة وتقتضيه المصلحة للدين؟

قد أبى بعض المؤرخين من القدماء والمحدثين إلاّ أن يصور الإمام مسالماً إلى أبعد حدود المسالمة، فيسرع إلى البيعة عن طيبة خاطر ورضى بمن نصب لها، ولكن البحث الصحيح يأبى علينا أن نسلم بهذا التسرع في النقل أو الحكم: فقد ثبت تاريخياً أن علياً لم يبايع أبا بكر إلاّ بعد موت فاطمة[٢٦٢] بضعة الرسول، وفي تقدير ابن الأثير في تاريخه[٢٦٣] والبخاري[٢٦٤] ومسلم[٢٦٥] في صحيحهما وغيرهم أنه ستة أشهر، وفي كل هذه المدة هو جليس بيته، لم يشترك في جماعة ولا جمعة، ولا أمر ولا نهي، ولم يسمع له صوت في حروب الردة وغيرها. وأكثر من ذلك كان يطرق أبواب الأنصار وأهل السوابق ليلا حاملا معه فاطمة والحسنين يدعوهم إلى نفسه، ويذكرهم عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهذا ما جعله معاوية من ذنوبه في كتابه السابق الذكر، ثم إنه كان يقرعهم بالحجة، وينير لهم طريق المحجة ذلك قوله المتقدم: «فلما قرعته بالحجة».

وهل يظن الظان أنه كان يحاول في هذا العمل أن يتحولوا في البيعة، وأن يتركوا ما أبرموه، وهو الذي أسدل دونها ثوباً، وطوى عنها كشحاً، ورأى الصبر على ذلك أحجى، وهو الذي يدعوه العباس وأبو سفيان إلى البيعة فيأبى؟

إن هذا الإباء وذاك الصبر لا يجتمعان مع تلكم المحاولة والدعوة إلى نفسه ما لم يكن يرمي الإمام من وراء ذلك إلى غرض أسمى مما يظن، إنه كان يقيم الحجة في عمله على أولئك الناس، ويفهمهم خطأهم فيما ارتكبوا وتنكبهم عن الحقّ فيما أسرعوا، وإلى ذلك يشير فيما قال: «اللهم أنت تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الطعام، ولكن لنرد المعالم في دينك ونظهر الصلاح في بلادك»[٢٦٦].

ويؤخذ من طيات التاريخ أنّه لم تأخذه هوادة في الدعاية والدعوة إلى مبدئه، إظهاراً لحقه وإقامة للحجة على سواه، فلا ينكر التاريخ اجتماع أصحابه عنده طيلة أيام انعزاله، فيعتبره الطرف الآخر كمؤامرة يحاول إبطالها خشية توسعها، فيرسل من يفرق القوم المجتمعين

---

(٢٦٢) السقيفة وفدك للجوهري: ٤١، فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٧ / ٣٧٩.

(٢٦٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢ / ٣٢٥، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ١٠ / ١١٣.

(٢٦٤) صحيح البخاري: ٥ / ٨٢ ، سير اعلام النبلاء للذهبي: ١٤ / ٤٥١.

(٢٦٥) صحيح مسلم: ٥ / ١٥٤.

(٢٦٦) نهج البلاغة: الكلام ١٣١.

فيجتمعون. ولا ينكر التاريخ أيضاً تطوافه على الأنصار وأهل السوابق كما قدمنا. ولا ينكر عدم اشتراكه في جمعة ولا جماعة، وهو أحرص على الشعائر الدينية والواجبات الإلهية من أن يجرأ مجترئ على اتهامه بالمسامحة فيها.

وهذه المقاطعة وما إليها إعلان صريح برأيه فيما عليه القوم، ولذا نرى الخليفة أبا بكر يتذمّر من موقف الإمام فعرض فيه من خطبة: «يستعينون بالضعفة، ويستنصرون بالنساء، كأُم طحال أحب أهلها إليها البغي، إلاّ أني لو أشاء أن أقول لقلت ولو قلت لبحت. أني ساكت ما تركت»[٢٦٧] وفي هذا تخوف مما يظن أنه سيقع، وتهديد بإذاعة أمر مكتوم. ما أدري ـ ولا أظن أحد يدري اليوم ـ أي شيء هذا الأمر الذي يهدد الخليفة بإفشائه، والظنون تذهب، ولا تقف على شيء معين!

وزبدة المخض: أنا نفهم من كل ذلك أن خطة الإمام في حياة فاطمة كانت المقاطعة والدعوة إلى مبدئه، وأن يقعد «حجزة الضنين» ـ على تعبير فاطمة[٢٦٨]نفسها ـ معتزاً بوجودها، وقد جاهدت معه في هذا المضمار جهاداً له الأثر فيما بعد في تركيز مقام الإمام في ذهنية المجتمع الإسلامي. ولا ننسى خطبتها البليغة التي يرن صداها إلى اليوم[٢٦٩].

ولذا نراه بعد وفاتها يبدل خطته، فبايع، ويبايع معه، أهل بيته وأصحابه، ويدخل فيما يدخل فيه القوم. ولكن إلى حد محدود بقدر ما تحكم به الضرورة الدينية للاحتفاظ بالجامعة الإسلامية .

لنسمعه يحدثنا هو عن تبديل خطته في كتابه إلى أهل مصر: «فأمسكت يدي، حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد(صلى الله عليه وآله)، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم...»[٢٧٠].

ولم تكن نصرته للإسلام وأهله إلاّ بسكوته عن حقه ومتابعته للقوم، ونصيحته لهم في مواقع النصح، وإلاّ فلم يشترك معهم في طعنة رمح، ولا ضربة سيف في جميع المواقف إلى يوم بويع بالخلافة.

---

(٢٦٧) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦ / ٢١٥.

(٢٦٨) كشف الغمة لابن أبي الفتح الاربلي: ٢ / ١١٤.

(٢٦٩) بلاغات النساء: ١٥.

(٢٧٠) نهج البلاغة: الكلام ٦٢.

وماذا يظّن الظانّ في من جاهد وجالد في سبيل الإسلام عشرين عاماً، وفي كل هذه المدة كان سيفه يقطر من دماء المشركين، ولم تثر حرب إلاّ وهو ابن بُجدتها[٢٧١]، وحامل لوائها ومقطر أبطالها والمقذوف في لهواتها؟ ماذا يظنّ الظانّ فيه عندما يجلس حلس[٢٧٢] البيت عن هذا الدين الذي قام بسيفه، وقد تألبت العرب عليه واشرأبّت أعناق النفاق؟ والجهاد فرض من فروض الإسلام، أكان ذلك زهداً في الجهاد وتواكلا عن الواجب، أم ماذا؟ أهناك غير ما نقول من رأيه في المقاطعة إلاّ ما تدعو إليها ضرورة المحافظة على الجامعة؟

وقد يقول القائل: إن الخلفاء هم الذين لم يدعوه إلى الدخول معهم في الحروب، والاشتراك في الحكم لمصلحة يرونها، وما كان يجب عليه أن يقدم نفسه متبرعاً، كما لم يدع إلى ذلك جميع الهاشميين، ولم يسمع أن هاشميّاً اشترك قائداً في حرب أو حكم في عهد الخلفاء الثلاثة. ويشهد لذلك المحاورة بين الخليفة عمر بن الخطاب وابن عباس حينما يدعوه إلى العمل في حمص، فيقول لابن عباس: «وفي نفسي شيء لم أره منك وأعياني ذلك» ثم يصرح بذلك الشيء: «إني خشيت أن يأتي عليَّ الذي هو آت وأنت في عملك فتقول: هلم إلينا ولا هلم إليكم دون غيركم، أني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) استعمل الناس وترككم».

فيقول ابن عباس: فلم نراه فعل ذلك؟

فقال عمر: والله ما أدري أضَنَّ بكم عن العمل، فأهل ذلك أنتم، أم أخشى أن تبايعوا بمنزلتكم منه، فيقع العقاب ولا بد من عتاب؟

وعندئذ يمتنع ابن عباس عن قبول العمل ويقول: إن أعمل لك وفي نفسك ما فيها لم أبرح قذى في عينيك[٢٧٣].

أليست هذه المحاورة شاهدة على أن الخلفاء هم الذين كانوا يمتنعون عن استعمال بني هاشم خوف أن يستغلوا مناصبهم للدعوة إلى أنفسهم؟

وللمجيب أن يجيب، فيقول: إن امتناع الخلفاء عن استعمال علي وبني هاشم ـ إن صح ـ فهو دليل آخر على سيرة الإمام معهم، واستعماله خطة يخشون معها أن يأخذوا قومه ناصية الأمر إن تولوا عملا من الأعمال. على أنّا لا نعدم شاهداً على أن علياً هو الذي كان يمتنع عن قبول أعمالهم، فلنستمع إلى الحديث الذي جرى بين الخليفتين عمر وعثمان.

---

(٢٧١) أي عالم به، وقد تقدم.

(٢٧٢) حلس بالمكان: لزمه، يقال: «فلان حلس بيته». المنجد: مادة «حَلَسَ».

(٢٧٣) راجع مروج الذهب للمسعودي: ٢ / ٣٢٢.

يشير عثمان على عمر: «ابعث رجلا ـ أي لحرب فارس ـ له تجربة بالحرب ومضر بها:

عمر: من هو؟

عثمان: علي بن أبي طالب!

عمر: فألقه وكلّمه وذاكره ذلك، فهل تراه مسرعاً إليه؟ فيخرج عثمان ويلقى عليّاً، فيذاكره فيأبي علي ذلك ويكرهه»[٢٧٤].

تأمل استفهام عمر وشكّه في قبول علي، ثم امتناع علي وكراهيته للأمر! وما نستنتج من ذلك؟

من هذا وأمثاله نعرف ماذا كان علي (عليه السلام) يتبع في سيرته مع القوم، وما كان يجري عليه في معاملته معهم، حتى كان يخفت صوته في جميع الحروب والمواقف، وكأنه ليس من المسلمين أو ليس موجوداً بينهم، وهو منهم في الرعيل الأول، اللهم إلاّ صوته إذا استشير، ونبراس علمه إذا استفتي، حتى اشتهر عن عمر كلمته «لولا عليّ لهلك عمر»[٢٧٥] أو «لا كنت لمعضلة ليس لها أبو الحسن»[٢٧٦].

وتتبع استشاراته وأحكامه في كثير من الوقائع يخرج بنا إلى موضوع آخر يحتاج إلى كتاب آخر.

انتهى

٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ

---

(٢٧٤) مروج الذهب للمسعودي: ٢ / ٣١١.

(٢٧٥) كشف الغمة لابن أبي الفتح الاربلي١: ١١٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد١: ١٨ و ١٤١ و ١٢: ١٧٩ و٢٠٥ و ٢٠٦، نظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ١٣٠ و ١٣٢، المناقب للخوارزمي: ٨١، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي (عليه السلام) لابن الدمشقي الشافعي ١: ١٩٥ و٢٩٦، ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ١: ٢١٦ و٢٢٧ و ٣: ١٤٧ .

(٢٧٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد:١ /١٨، نظم درر السمطين للزرندي الحنفي:١٣٢، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي(عليه السلام) لابن الدمشقي الشافعي:١/١٩٥، ينابيع المودة للقندوزي الحنفي:٣ /١٤٧.

على هامش السقيفة

على هامش السَّقيفة

مقدمة

بقلم محمد جواد الغبان

تفرض عليَّ الأبوة أن أذهب بين حين وآخر إلى ناحية «الشنّافية»[٢٧٧] لزيارة سيدي الوالد سماحة الشيخ «عبد الكاظم الغبان» الذي يشغل مركز العالم الديني هناك.

وقبل بضعة أشهر سافرت إلى «الشنّافية» فترامى إلى سمعي من عامة أهل المدينة مديح وافر وثناء جزيل على مدير جديد في ناحيتهم هو الأستاذ السيد «عبد الله الملاح» الذي تم نقله إلى تلك الناحية قريباً.

وما كان إلاّ أن اجتمعت بهذا المدير الجديد، وتتابعت الاجتماعات بيني وبينه، حتى رأيت نفسي منجذباً إليه، ومتّخذاً منه صديقاً حميماً وأخاً كريماً; لأنني وجدت فيه رجلا متمسكاً بالصفات الحميدة والأخلاق الكريمة، بالإضافة إلى كونه قوياً في إدارته، نزيهاً في أحكامه ومعاملاته.

وممّا لفت نظري من الأخ الأستاذ الملاّح أن هوايته المفضلة هي العكوف على العلم والأدب والثقافة، فهو لا يمضي أوقات فراغه إلاّ بالمطالعة أو البحث والنقاش، وهو في بحثه ونقاشه يمتاز بحرية الرأي وطلب الحقيقة من دون تعصب.

ولقد دارت بيني وبينه عدة مباحثات ومناقشات دينية وعلمية وأدبية كان في مقدمتها موضوع «الإمامة» الذي هو نقطة الخلاف بين «السنة والشيعة»، وكنا في بحثنا ومناقشتنا في هذا الموضوع متجردين عن كل عاطفة وتعصب ذميم فوصلنا إلى نتائج حسنة جدّاً.

---

(٢٧٧) مدينة عراقية في الفرات الأوسط.

وقد أرشدت الأستاذ - تتمة لما دار بيننا من المناقشات - إلى مطالعة كتاب «السقيفة» الذي كتبه أستاذنا سماحة العلامة الشيخ محمد رضا المظفر «عميد منتدى النشر».. ذلك الكتاب القيم الذي نفدت طبعته الأولى، وأعيد طبعه مرة أخرى; لأنه الكتاب الوحيد الذي درس موضوع الخلافة الدقيق دراسة مستفيضة على ضوء المنطق المتجرد عن العواطف والمغالطات.

وحين رجعت إلى النجف أرسلت نسخة من كتاب «السقيفة» إلى الأستاذ الملاح، وبعد بضعة أيام وصلتني منه رسالة يسجل فيها إعجابه بالكتاب وبراعة عرضه وقوة حجته مع إكباره لمؤلفه الكريم، وقد سرد في رسالته المذكورة عدة ملاحظات اعترضته أثناء مطالعته للسقيفة، فطلب مني أن أعرضها على الأستاذ المؤلف ليتفضل بالإجابة عنها، فما كان منّي إلاّ أن عرضت الرسالة على أستاذنا العميد بعد أن أعطيته لمحة خاطفة عن صديقي الأستاذ الملاح، فأبدى الأستاذ المظفر استعداده للجواب عن تلك الملاحظات وتفضل، فتفرّغ - على كثرة أشغاله ومسؤلياته - لكتابة كراس خاص ضمّنه أجوبته عنها.

هذا، وقد رأيت بملاحظات الأستاذ الملاح وأجوبة أستاذنا «العميد» عنها موضوعاً رائعاً طريفاً، أهم مميزاته طلب الحقيقة، وكشف الواقع عن طريق الدراسة الصحيحة التي يوحيها العقل والمنطق السليم، فوجدت نفسي مدفوعاً إلى تمثيلها لعالم الطبع والنشر - بعد موافقة الطرفين معاً - خدمة للحقيقة وعرضاً لنماذج من البحث النزيه المتجرد عن الانجراف مع العواطف، لعل إخواننا المسلمين جميعاً - من سنة وشيعة - يسيرون على منوال هذا الكلام البريء والمنطق السليم فيجتمع الشمل وتتوحد الصفوف. وإذا كانوا يرون اجتماع الكلمة ضرباً من المستحيل فلا أقل من أن يتركوا التطاحن الذي مزق صفوف الطرفين، وأوهى قوى الإسلام الذي يتمثل بكلا الطرفين.

وها أنا ذا الآن أنشر في هذا الكراس نص رسالة الأستاذ الملاح التي تتضمن ملاحظاته مع نص جواب «العميد» عنها. وما أدري عسى الأستاذ الملاح تخطر في ذهنه ملاحظات أخرى بعد ذلك. وإنني أعد القارئ الكريم بعرضها على أستاذنا العميد عندما أتلقاها، لعلنا نظفر

بنشر كراسة ثانية في هذا الموضوع، إكمالا للفائدة المتوخاة، والله تعالى من وراء القصد.

النجف الأشرف ٢ رجب (١٣٧٣ هـ) محمد جواد الغبان.

نص رسالة الأستاذ عبد الله الملاح حول كتاب السقيفة

أخي الكريم الأستاذ محمد جواد الغبان لا حرمت أخوته...تحية وشوقاً.

دعني أشكر لك قبل كل شيء هذه الأخوة الصادقة وحسن ظنك بي، فأنا أعتقد أنني لا أستحق منك كل هذا الإطراء، إنما هي نفسك النبيلة تريك الناس في صورة نفسك. لوددت أني أحقق ظنك فيَّ، والله المسؤول أن يلهمنا الصواب ويهدينا إلى أحسن الأخلاق، إنه لا يهدي لأحسنها إلاّ هو.

أشكر لك - أيها الأخ الكريم - هديتك الممتعة كتاب «السقيفة» فقد أمضيت بقراءته وقتاً سعيداً، وكنت أود أن أدون لكم رأيي حوله بعد انتهائي من قراءته، ولكن حال دون ذلك ذهابي إلى بغداد.

كتاب «السقيفة» كتاب ممتع جداً يدل على سعة علم مؤلفه الفاضل، وتمكنه من الأسلوب العلمي العصري، ولو التزم بما جاء في المقدمة لكان خير كتاب أخرج للناس، ولكنه آثر إرضاء عقيدته فلم يلتزم بما أوجبه على نفسه أولا من الحياد التام، وكنت أود أن أطلع على كتاب «رد على السقيفة» لأطلع على المآخذ التي أخذها على المؤلف. وسأورد باختصار كل ما عنَّ لي عند مطالعة الكتاب، ولعل بعض ما أورده لا يخرج عن حدود السؤال الذي لا أحسن الإجابة عنه، فإذا كان عندك أو عند المؤلف جواب شاف له فأرجو التفضل بعدم حرماني من فائدته:

١ - يرى المؤلف استبعاد سكوت النبي عن أمر الخلافة وتوكيل ذلك إلى اختيار الأمة، لما في ذلك من توقع حدوث الاختلاف كما حصل فعلاً، وأنا أسأل فأين النص الصريح إذن على تعيين أحد بالذات؟

ستقول دون شك: أفليس في حديث الغدير كفاية؟

إن حديث الغدير لم يؤمن بصحته كل الناس من المسلمين، وبعض من آمن بصحته فسره على غير تفسير الشيعة، مستفيداً من دلالة كلمة «المولى» على معاني مختلفة، وأنا شخصياً أرى تفسير كلمة المولى بغير التفسير الذي فسرته الشيعة في حديث الغدير تمحل وسخف.

ولكن في نفسي شيء كثير من الحديث فإن البخاري ومسلم لم يرويا الحديث، وفي سنده من طعن فيه، ولكنني لا أهتم لذلك فإن كتب الشيعة ترويه بسند صحيح وهم ليسوا أقل حرصاً على دينهم من السنة، ولكني سأطرح النقل هنا، وأعتمد على العقل فقط.

يقول القرآن: **(وما ينطق عن الهوى* إن هو إلاّ وحي يوحى)**[٢٧٨].

ويعتقد السنة والشيعة أن جميع ما صح عن النبي يجب الأخذ به باعتباره وحياً من الله، ولكننا نرى أن النبي أمر بكتابة القرآن علماً منه بأن كل ما اعتمد في حفظه على الذاكرة اعتوره النسيان أو التحريف بزيادة أو نقصان، ولم نسمع أنه أمر أحداً بكتابة الحديث، فإذا كان الحديث وحياً من الله كالقرآن فلماذا لم يكن قرآناً؟ وأي فرق بين وحي الحديث ووحي القرآن؟

إن عدم تدوين الحديث أدى إلى الاختلاف الذي نراه الآن، فليس من حديث صح عند السنة إلاّ وجد فيه الشيعة مجالا للطعن والعكس صحيح، أفيمكن أن يبنى دين موحد على حديث يصدقه أناس ويكذبه آخرون، ولكن الفِرق الإسلامية كلها متفقة على أن القرآن الذي بين أيديها صورة صحيحة للوحي المنزل على رسول الله، ولا عبرة ببعض الأقوال المنسوبة إلى أناس زعموا أن القرآن قد حذف منه كل ما كان فيه مدح لآل البيت.

أريد أن أخلُص من هذه المقدمة إلى القول: بأن الخلافة ـ وهي من الأهمية بحيث صوّرها مؤلف السقيفة الفاضل ـ لا يعقل أن يترك أمرها إلى حديث كحديث الغدير لا تكاد الصحابة تسمعه حتى ينساه أكثرهم، ويذهب في تأويله الآخرون مذاهب مختلفة، أفما كان ينبغي والأمر بهذه الأهمية أن ينزل فيها قرآنٌ. صحيح **(إن الله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)**[٢٧٩] ولكن منطق الحوادث يدلنا على أن أمراً كهذا ـ لا سيما إذا أخذنا عقيدة اللطف الإلهي بنظر الاعتبار ـ لم يكن ينبغي أن يسكت عنه القرآن، وقد نزل في أشياء أقل أهمية من هذا بكثير، أما الآيات التي أوردها المؤلف **(إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)**[٢٨٠] فلا أظن أن من له أقل إلمام بأسلوب القرآن يرى قصر الذين آمنوا على علي(رضي الله عنه) فإن الله لم يشر إلى واحد بلفظ الجمع ،وقد خاطب النبي بقوله: **(إنك ميت وإنهم ميتون)**[٢٨١]وبقوله: **(وإنك لعلى خلق عظيم)**[٢٨٢] وقال:**(إذ يقول لصاحبه...)**[٢٨٣].

---

(٢٧٨) النجم: ٣ ـ ٤.

(٢٧٩) الأنبياء:٢٣.

(٢٨٠) المائدة:٥٥.

(٢٨١) الزمر: ٣٠.

ثم شيء آخر لا بد من الإشارة إليه ، وهو لو صح أن النبي جعل علياً(رضي الله عنه)نفسه حقيقة في آية المباهلة كيف جاز له تزويجه من ابنته.

٢ ـ إذا صح أن النبي«صلى الله عليه وسلم» قد نص على الأئمة الاثني عشر بعد أن فقد ابنه إبراهيم وحزن عليه حزناً شديداً ترتب على ذلك اتّهام النبي بأنه إنّما قام بالدعوة لحصر الملك والخلافة في نفسه وفي أحفاده من بعده، وهو ما يناقض الآية القرآنية: (**قل لا أسألكم عليه أجراً...**)(٢٨٤) (**إن أجري إلاّ على الله**)(٢٨٥).

٣ ـ حديث الغدير وقع بعد منصرف النبي من حجة الوداع ووفاته«ص»

في أواخر صفر أو أوائل ربيع الأول من نفس السنة، فيكون بين سماع الحديث والوفاة نحو شهرين وهي مدة قصيرة، فإذا كان عدد الذين سمعوا حديث الغدير سبعين ألفاً يزيدون أو ينقصون قليلا، فلا بد أن يكون الأنصار الذين اجتمعوا في السقيفة من جملة من سمع الحديث، وهم لم يكونوا ممن أنامهم عمر مغناطيسيّاً بنفيه الموت عن رسول الله; لأنهم ساعة الاحتضار كانوا مجتمعين في السقيفة، كما يدل على ذلك مجيء معن بن عدي، وعويم بن ساعدة إلى عمر وأبي بكر في دار النبي«صلى الله عليه وسلم»(٢٨٦)، ولم يكن بين الأنصار وبين علي(رضي الله عنه) ترات، فإذا كانت قريش لم تشأ أن تجمع لبني هاشم بين النبوة والخلافة، وإذا كان علي(رضي الله عنه) قد وتر أكثرهم، فإن الأنصار لم يكونوا يريدون غير رضا رسول الله، فما بالهم ولم يمض على سماعهم حديث الغدير غير أيام قليلة لا يقوم واحد منهم ـ وقد تنازعوا أمر الخلافة ورشحوا لها مرشحيها ـ يذكرهم بالحديث، وبأن أمر الخلافة قد فرغ منها وقد عين رسول الله لها

بأمر ربّه علياً.

أما ما أورده المؤلف الفاضل من تطاول الأنصار للخلافة بعد تيقنهم من انصرافها عن مستحقها علي(رضي الله عنه) لما يعلمونه من حسد العرب له وقريش خاصة فلا يمكن أن يقبله العقل; لأن استحالة نصب علي للخلافة للأسباب المذكورة إذا كانت لم تغب عن فطنة الأنصار فقد كان الأولى أن لا تغيب عن فطنة

---

(٢٨٢) القلم: ٤.

(٢٨٣) التوبة:٤٠.

(٢٨٤) الشورى:٢٣.

(٢٨٥) سبأ:٤٧.

(٢٨٦) تاريخ ابن خلدون ٢: ٦٣، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد٢: ٣٧ ـ ٤٠.

رسول الله، وهو المؤيد بالوحي فلا يأمر أمته بأمر يعلم سلفاً أنهم لا يطيعونه فيه، فيعرضهم بذلك إلى غضب الله، وتذهب جهوده طيلة حياته في هدايتهم سدى.

أما قول أحد الأنصار: «لا نبايع إلاّ علياً» فلا يخرج عن كونه ترشيحاً لعلي من قبل أحد المسلمين، ولا ينكر أحد أهلية علي(رضي الله عنه) لهذا الترشيح، إذ إن الرجل لم يحتج بحديث الغدير أو آية قرآنية دالة على وجوب نصب علي.

٤ ـ استدل المؤلف الفاضل بتأمير أسامة بن زيد، وتخلف وجوه المهاجرين، وفيهم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة عن اللحاق بجيشه على الرغم من تشديد النبي عليهم في الخروج ـ على رغبة الرسول في إبعاد من يطمع في الخلافة عن المدينة في تهيئة المسلمين لقبول «قاعدة الكفاية».

إن رسول الله«صلى الله عليه وسلم» لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم، وهذا التدبير أشبه بتدبير الضعفاء منه بتدبير الأنبياء، فمن كان يدري النبي ـ وقد تمت البيعة لعلي ـ في غياب جيش أسامة ووجوه المهاجرين والأنصار، أن القائد وجيشه وقد علموا بوفاة النبي، وبالغاية التي أرسلوا من أجلها في ذلك الظرف الحرج، وبنفاذ المؤامرة في تعيين علي للخلافة... من كان يدريه أنهم لا يولون الخلافة من يريدون وليس في عنقهم بيعة لأحد، ثم يحتلون المدينة بالقوة، ويعود التدبير الذي ظنه المؤلف الفاضل حكيماً شراً على المسلمين جميعاً، فإن من يخالف أمر النبي وهو في المدينة لا يعجزه أن يخالفه وهو في جيش يؤيده في رأيه.

إن حياة الرسول«صلى الله عليه وسلم» كلها تدل على أنه لم يكن يرهب القوة في سبيل نشر الدعوة وتبليغ أوامر الله، فقد كان في مكة وحيداً وفي قريش أمثال عمر وأبي لهب وأبي جهل فلم يمنعه ذلك من تسفيه أحلامهم والكفر بآلهتهم، وفعل كل ما من شأنه استجلاب غضبهم فإذا كان الله قد أمره بقوله: **(يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته)**[٢٨٧] بتعيين علي للخلافة فلا عمر ولا غيره كان يمكن أن يحول بين رسول الله وتنفيذ أمر الله، وما كان يمكن أن يترك النبي تنفيذ هذا الأمر الذي فيه صلاح الدين وبقاؤه إلى أحاديث تحمل معاني مختلفة، وتدابير يذهب في تأويلها كل واحد مذهباً فأمر الخلافة كما تعتقدون من أسس الدين، فكان يجب ـ وقد علم النبي بدنو أجله، وعلم كذلك لما ينتظر أمته من فتن كقطع الليل المظلم، ورأى مواقع الفتن خلال بيوت المدينة كمواقع القطر ـ وقد علم كل ذلك أن يأخذ البيعة لعلي في حياته ويتخذ من التدابير ما يحول بين أمته وبين الفتن وهو قد بعث رحمة

---

(٢٨٧) المائدة: ٦٧.

للعالمين، وإلاّ فليس نبي أضيع جهداً منه فقد أذهب حياته في هدى أُمة ما لبثت أن أخذت طريقها من بعده إلى النار.

٥ ـ حديث: «**هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً**»[٢٨٨]. لاشك في وضعه أبداً على الرغم من رواية أئمة الحديث له، إذ لا يخلو أن يكون ما أراد النبي كتابته حديثاً أو قرآناً، وقد ظل النبي ثلاثاً وعشرين سنة يتحدث ويوحى إليه بالقرآن فلم نره أمر بكتابة شيء من الحديث، أما القرآن فلم يكن النبي يقول: «هلموا أكتب لكم» بل كان يخبرهم بنزول الوحي عليه، ويأمر كتبة الوحي بتدوين ما نزل عليه، فإذا كان ما أراد يكتبه قرآناً فلماذا لم يدع كتبة الوحي ليضيفوه إلى القرآن؟ أو لماذا لم يتله على الحاضرين على أنه قرآن كما كان يفعل فيحفظه عنه الصحابة كما كانوا يحفظون عنه القرآن؟ فلا يتأتى لأحد الشك فيه، ولم يكن لعمر حقّ منع الوحي من النزول، ولم ينكر أحد جواز نزول الوحي على النبي في مرضه. أما إذا كان حديثاً فمتى يا ترى أمر النبي بكتابة الحديث، وما الحاجة إلى كتابة هذا الكتاب إذا كان ما فيه هو التأكيد على إمامة علي(رضي الله عنه)؟ ألم يسبق أن نصّ النبي على إمامته يوم الغدير، ومن نسي حديث الغدير أو أنكره على قرب العهد به فهو لما في الكتاب المزمع كتابته أشد نسياناً ونكراناً.

ثم من هو عمر هذا الذي يأمر وينهى ولا يستطيع أحد مخالفته حتى رسول الله يمنعه عمر! من أن يرشد المسلمين إلى أهم أمر من أُمور الدين بعد التوحيد؟!

لقد كان عند رسول الله«صلى الله عليه وسلم» علي، وعبد الله بن العباس، وغيرهما من وجوه بني هاشم، ولم يزد عمر على أن رأى رأيا حين قال: «إن الرجل قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله». فلو كان الأمر من الأهمية بحيث كان ابن عباس يبكي حتى يبل الحصباء كلما ذكر ذلك، لكان وجب أن يأمر رسول الله بإخراج عمر من عنده، ويصر على إملاء ما أراد إملاءه بمحضر ممن

يثق بأمانتهم، ولو كان الأمر متعلقاً بأمر جوهري من أُمور الدين لما جاز لرسول الله أن يعدل عن تبيانه لمجرد اعتراض عمر، وإلاّ لترتب على ذلك أن النبي«صلى الله عليه وسلم»كتم كثيراً مما كان يريد تبليغه خشية عمر وغيره، ولا أظن أن مؤمناً يقول بذلك.

٦ ـ إن ما نسب إلى الإمام علي(رضي الله عنه) بعد تمام البيعة لأبي بكر يدل دلالة صريحة على عدم ثبوت حديث الغدير آنذاك، فإن قول الإمام: «**احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة**». وقوله

---

(٢٨٨) البداية والنهاية لابن كثير ٥: ٢٤٧، السيرة النبوية لابن كثير ٤: ٤٥١.

لأبي بكر: «**أفسدت علينا أمرنا، ولم تستشر، ولم ترع لنا حقاً**» لا يدل إلاّ على أنه كان يرى نفسه أحقّ بالخلافة من أبي بكر وليس ذلك بعجيب، فعلي من عرفه المسلمون ربيب رسول الله، وزوج الزهراء، وأبو الحسنين وأتقى الناس لله، فلا غرو إذن رأى نفسه أحقّ بالخلافة من غيره، ولكن اعتقاد الأحقيّة في الخلافة شيء، وعد استخلاف غيره اغتصاباً لحقه ومروقاً من الدين شيء آخر، فإننا لا زلنا نرى ترأس المفضول على الأفضل في جميع الأزمان، والسلطة كالرزق حظوظ، وحتى في أيامنا ليس انتخاب نائب عن منطقة ـ على فرض حرية الانتخاب ـ دليلا على أن المنتخب هو خير أهل المنطقة.

ثم ما معنى انصراف وجوه الناس عنه بعد موت الزهراء عليها السلام، فإذا كان من قد اجتمع إليه قبل موت الزهراء إنما اجتمع; لأنه آمن بحديث الغدير واعتقد أن البيعة لغيره ضلال لما جاز أن يتغير بموت الزهراء، وإلاّ لثبت أن اجتماعه إلى علي(عليه السلام) لم يكن من أجله هو ولا إيماناً بوجوب إمامته، بل إكراماً للزهراء فلما دعاها ربها إلى جواره انتفى السبب الذي كان يربطه بعلي.

ثم انظر ـ رحمك الله ـ إلى قول الإمام: «**فنظرت فإذا ليس لي معين إلاّ أهل بيتي فضننت بهم على الموت**». كيف يعقل أن أُمة قال الله فيها: (**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**)[٢٨٩] تعلم من أمر دينها أن علياً إمامها لا يجوز العدول عنه إلى غيره، ولا يتم الإيمان إلاّ بإمامته لا يبقى فيهم من ينهى عن المنكر، وأي منكر أعظم من مخالفة صريح أمر النبي والعدول بالخلافة إلى غير مستحقيها حتى لم يبق منهم من يؤيد علياً غير أهل بيته؟ وليتني أعلم فيمَ باع كل هؤلاء الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه مراراً وتكراراً دينهم؟ أمن أجل سواد عيني أبي بكر وعمر فقط أو يكون بغض علي قد بلغ بهم حدّاً هوّن عليهم دخول النار؟

٧ ـ ألاترى تناقضاً بين قولي الإمام: «**لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم**»[٢٩٠]، وبين قوله: «**فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم**»[٢٩١].

فهو(رضي الله عنه) يود مرّة لو يجد أربعين ذوي عزم ليناهض بهم القوم، ومرة يرى وجوب نصرهم ويحشرهم مع أهل الإسلام، أوَ تراه لو وجد أربعين ذوي عزم ثم ناهض بهم القوم

---

(٢٨٩) آل عمران: ١١٠.

(٢٩٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٤٧.

(٢٩١) نهج البلاغة: الرسالة ٦٢.

أما كان ذلك هدماً للإسلام أو ثلماً له، إذن من كان يضمن النصر له، فالأمة مجمعة على أن جيش يزيد كان مبطلا، وكان جيش
الحسين محقّاً، ومع ذلك جاء الباطل وزهق الحقّ! وإذا صح أن مالك بن نويرة قد رفض بيعة أبي بكر; لأنه لم يرَ البيعة إلاّ لعلي، أما تكون الحجة قد قامت بوجود الناصر فلا شك أن مالكاً كان من ذوي العزم الذين كان الإمام يود وجودهم.

ثم كيف يتفق قوله: «فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً»، مع ما ذهب إليه المؤلف الفاضل من تقاعسه عن نصرة الخلفاء وعدم التعاون معهم إلاّ بمقدار؟ فإن كل معاونة باليد أو باللسان نصر للإسلام وأهله، وأي تباطؤ عن ذلك ثلم له.

فلو علم الإمام(رضي الله عنه) أن الإسلام يعزُّ بالعمل الفلاني أو القول الفلاني ثم أحجم عن الفعل أو القول لكان خاذلا للاسلام ولأهله.

ولم أرَ في عيوب الناس عيباً *** كعيب القادرين على التمام

لذلك فأنا أشك في صحة نسبة الأقوال المذكورة للإمام، فأبو الحسن أجل في نفسي من ذلك، ليس هو دون خالد بن الوليد حين قال ـ وقد عزله عمر عن إمرة الجيش ـ : «لم أكن أُحارب من أجل عمر» فلم يكن الإسلام ملكاً لأبي بكر وعمر أو غيرهما حتى يتباطأ أبو الحسن عن نصرتهما.

أما عدم ورود ذكره في الحروب التي جرت على عهد الخليفتين الأولين فلا يدل ذلك على عدم تعاونه معهماً تعاوناً صادقاً تاماً في كل ناحية من نواحي العمل، وإلاّ فأين الحروب التي اشترك فيها عمر وعثمان وطلحة والزبير
في زمن أبي بكر؟ وهل يدل عدم ذكر أسمائهم على عدم معاونتهم له
معاونة صادقة؟

وبعد، فهذه ملاحظات عابرة أحببت أن أُدونها تزجية للوقت، وقد يكون لها أجوبة مقنعة أنا أجهلها.

وأرجو أن تتهيأ لي فرصة الاجتماع بالمؤلف الفاضل الذي أرجو أن تبلّغه إعجابي وتحياتي، فنتوسع فيما أجملته هنا.

واسلم لمحبّك

عبدالله الملاح

الشنّافية ٣ ربيع الثاني ١٣٧٣

نص رسالة الشيخ المظفر

رداً على رسالة الأستاذ الملاح

إلى حضرة الأخ الفاضل عبد الله الملاح المحترم

أهدي تحياتي العاطرة

أطلعني الأخ قرة العين «الغبان» على رسالتكم إليه المؤرخة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٣ هـ فقرأت فيها الأدب الجم، والتواضع المستحب، والرغبة في الركون إلى الإنصاف في القول. وهذا ما كنت أتوقعه بعد أن كان قد عرّفك إليّ «الجواد» من قبل.

ولأجل أن لا تفوتني فرصة التعرف إليك فضلت أن أحرر بنفسي الجواب عن رسالتك، وسامحني إذا تأخرت أياماً اقتضتها طبيعة أشغالنا هذه الأيام.

وقبل كل حديث أحببت أن أذكر للأخ أن كل بحث وسؤال يمكن أن يعقب ويجاب عنه إذا استعمل الأسلوب الخطابي بمهارة، عندما تكون العاطفة تأخذ أثرها في الجدل، غير أني أرجو من الله تعالى أن يعصمني ويعصمك من أن تطلع رأسها خلال هذه الأبحاث التي يجب أن يتبع فيها الحقّ للحقّ.

وعلى ذكر العاطفة فإنك ـ رعاك الله ـ بعدما تفضلت من الثناء العاطر على كتاب السقيفة وصاحبه بما يعبر عن سمو نفسك وأخلاقك ـ قلت: «ولكنه آثر إرضاء عقيدته فلم يلتزم بما أوجبه على نفسه أولا من الحياد التام». صحيح أني لم يظهر على بحثي الأخير الحياد التام، بل ولا الحياد الناقص، ويجب أن أعترف بذلك، ولكن ما حيلتي إذا كان منطق البحث هو الذي ساقني إلى ذلك، فلم أشأ أن أغالط القارئ أو أخادعه فيما توصلت إليه من رأي .

ولو كان البحث قد ساقني إلى الانحراف عن هذا الطريق لما عدوته، وحينئذ أتبع مسلكاً آخر في أسلوب التأليف أو نشره. والله المطلع على السرائر هو الشاهد إذا كان ما أمليته بدافع العاطفة ولو بنحو لا شعوري.

ولا أبرئ نفسي ـ كما قلت في مقدمة السقيفة ـ إن النفس لأمارة بالسوء إلاّ ما عصم الله.

ولا أطيل في المقدمة، فأقول ما عندي باختصار في الأبحاث التي أثرتها.

البحث الأول

١ ـ إنك شككت في صحة حديث الغدير; لأن البخاري ومسلماً لم يروياه في كتابيهما. وإني لملتجئ أن أصارحك أنه لا يضر هذا الحديث المستفيض بل المتواتر أنهما لم يروياه

بشخصهما، لا سيما بعد أن استدركه عليهما الحاكم في المستدرك[٢٩٢]، وأكثر من ذلك صححه على شرطهما، وكذلك في كنز العمال[٢٩٣].

ثم هل تدري ـ يا أخي ـ كم ترك البخاري ومسلم من أحاديث صحيحة على شرطهما استدركت عليهما؟ ويكفي أن تراجع مستدرك الحاكم. والله أعلم لماذا تركا هذا الحديث ونحوه! وأرجو ألاّ تذهب بك الثقة بصحيحي البخاري ومسلم هذا المذهب، حتى تجعل عدم روايتهما الحديث سبباً في الطعن بذلك الحديث. فقد رابني منهما ما يريب كل منصف طالب للحقّ، فإنهما لم يرويا أبداً ولا حديثاً واحداً عن جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام)، ولئن لم يكن إماماً فعلى الأقل هو أوثق وأجل وأعلم فقهاء عصره؟ بل لم يرويا عن أبنائه الأئمة كلهم. وما أقل ما رواياه عن آبائه حتى عن علي أمير المؤمنين(عليه السلام)وهو من تعرف.

هذا كله في وقت قد اكثرا من الرواية عن جماعة كثيرة هم محل الريب بل الطعن ، فضلاً عن المجهولين. ولو وسع الوقت وهذه الرسالة العابرة لذكرت لك العشرات من هؤلاء الرواة. ولا محيص من أن أذكر لك جماعة منهم على سبيل المثال لتعرف أني على حقّ في ما قلت، ولك علي أن لا أنقل إلاّ من علماء ورجال من أهل السنة لتطمئن إلى قولهم:

فمن هؤلاء الرواة: «أحمد بن عيسى المصري» فقد ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب[٢٩٤] والذهبي في ميزان الاعتدال: أن ابن معين حلف عن أحمد هذا أنّه كذّاب[٢٩٥]. ونقل في التهذيب عن أبي زرعة أنه أنكر على مسلم روايته عن أحمد هذا في الصحيح قال: «هؤلاء قوم ـ يعني مسلماً ونحوه ـ أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتشرفون به»[٢٩٦] وقال: «يروي ـ يعني مسلماً ـ عن أحمد في الصحيح ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه...»[٢٩٧]وأشار إلى لسانه، يعني أنه يقول الكذب.

---

(٢٩٢) المستدرك للحاكم ٣: ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ٥٣٣ ٣: ١٠٩ و ٤: ٣٨١ و ٦: ٣٩٠.

(٢٩٣) كنز العمال للمتقي الهندي ٥: ٢٩٠، و ١١: ٦٠٨، و ١٣: ١٠٥ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧، و ١٥٧، و ١٥٨، ١٦٩، ١٧٠.

(٢٩٤) تهذيب التهذيب ١: ٥٦، رقم ١١٥ .

(٢٩٥) تهذيب الكمال للمزي ٣١: ٥٥٧، ميزان الاعتدال للذهبي ١: ٧٢، و ١٢٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١١: ٨٣ .

(٢٩٦) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥: ٢٩، تهذيب الكمال للمزي ١: ٤١٩، ميزان الاعتدال للذهبي ١: ١٢٦.

(٢٩٧) ميزان الاعتدال للذهبي ١: ١٢٦، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١: ٥٧.

ومنهم: «إسماعيل بن عبد الله بن أويس» فقد نقل في هذين الكتابين المتقدمين ـ أعني التهذيب والميزان ـ: «إن ابن معين قال عنه: لا يساوي فلسين[٢٩٨]. وقال أيضاً: هو وأبوه يسرقان الحديث»[٢٩٩] ونقلاً غير هذا من الطعون الشديدة فيه.

ومنهم: «عبد الله بن صالح المصري» طعن فيه في التهذيب والميزان، نقلاً عن ثقاة العلماء بأنه يكذب، وليس بشيء، وليس بثقة، وقال في الميزان: «روى عنه البخاري في الصحيح، ولكنه يدلسه فيقول حدثنا عبدالله ولا ينسبه»[٣٠٠] فانظر واعجب!

ومنهم: «عمران بن حطان السدوسي» الخارجي المعروف، وقد روى عنه البخاري[٣٠١] البخاري[٣٠١] وقد أكثر علماء الرجال من الطعن فيه، وهو المادح لابن ملجم بقوله المشهور:

يا ضربة من تقي ما أراد بها *** إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضوانا[٣٠٢]

ومنهم: «عنبسة بن خالد» الذي كان على خراج مصر، وكان يعلق النساء بالثدي، فقال عنه يحيى بن كثير كما في التهذيب[٣٠٣] والميزان: «إنما يحدث عنه مجنون أو أحمق لم يكن موضعاً للكتابة عنه»[٣٠٤].

ومنهم: «محمد بن سعيد» الكذاب المشهور الذي صلبه أبو جعفر على الزندقة، قال في الميزان: «روى عنه ابن عجلان والثوري ومروان الفزاري وأبو معاوية والمحاربي وآخرون، وقد غيروا اسمه على وجوه ستراً له وتدليساً لضعفه»[٣٠٥] إلى أن قال أحد العلماء: «قلبوا اسمه على مئة اسم وزيادة قد جمعتها في كتاب»[٣٠٦] ثم قال في الميزان: «قد أخرج عنه البخاري في مواضع وظنه جماعة»[٣٠٧].

ومنهم: «هشام بن عمار» خطيب دمشق ومحدثها وعالمها، قيل عنه: إنه حدث بأربعمئة حديث لا أصل لها[٣٠٨] وقيل عنه غير ذلك.

---

(٢٩٨) تهذيب الكمال للمزي ٣: ١٢٨، وميزان الاعتدال للذهبي ١: ٢٢٣.

(٢٩٩) ميزان الاعتدال للذهبي ١: ٢٢٣.

(٣٠٠) ميزان الاعتدال للذهبي ٢: ٤٤٢.

(٣٠١) البداية والنهاية لابن كثير ٧: ٣٦٤ و ٩: ٦٤.

(٣٠٢) البداية والنهاية لابن كثير ٧: ٣٦٤ و ٩: ٦٤. الإصابة لابن حجر العسقلاني ٥: ٢٣٢.

(٣٠٣) تهذيب الكمال للمزي ٢٢: ٤٠٥، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٨: ١٣٧، وميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٢٩٨ .

(٣٠٤) ميزان الاعتدال للذهبي: ٣ / ٢٩٨.

(٣٠٥) ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٥٦١.

(٣٠٦) كتاب المجروحين لابن حبان ٢: ٢٤٨.

(٣٠٧) ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٥٦٣، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢: ٧٩.

(٣٠٨) ميزان الاعتدال للذهبي ٤: ٣٠٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١١: ٤٧.

ومنهم... ومنهم... وما أدري ماذا أحصي لك من رواة الصحيحين على هذه الشاكلة. قيل لمسلم ـ كما في التهذيب[٣٠٩] والميزان بترجمة سويد بن سعيد الهروي ـ : «كيف استجزت الرواية عن سويد؟ فقال: ومن أين آتي بنسخة حفص بن ميسرة!»[٣١٠].

بالله عليك، أيصلح هذا عذراً في الرواية عن الضعفاء ممن اشترط على نفسه أنه لا يروي إلاّ عن ثقة مأمون، وعند جعفر بن محمد الصادق وأبنائه وآبائه من العلم والحديث ما طبق الخافقين وما يغنيه عن أمثال

سويد وحفص؟ أفلا يساوي أهل البيت(عليهم السلام) عنده أمثال أولئكم الضعفاء المطعون في صدقهم؟

بالله عليك، أيأخذ الإنسان المؤمن الموقن دينه من هؤلاء الرواة وأمثالهم ويوثقهم ثم يترك آل البيت! أي عذر يتخذه الإنسان يلاقي به ربه يوم الحساب إذا كان ممن يعتقد بالله وبيوم الجزاء، ويريد مخلصاً أن يخلص إلى الحقّ الصريح، إلاّ إذا أراد أن يخادع نفسه أو يداهن في دينه؟

٢ ـ وأما قولك: «إن في سند الحديث من طعن فيه» فأظن يكفينا مراجعة الجزء الأول من كتاب الغدير لنعرف أن الطعن مهلهل، لا سيما بعد أن نعرف أن الحديث ليس له سند واحد يبقى مجال معه للطعن، بل هو مستفيض إن لم يكن متواتراً، على أنه قد روى بسند صحيح على شرط الشيخين مسلم والبخاري كما نقلت لك عن مستدرك الحاكم وكنز العمال.

٣ ـ وأما حديثكم عن تدوين الحديث عامة كالقران، فإن صريح القول فيه عندي الذي أدين به ربي ولا أغالط نفسي، أنّه ثبت من طرق الطرفين الصحيحة[٣١١] التي لا ريب فيها أن نبينا الأكرم(صلى الله عليه وآله) قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[٣١٢].

فقد قرن الهداية «أبداً» بالتمسك بهما معاً، لا بالتمسك بواحد منهما، فكل حديث لا يرجع إلى الثقل الثاني لا أجد مجالا للتمسك به، إلاّ إذا كنت لا أفهم الكلام العربي المبين أو أغالط نفسي.

---

(٣٠٩) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤: ٢٤٢.

(٣١٠) ميزان الاعتدال للذهبي ٢: ٢٥٠.

(٣١١) مسلم قد رواه في صحيحه في فضائل علي من عدة طرق إذا كنت لا تصدق إلاّ بمسلم، راجع صحيح مسلم ٧: ١٢٣. أما البخاري فلم يروه ولكن الحاكم استدركه عليه ٣: ١٠٩ .

(٣١٢) راجع رسالة حديث الثقلين، نشر مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية.

دقق النظر ـ يا أخي ـ في هذا الحديث الجليل تجد ما يدهشك في مبناه ومعناه، فما أبعد المرمى في قوله: «لن تضلوا بعدي أبداً» ولكن بشرط إذا تمسكنا بهما «بهما» لا بواحد منهما فقط. وما أوضح المعنى في قوله: «لن يفترقا» فمن فرق بينهما أيجد الهداية يا تُرى؟

وعلى هذا نستطيع أن نتنبه لماذا لم يأمر(صلى الله عليه وآله) بتدوين الحديث كالقرآن، فقد كفاه أنه ترك لنا الثقل الثاني الذي هو عدل القرآن الكريم حسب تعبيره، وأمر بالتمسك به مقروناً بالتمسك بالثقل الأول «القرآن» فهو الذي يكفل لنا دين النبي وقوانينه من وقوع الضلال فيها أبداً «أبداً» ما إن تمسكنا به مع القرآن، وهو الذي يبين لنا كل ما أُجمل في القرآن، وما نزل من أحكام، وما جاء من قوانين، لا الحديث.

ولا يبقى بعد هذا مجال لمن قال أو يقول: «حسبنا كتاب الله» فإنه لو كان «حسبنا» وفيه الكفاية لما قرنه النبي بعدله الثقل الثاني. أليس كذلك يا قرة عيني؟

وأستطيع أن اخلُص من هذا الكلام إلى موافقتك «موافقتك أنت» أنه لا يصح الاعتماد على الحديث; لأنه ليس بعدل للقرآن، وإلاّ لو كان الحديث المعمول به عند الناس طريقاً إلى إثبات الوحي الإلهي لكان النبي يأمر ـ كما قلت ـ بتدوينه كما أمر بتدوين القرآن. بل أزيدك بأنه لم يقرن(صلى الله عليه وآله) الحديث بالقرآن، ولم تأت بذلك رواية معتبرة ولا آية، بل أكثر من ذلك قد أخبر عن كثرة الكذابين عليه بعده وحذرنا منهم.

وهنا أُعيد كلامك السديد، فأقول معك: «أفيمكن أن يبنى دين موحد على حديث يصدقه أناس ويكذبه آخرون». إذاً فليسقط (الحديث) من اعتبارنا جملة، ولكنا إنما نستدل به لنتخذه حجة على من يراه حجة عنده من باب الزام الخصم بما يعترف به، فإن تنازل الخصم عن حجية الحديث وأنكره جملة، قلنا له: بماذا تثبت تفاصيل الأحكام وخصوصياتها، فإن القرآن فيه المجمل والمبين والمتشابه والمحكم والعام والخاص والناسخ والمنسوخ، وليس فيه تفاصيل الأحكام وخصوصياتها، فهذه الصلاة ـ مثلا ـ من أين تعرف أوقاتها وفرائضها وركعاتها وأجزائها وشرائطها ومقدماتها وما يتصل بها من أحكام لا تحصى؟

فهل ترجع إلى اعتبار الحديث مرة أُخرى؟

أم تلتجئ عندئذ إلى الاعتراف بالثقل الثاني الذي أرجعنا إليه النبي(صلى الله عليه وآله)مع القرآن.

أم ماذا؟

٤ ـ قولك سدد الله قولك: «لا يعقل أن يترك أمرها ـ أي الخلافة ـ إلى حديث كحديث الغدير».

فيا قرة العين، ليس الأمر منحصراً بحديث الغدير حتى يتم استغرابك، فكم هي الأحاديث والآيات كما قرأت بعضها في السقيفة، وهي يؤيد بعضها بعضاً، ويفسر بعضها بعضاً إذا كان الواحد منها لا يكفيك.

أما وصفك لحديث الغدير بأنه «لا تكاد الصحابة تسمعه حتى ينساه أكثرهم، ويذهب في تأويله الآخرون مذاهب مختلفة» فإني أجلك من هذا الكلام، فإنه ما على النبي من ضير أن تنسى حديثه الصحابة أو تتأوله، بل ترك أمر الخلافة إلى الصريح الفصيح من الكلام وبلغهم، وإذا كانوا نسوه فالعيب فيهم لا في الحديث، على أنا لا بد أن نقول: إنهم تناسوه لا نسوه، ومن أين علمنا بأنهم نسوه.

وأما الذين ذهبوا المذاهب المختلفة في تأويله فأولئك قوم من المتأخرين، وليس هم من الصحابة كما يشعر به قولك، وذلك لما ضاقوا ذرعاً في الطعن في سنده فاضطروا لتأويله بالتأويلات التي تعرفها.

٥ ـ وأما آية (**إنما وليكم الله...**) فصحيح ما قلت فيها ـ على ما أعتقد ـ أنه لم يعهد التعبير في الكتاب العزيز عن المفرد بالجمع. وأزيدك أنه لو كان المراد التعبير بالجمع عن المفرد لقال: «الذين أقاموا... وآتوا...» والتعبير المضارع «يقيمون... ويأتون..» دليل على أن المقصود بها قاعدة كلية. وبتعبير منطقي ـ تعرفه إذا كنت درست علم المنطق ـ أن هذه قضية حقيقية، معناها: أن كل من فرض فيه أنه وقع منه هذا العمل أو يقع فهو ولي للمؤمنين ولاية كولاية الله ورسوله، لا قضية شخصية مشاربها إلى شخص أو أشخاص مخصوصين موجودين في الخارج، وإلاّ لوجب أن يقول بصيغة الماضي أقاموا وآتوا.

وعليه، فالمقصود بالآية الكريمة أن كل مؤمن يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، وهو في حال ركوعه فهو له هذه الولاية العامة التي هي كولاية الله ورسوله. وعلى هذا تكون الآية كبرى كلية لا يتألف منها وحدها القياس المنطقي ولا تنتج شيئاً إلاّ إذا عرفنا الصغرى لها، ولا يمكن الاستدلال بها وحدها مجردة بدون ضم الصغرى لها، وليس منطوقها إلاّ كمنطوق القوانين العامة، مثل أن يقول القانون: (كل من يحمل الشهادة الحقوقية له الحقّ أن يعين حاكماً) فإن هذا القانون لا ينفعنا في معرفة الأشخاص الذين يحملون الشهادة، بل لا بد من الخارج أن نعرفهم بأشخاصهم لنعطي لهم هذا الحقّ.

بهذه المقدمة نخلص إلى معرفة وجه الاستدلال بالآية على «ولاية علي» وذلك بضميمة الصغرى أي بضميمة معرفة نزولها، وقد ثبت أنها نزلت في «علي»[٣١٣] عندما تصدّق بخاتمه، وهو في حال ركوعه، فتشخصت هذه القاعدة الكلية فيه باعتبار أنها نزلت فيه. ولم يعهد من غيره من الصحابة من آتى الزكاة وهو راكع لا قبله ولا بعده، فانحصر هذا الكلي في فرد واحد بحكم نزول الآية فيه.

وأما الحكمة في التعبير بهذه القاعدة الكلية، فلبيان أن علياً بالاستحقاق نال هذه المنزلة من الولاية لصدور هذا العمل منه الذي يعطي له هذا الحقّ، والمفروض أنه لم يقع من غيره فتنحصر فيه هذه الولاية من دون باقي الصحابة.

٦ ـ أما آية «المباهلة» فأظن أن ما ذكرته عنها ستتراجع عنه عندما تعيد التأمل فيه، فإنه قول غريب منك مع ذكائك وفطنتك! لأنه واضح، ليس المقصود من أنه نفسه أنه هو هو على وجه تبطل الاثنينية حتى يترتب عليه أن لا يجوز أن يتزوج علي ببنت محمد(صلى الله عليه وآله) باعتبار أنها تكون ابنته أيضاً، فإن هذا لا يتوهمه عاقل، ولا يتوقف عليه الاستدلال، فإن محمداً محمد، وعلياً علي، هما شخصان اثنان أحدهما ابن عم الآخر، وأحدهما ولد قبل الآخر ومات قبله، ولكل منهما مميزاته الشخصية التي تختلف عن مميزات شخصية الآخر، بل المقصود أنه نفسه تنزيلا، أي أنه كنفسه وذلك مبالغة في تقاربهما واتحادهما في كثير من الأحكام المنزلة. وذلك يشبه قول الشاعر في مبالغته عن اتحاده مع حبيبه:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا *** نحن روحان حللنا بدنا

فإذا أبصرتني أبصرته *** وإذا أبصرته أبصرتنا[٣١٤]

في البحث الثاني

قلت: «إذا صح أن النبي(صلى الله عليه وآله) قد نص على الأئمة الاثني عشر بعد أن فقد ابنه إبراهيم».

---

(٣١٣) شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني الحنفي: ١ / ٢٢٣، المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي: ٢٢٨، والمعجم الأوسط للطبراني ٦ / ٢١٨، ونظم درر السمطين للزرندي: ١٣٩، الدر المنثور: ٢٩٣/٢، فتح القدير للشوكاني: ٥٣/٢، تفسير الطبري: ١٨٦/٦، زاد المسير لابن الجوزي: ٣٨٣/٢، تفسير القرطبي: ٢١٩/٦

ـ ٢٢٠ ، أسباب النزول للواحدي: ١٤٨، التفسير الكبير للفخر الرازي: ٢٠/١٢ ـ ٢٦، الصواعق المحرقة لابن حجر : ٢٤، مسند أحمد: ٣٨/٥ .

(٣١٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٢: ٣٩٧ .

لا يا أخي، لم يدّع أحد أن النص على الأئمة كان بعد فقد إبراهيم ولم يصح فيه حديث، فمن أين جئت بهذا؟ ولا بأس أن ألفت نظرك إلى أن هناك آية قرآنية أخرى نظيرة التي ذكرتها وهي قوله تعالى: **(قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى)**[٣١٥] فماذا تقول فيها[٣١٦]؟

وهلاّ تدري أن النبي لما نزلت هذه الآية **(وأنذر عشيرتك الأقربين)**[٣١٧]جمع عشيرته واستنصرهم، وجعل لناصره أن يكون أخاه ووصيه ووارثه وخليفته من بعده، وكان علي صبياً فأجابه دونهم، فقال في حقه: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا**» فخرجوا يتضاحكون من تأميره هذا الغلام على شيوخ قومه وفيهم أبوه[٣١٨].

بالله عليك كم سبقت هذه الواقعة في الزمن مولد إبراهيم. وتأمل في صبي لم يبلغ الحلم يقال له هذا القول من نبي لا يقول إلاّ عن وحي. أهذا جد أم هزل؟! تأمل في هذا، وحكّم وجدانك، وأعرضه على إنصافك، وأوّله ما شئت أن تأوله... فإنك لا محالة ستجد هذا الصبي أكبر من أن يقاس إلى الناس وقد
أمّر من يومه ذاك في مبدأ البعثة، ثم فكر في قول من يقول إنه لا قيمة
لإسلامه يومئذ، وهو لم يبلغ الحلم كم يبلغ من درجة الإنصاف، وقول
العدل وقوة الحجة.

في البحث الثالث

١ ـ ذكرت أن الأنصار ساعة الاحتضار كانوا مجتمعين في السقيفة، وجعلت دليلك مجيء معن وعويم إلى دار النبي لإخبار أبي بكر وعمر. ولكن الدعوى منك غريبة لا شاهد لها من التأريخ، والدليل أغرب! لأنه في ساعة الاحتضار كان أبو بكر في السنح، وما جاء إلى المدينة إلاّ بعد أن بلغه وفاة النبي، فجاء إلى دار النبي فكشف عن وجهه (صلى الله عليه وآله) على ما ذكره بعض المؤرخين[٣١٩]، ثم ذهب إلى المسجد حيث وجد عمر يخطب الناس بأن

---

(٣١٥) الشورى: ٢٣.

(٣١٦) وما ذكرت أنها آية فلا وجود لها بنصها، وإنما بمضمونها آيات نزلت في نوح وهود وصالح وشعيب ولوط(عليهم السلام) . والنازلة على لسان نبينا إنما هي آية القربى وآية أخرى في سبأ ٤٧ **(قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجري إلاّ على الله)** وهما يفسر إحداهما الأخرى ويدلان على أنه(صلى الله عليه وآله) سأل أجراً هو المودة في القربى، ولكنه للمسلمين أي نفعه لهم.

(٣١٧) الشعراء: ٢١٤.

(٣١٨) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢١١، وكنز العمال للمتقي الهندي ١٣: ١٣٣، وشواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ١: ٤٨٦، وتاريخ الطبري ٢: ٦٣ .

(٣١٩) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢ / ٣٧ ـ ٤٠، وتاريخ ابن خلدون ٢: ٦٣ .

النبي لم يمت، ومن المسجد بعد أن هدأت سَورة عمر ذهبوا إلى دار النبي، ولا بد أن الأنصار حينئذ انسلوا إلى سقيفتهم.

٢ ـ استغربت من الأنصار أن يتنكروا للنص على علي، ولكن اعتقد ـ يا عزيزي ـ لو أنك رجعت إلى ما ذكرته في السقيفة عن دوافعهم على تنكّرهم لكان لك مقنعاً كافياً.

وأما قولك: «فقد كان الأولى أن لا تغيب عن فطنة رسول الله وهو المؤيد بالوحي فلا يأمر بأمر أُمته يعلم سلفاً بأنهم لا يطيعونه فيه فيعرّضهم بذلك إلى غضب الله...».

فإني أقول: كيف يغيب عن فطنتك قوله تعالى: **(فإن تولوا فانما عليك البلاغ المبين)**[٣٢٠]، وقوله: **(إن أنت إلاّ نذير)**[٣٢١] وقوله: **(فلا تذهب نفسك عليهم حسرات...)**[٣٢٢] وأمثال ذلك في القرآن كثير. وفي الحقيقة أن الرسول عليه أن يبلّغ الأمر الإلهي وليس عليه أن لا يطيعه الناس. ولا يصح أن يتنازل عنه لمجرد أنه يعلم سلفاً أنهم لا يطيعونه، وإلاّ لوجب أن يترك كثيراً من الأحكام أو كلها، لأنه يعلم سلفاً أنهم ـ كلهم أو بعضهم لا فرق ـ لا يطيعونه. ومن المواقع التي يعلم سلفاً أنهم لا يطيعونه فيها ومع ذلك بلّغها قوله تعالى: **(يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة)**[٣٢٣] فإنه أجمع المفسرون وأهل الحديث أنه لم يعمل بهذا الحكم إلاّ علي (عليه السلام)[٣٢٤].

يا عزيزي، إن الله تعالى يقول: **(وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)**[٣٢٥] ثم يقول عن المؤمنين بالخصوص **(وما يؤمن أكثرهم بالله إلاّ وهم مشركون)**[٣٢٦] فإذا كان تعالى يعلم سلفاً، ورسوله يعلم سلفاً أن الناس أكثرهم لا يؤمنون، وإن آمنوا فأكثرهم في إيمانهم مشركون، فيكون ـ على قولك ـ إرسال الرسل وتبليغ الأحكام للناس من قبلهم تعريضاً لأكثر الناس وأكثر المؤمنين منهم إلى غضب الله، وتذهب جهود الرسل في هدايتهم سدى.

---

(٣٢٠) النحل: ٨٢ .

(٣٢١) الفاطر: ٢٣ .

(٣٢٢) فاطر: ٨ .

(٣٢٣) المجادلة: ١٢.

(٣٢٤) هذا الحديث مما ترك روايته البخاري ومسلم أيضاً، واستدركه عليهما الحاكم على شرطهما (٢:٤٨٢) مع الإجماع على نقله فلماذا تركه الشيخان؟.

(٣٢٥) يوسف:١٠٣.

(٣٢٦) يوسف: ١٠٦.

أهذا هو المنطق يا قرة عيني؟ أيترك الله دينه وأحكامه لسواد عيون الناس; لأنه يعلم سلفاً أنهم يعصونه؟ لا يا أخي، إن الحقّ يجب أن يبين والحكم يجب أن يوضح، سواء أطاع الناس أم عصوا، وما على الرسول إلاّ البلاغ.

في البحث الرابع

قلت عن بعث أسامة: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم، وهذا التدبير أشبه بتدبير الضعفاء».

وأقول: نحن بعد أن تثبت عندنا النصوص على عليّ فإنّا نعرف كيف لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم، فقد بين وأوضح وكرر وأكد، ولكنه بعد أن اتّضح لديه أن كل هذه التأكيدات والبيانات ستخالف على كل حال، وأن هناك جماعة سوف لا تطيع الأمر في علي فأراد أن يبعدهم عن المدينة بهذه الطريقة. وليس هذا من تدبير الضعفاء، بل من التدبير الحكيم بعد أن نعرف ملابسات الواقعة كما أوضحناها في كتاب السقيفة.

نعم، نتصوره من تدبير الضعفاء إذا نحن أنكرنا تلك النصوص على علي وتصريحات النبي في حقه، وأنكرنا أن المسلمين يوم الغدير سلموا عليه بإمرة المؤمنين. نعم، إذا أنكرنا تلك النصوص جملة، وتصورنا أن النبي أراد البيعة لابن عمه سراً فدبر ذلك التدبير الخفي لإبعاد خصومه فلا نتصور النبي حينئذ - وحاشاه - إلاّ جباناً ضعيفاً يريد أن يخاتل المسلمين في ابن عمه. ولكن - يا أخي - كل هذا التدبير إنما يكون مقبولا حكيماً إذا كان قد وقع بعدما أعلن أمر ابن عمه فلم تنفع معهم كل تلك التوصيات، وعلم إصرارهم على المخالفة فأرسل هذا البعث، وإن لم ينفذوه فقد أقام به الحجة البالغة عليهم، وإلاّ فلماذا خالفوا أمره فيه، ولماذا تباطؤوا واعترضوا على تأمير أسامة؟ وقد بسطنا كل ذلك في كتاب السقيفة.

ولا يشك التاريخ في وقوع البعث، ولا في تأخر المبعوثين عن تنفيذه، ولا في تألم النبي منهم وغضبه عليهم وإصراره عليه مرة أخرى. ولا يصح تفسير ذلك بغير ما ذكرنا إلاّ إذا كنا ننكر النصوص على علي جملة، فهذا أمر آخر، ولا كلام لنا مع هذا المنكر فإن مثله لا يستطيع أن يستسيغ هذا التفسير قطعاً.

أما تقديرك أن جيش أسامة هذا لو رجع بعد أن يفتح وقد وجد الأمر قد تم لعلي قد ينتقض فيحارب من في المدينة، فهذا احتمال من الجائز أن يقع وأن لا يقع، ولكن لو وقع منهم فإنهم يكونون كأهل الردة الخارجين على إمام زمانهم يحاربون، وتكون الحجة عليهم لا سيما مع

سبق النصوص، وبيعتهم لعلي يوم الغدير، ولم يبق مجال للتأويل أو تجاهل النص على علي بعد تمام البيعة له.

في البحث الخامس

إنك تشك في صحة حديث الكتاب الذي أراد النبي أن يكتبه.

وأنا أقول: لا مجال لهذا الشك بعد ثبوته برواية أهل الحديث والتاريخ والتفسير. ولا بد من التسليم به بعد أن كان متواتر النقل أو في حكم المتواتر. وأما ما ذكرت من سبب الطعن فيه، ففيه كثير من فضول القول فيما يتعلق باحتمال أنه كان قرآناً فإنه ليس مجال لهذا الاحتمال، ولا يتصوره أحد، بل هو كتاب أراد أن يسجله للمسلمين لئلاّ يضلوا بعده فأبوا لأنفسهم هذه النعمة. وكونه بادرة لم يسبق لها مثيل منه(صلى الله عليه وآله) فهو صحيح، ولكن لا يوجب ذلك إنكاراً للحديث، وهل تعجب من النبي أن يصنع شيئاً لم يسبق له نظير لا سيما وأنها بادرة تقع في أُخريات أيامه قصد بها أن يفارق أُمته عن شيء يسد عليهم باب الخلاف والضلال. إن النبي أعظم من أن تستكثر عليه مثل هذه البادرة.

وأما قولك: «ثم من هو عمر هذا الذي يأمر وينهى ، ولا يستطيع أحد مخالفته» فهذا صحيح، ولكن عمر لم يمنعه بقوة سيف أو سيطرة على المسلمين أو على النبي، وإنما منعه لأنه ألقى شبهة تثير الخلاف مدى الدهر، وهي أن النبي كان يهجر، أو غلبه الوجع، ما شئت فعبر، وأقل الناس يستطيع أن يصنع ذلك لا سيما إذا وجد أعواناً وأنصاراً، وبالفعل قد وجد عمر أُولئك الأعوان، إذ رأينا المسلمين الحاضرين قد اختلفوا على فرقتين، فبطل مفعول الكتاب الذي كان المقصود منه أن لا يضلوا بعده أبداً، كيف وقد صار هو نفسه موضوعاً للنزاع والجدال، والنبي حاضر بينهم وأمام عينيه حتى أغضبوه وقال: «**قوموا عني، ولا ينبغي عند نبي نزاع**»[٣٢٧]. ولا يريد النبي أن ينفذ مثل هذا بقوة السيف أو العشيرة فإن طبيعة الموضوع تأبى ذلك; لأن هذا يزيد في الخلاف ويعقّده.

نعم، صحيح قولك: «ولم يزد عمر على أن رأى رأياً حين قال: إن الرجل قد غلبه الوجع...» ولكن هذا الرأي لابد أن يحول دون تنفيذ الكتاب; لأن طبيعة الموضوع تقتضي أن يحول هذا الرأي دونه كما قلنا، فنعرف السر في عدوله(صلى الله عليه وآله) عن تنفيذ الكتاب، ونعرف كيف جاز له العدول عنه.

---

(٣٢٧) صحيح البخاري ٤: ٣١، ٥: ١٣٧، باب مرض النبي(صلى الله عليه وآله) ووفاته، «تنازع» بدل «نزاع»، مسند أحمد: ٢٢٢/١

وما أدري أي أمر جوهري أعظم من كتاب يؤمّن الناس من الضلال أبداً، وهل المقصود من الدين شيء فوق هذا، حتى تقول أنت: «ولو كان الأمر متعلقاً بأمر جوهري من أمور الدين...».

وبذلك البيان تعرف يا أخي مدى قولك بالأخير «وإلاّ لترتب على ذلك أن النبي(صلى الله عليه وآله) كتم كثيراً مما كان يريد تبليغه خشية عمر وغيره، ولا أظن مؤمناً يقول بذلك» فإني أكرر القول بأن النبي إنما عدل عنه - لا خشية من عمر وغيره - ولكن الشبهة التي أثارها وتقبلها بعض الحاضرين بالفعل فاختلفوا بحضوره لا تبقي مجالا للكتاب; لأنه - بالعكس - سيكون سبباً للضلال والخلاف أبد الدهور بعد أن كان المقصود منه تأمين البشر من الضلال، فلا بد أن يعدل عنه روحي فداه، ولا ينفع معه التدبير بإخراج عمر ولا أي تدبير آخر حتى بقتله كما تقول; لأن الشبهة قد وقعت رضوا أم أبوا، وكل قول وفعل حينئذ من النبي بعد هذا يكون موضعاً لهذه الشبهة بأنه من الهجر وغلبة الوجع. وحقّ لابن عباس وغير ابن عباس بعد هذا أن يبكي ويبكي، بل حقّ له أن تتفطر كبده ألماً لفوات هذه النعمة الكبرى التي لا تعادلها نعمة، مهما كان مقصود النبي من ذلك البيان الذي لا يضلون بعده أبداً، سواء كان هو النص على علي أو على أي شيء آخر.

ونحن رجحنا أن يكون المقصود هو النص على علي للدلائل والإشارات التي ذكرناها في كتاب السقيفة، ومن جملتها قول عمر: «حسبنا كتاب الله»[٣٢٨]الذي هو صريح في أن ما يريد أن يبينه النبي هو عدل للقرآن، ويسرع إلى أذهاننا حينئذ حديث الثقلين، وأنه هو المستهدف في البيان والمنع منه.

ثم إنك تسأل عن الحاجة إلى الكتاب بعد نص الغدير وغيره، فإن الحاجة إليه ما كان يستشعره النبي من عزم جماعة على تجاهل تلك النصوص كما وقع فعلا.

وأما قولك: «ومن نسي حديث الغدير وأنكره على قرب العهد به فهو لما في الكتاب المزمع كتابته أشدّ نسياناً ونكراناً» فإني لم أستطع فهمه، ولم أعرف فيه وجه كون الكتاب أشدّ نسياناً، فإن ما هو مكتوب أثبت مما ينقل على الأفواه، وكيف يتطرق إليه النسيان أو النكران وهو حجة ثابتة مكتوبة،

على أنه لو وقع يكون أقرب عهداً إلى الناس من حديث الغدير لو كان بعد العهد هو السبب في النسيان أو النكران، كما أردت أن تقول.

---

(٣٢٨) صحيح البخاري ١: ٣٢، كتاب العلم ، و٤: ٥، كتاب قول المريض: قوموا عنّي، صحيح مسلم ٥: ٧٥، آخر كتاب الوصية، مسند أحمد ٤: ٤٥٦، ح٢٩٩٢ بسند صحيح.

في البحث السادس

١ ـ قلت: «إن ما نسب إلى الإمام... يدل دلالة صريحة على عدم ثبوت حديث الغدير».

وأنا استميحك عذراً إذا قلت لك: إن كلامك هذا غير فني، فإن ما ذكرته من قولي الإمام: «**احتجوا بالشجرة...**» و «**أفسدت علينا...**» لا معنى لأن يقال فيه إنه يدل دلالة صريحة على نفي الحديث; لأنه لا دلالة لفظية فيه على ذلك، وأقصى ما يمكن ادعاؤه أنهما يدلان بالدلالة العقلية على نفيه باعتبار أنه ترك الاستدلال بحديث الغدير في موقع كان الأولى أن يستدل به، فعدوله عنه دليل على عدم ثبوته، وإلاّ لاستدل به. وهذه الدلالة لا تسمى دلالة صريحة.

ونحن ننكر عليك حتى هذه الدلالة العقلية; لأنه لم يكن في موقع الاستدلال بحديث الغدير حتى يكون تركه دليلا على عدم ثبوته في القول الأول; لأنه جاء احتجاجاً على من احتج باستحقاق الخلافة بالقرابة من الرسول، فقال لهم: «إذا كان ذلك سبباً للاستحقاق فمن كان أكثر قرابة وأقرب فهو أولى بالاستحقاق». والتشبيه بالشجرة والثمرة من التشبيهات البديعة في الباب ،فإنه لبيان أولوية الاستحقاق للأقرب; لأنه هو الثمرة التي هي أولى من أصل الشجرة بالاستفادة منها، بل الثمرة هي الغاية المقصودة من الشجرة. وليس هذا مورداً لذكر النص; لأنه من باب النقض على المستدل بحجته.

وأما القول الثاني فعلى تقدير صحة نقله فإن قوله: «لم ترع لنا حقاً» كلام عام يجوز أن يراد به النص، ويجوز أن يراد مطلق الحقّ الذي صورته في كلامك. وهذا التصوير الذي ذكرته وأطنبت فيه ليس في كلام الإمام دلالة عليه، وإنما هو من اجتهاد الكاتب حينما تخيل أن الإمام لا نص عليه، فلابد أن تكون احتجاجاته وشكواه ناشئة من اعتقاده بالأحقية.

٢ ـ تحدثت عن قصة انصراف الناس عنه بعد موت فاطمة، فإنه كلام غريب! فإنه لا ربط له بقصة النص، وإنما تلك القصة ترتبط بقصة التجاء الإمام إلى مسالمة القوم بعد الانصراف عنه.

٣ ـ تقارن بين قول الإمام: «فنظرت فإذا ليس لي معين...»[٣٢٩] وبين آية (**كنتم خير أمة..**) لتستدل من الآية على تكذيب نسبة هذا القول إليه. وأزيدك أنك بهذا الاستدلال تستطيع أن تكذب كثيراً من الأحاديث النبوية، مثل أحاديث الحوض ونحوها الدالة على ارتداد أصحابه بعده، وتبدلهم ورجوعهم القهقرى، والمروية في الصحاح[٣٣٠].

---

(٣٢٩) نهج البلاغة: الخطبة ٢٦.

(٣٣٠) صحيح مسلم ٨: ١٠٧، السنن الكبرى للنسائي ٥: ٤٥ ، مسند أحمد بن حنبل ٥: ١٨٢ .

غير أني أحيلك على كتب التفسير لمعرفة مدى دلالة هذه الآية. وما علينا من كتب التفسير! لننظر بأنفسنا إلى مدى دلالة هذه الآية على المقصود:

إن دلالتها تكمن في كلمة (**كنتم**) فإن كانت على ظاهرها من دلالتها على الماضي المنقطع بمعنى أنهم كانوا فيما مضى خير أمة ثم لم يستمر ذلك لهم، فلا ينافيها أن تكون الأمة قد انقلبت بعد الرسول على الأعقاب، لأنه قال: (**كنتم خير أمة**) ولم يقل: أنتم خير أمة أبد الدهور.

ولكن بعض المفسرين أوّل معنى (**كنتم**) فقال: إنها للماضي الاستمراري مثل قوله تعالى: (**وكان الله غفوراً رحيماً**)[٣٣١] وأنا شخصياً كذلك أفهم هذا المعنى من الآية، غير أن الذي يشكل علينا أن المسلمين لم يكونوا في جميع عهودهم على ما تصف الآية الكريمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، لا سيما في مثل عهودهم الحاضرة التي لم يبق فيها من المعروف حتى رسمه، فضلا عن أن يكون كلهم من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر. هذا هو الواقع المرير الذي لا سبيل لنا إلى إنكاره والمكابرة فيه، فكيف نتصور انطباق الآية على عهودنا وأمثالها؟

وعليه، فليس الإشكال يخص الأمة الإسلامية في أول عهودها بعد النبي، بل في جميع عهودها الغابرة والحاضرة، فكيف نستطيع التوفيق بين واقع أمتنا المحزن وبين دلالة الآية على امتداح هذه الأمة وتفضيلها على سائر الأمم; لأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ كيف التوفيق يا ترى؟.

والذي يخطر في بالي من الجواب على ذلك أحد أمرين:

الأول: وهو الأرجح عندي ـ : أن الآية قد تقدمتها آيات أخر ذكرت وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن هذا التشريع كما يبدو منها أنه من مختصات المسلمين المخاطبين بهذا الوجوب على أن يتولى بعضهم هذا الأمر، ثم ذكرت نهي المؤمنين عن أن يتفرقوا ويختلفوا من بعد أن جاءتهم البينات، فتبيض وجوه بعض وتسود وجوه آخرين، ثم قال: (**كنتم خير أمة...**)لبيان أنه لما كانوا خير الأمم لا ينبغي أن يختلفوا، وسر أنهم خير الأمم; لأنه قد شرع لهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس المقصود الإخبار عن أنهم كلهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، لا سيما أن المخاطب بالوجوب بعض المسلمين على نحو الوجوب الكفائي (**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف...**).

---

(٣٣١) تفسير الثعالبي:٢ / ٩٢، أحكام القرآن للجصاص: ٢ / ٤٤، وزاد المسير لابن الجوزي: ٢/ ١٦.

الثاني: أن المراد أنكم تأمرون بالمعروف من حيث مجموعكم ولو بامتثال البعض وإن كان ذلك البعض قليلا، باعتبار أن ذلك البعض من الأمة يعمل باسمها كأنه يقول: «إنكم خير الأمم» لأن فيكم من يأمر بالمعروف وليس كذلك باقي الأمم. وهذا كما نقول مثلا إن الأمة الانكليزية احتلت العراق، وليس المراد أن جميع الأمة احتلته، بل بعض جيوشها وذلك باعتبار أن ذلك البعض منها وكان عمله باسمها.

في البحث السابع

١ ـ تسأل عما إذا كان تناقض بين قول الإمام: «لو وجدت أربعين ذوي عزم...» وبين قوله: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس...» فإني لم أعرف وجهاً للتناقض بين القولين، فإن الإمام في الأول يقول :لو وجدت الأربعين على هذه الصفة لناهضت القوم، ومعنى ذلك أنه لم يجد الأربعين فلم يناهضهم يعني أنه سالمهم، ثم صرح في الثاني بأنه أمسك يده عن بيعتهم،

غير أنه لما رأى راجعة الناس عن الإسلام فرأى أن المصيبة في ذلك أعظم من مصيبة فوت الولاية فالتجأ أن ينصر الإسلام لأجل ذلك، لا نصرة للأمراء، ولا لكونهم عنده أهلا للنصرة كما هو مدلول كلامه. وأنت ترى أن أحد الكلامين يتصل بالآخر، ويكون متمماً له، فأين التناقض؟.

أما أنه لو ناهض القوم بالأربعين عندما يجدهم فإنك تحتمل أن تدور عليه الدائرة كالحسين، فهذا تكهن لم يعترف به الإمام، وهو من ظاهر كلامه كان جازماً بأن الأربعين على هذه الصفة لو وجدهم لكانوا كافين له في النصرة على خصومه. أما أنه يكون ذلك ثلماً للإسلام لو انتصر عليهم، فمن أين نفهمه إذا فرضنا أنه انتصر على غاصبي حقه من الخلافة التي هي بنص النبي، وبها حينئذ قوام الإسلام لا هدمه إلاّ إذا كنا لا نعترف بالنص فهذا أمر آخر.

وأما كفاية نصرة مالك بن نويرة فعلى تقديره فهو واحد من ذوي العزم إذا كان هو حقيقة من ذوي العزم الذين يشترطهم الإمام، فكيف تفرض أن الحجة قد قامت عليه بمالك وحده، على أنه كونه يعترف بحقه شيء، وكونه من ذوي العزم شيء آخر.

وأما سؤالك عن اتفاق قوله(عليه السلام): «**فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً**» مع ما ذهبت إليه من تقاعس الإمام عن نصرة الخلفاء إلاّ بمقدار الضرورة، فإنه واضح الاتفاق; لأن الإمام في صدر كلامه ذكر أنه أمسك يده ولكن ضرورة حفظ بيضة الإسلام دعته إلى النصرة. وهذا صريح بأن الضرورة هي التي دعته إلى ذلك،

والضرورات تقدر بقدرها، لا أن النصرة ابتدائية بدافع نفسي ليناقض ما قلته عنه، بل هذا الكلام مما يؤيد قولي ويؤكده، وهو يدل على أن العمل الذي يعلم أنه يضر بالاسلام يتركه، ويعمل ما يرى عمله ضرورة إسلامية، فكيف كان قوله هذا يدل على أنه يحجم عن الفعل أو القول الذي يكون خذلاناً للإسلام، كما رغبت أنت أن تقوله وتتصوره عن هذه الكلمة.

نعم، إن الإمام أعظم وأجل أن يتقاعس عن عمل يراه واجباً لنصرة الإسلام، ومن أين يدل كلامه المنقول أو كلامي المسطور على خلاف ذلك؟ فإذا تباطأ أبو الحسن فإنما تباطأ عن شيء يكون فيه نصرة لأبي بكر وعمر، ولم يتباطأ عما تدعوه الضرورة الإسلامية إلى فعله، وإنما لم يشترك في الحروب; لأنه حينئذ يكون مأموراً لهم وهذا ما كان يتحاشاه، بل يتحاشونه معه. وما ذكرته في السقيفة عن ذلك ففيه الكفاية.

وأما قياسه في الاشتراك في الحروب بعمر وعثمان وطلحة وأمثالهم فقياس مع الفارق البعيد، لو كان هناك قياس، وأبو الحسن من تعرف في حروبه أيام النبي، وأيام خلافته، ولم يشترك قبله ولا بعده من الخلفاء بنفسه في الحروب، فكيف يقاس غيره به، وكيف لا يستغرب عدم اشتراكه في الحروب أيام الخلفاء قبله، وكيف لا يدل ذلك على عدم تعاونه معهم معاونة صادقة؟

هذا ما أردت أن أقوله - يا قرة العين - في جوابات أسئلتك، واعذرني إذا كنت قد رمزت لك رمزاً في كثير من الأبحاث اقتصاداً في الوقت، واستعجالا في الإجابة، للشواغل التي دهمتني في خلال تسجيل هذه الرسالة، فعاقتني عن الإسراع إلى إتمامها في الوقت المناسب.

وتقبل التحيات من المخلص

محمّد رضا المظفر

أهم مصادر الكتاب

١ ـ صحيح البخاري المطبوع بمصر عام ١٣٢٠ هـ .
٢ ـ صحيح مسلم المطبوع بمصر عام ١٣٩٠ هـ . وما في صفحة ٥٨ رجعنا فيه إلى المطبوع عام ١٣٣٤ هـ .
٣ ـ مسند أحمد المطبوع بمصر عام ١٣١٣ هـ .
٤ ـ العقد الفريد المطبوع بمصر عام ١٣٥٣ هـ .
٥ ـ مستدرك الحاكم.
٦ ـ الجمع بين الصحيحين.
٧ ـ كنز العمال.
٨ ـ تاريخ الطبري.
٩ ـ تاريخ ابن الأثير.
١٠ ـ تاريخ الخميس.
١١ ـ تاريخ اليعقوبي.
١٢ ـ الإمامة والسياسة لابن قتيبة.
١٣ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي.
١٤ ـ تاريخ ابن خلدون.
١٥ ـ مروج الذهب.
١٦ ـ السيرة الحلبية.
١٧ ـ سيرة ابن هشام.
١٨ ـ سيرة دحلان.
١٩ ـ طبقات ابن سعد.
٢٠ ـ الإصابة.
٢١ ـ الاستيعاب.

٢٢ ـ أسد الغابة.
٢٣ ـ التهذيب لابن عساكر.
٢٤ ـ ميزان الاعتدال.
٢٥ ـ نهج البلاغة.
٢٦ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.
٢٧ ـ منهاج السنّة لابن تيمية.
٢٨ ـ الصواعق المحرقة.
٢٩ ـ مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.
٣٠ ـ الملل والنحل للشهرستاني.
٣١ ـ الفصل في الملل والنحل لابن حزم.
٣٢ ـ البيان والتبيين للجاحظ .
٣٣ ـ معجم البلدان.
٣٤ ـ لسان العرب.
٣٥ ـ حياة محمد للدكتور محمد حسين هيكل.

الفهرس

كلمة المجمع ... ٥
تقديم ... ٧
مقدمة الطبعة الثانية ... ١١
١ ـ تأثير العقيدة على المؤرخ ...١٧
٢ ـ اضطراب التاريخ...١٨
٣ ـ خطة الكتاب...٢٠

الفصل الأوّل: مَوقف النَّبيّ تجاه الخلافة

١ ـ هل كان يعلم بأمر الخلافة؟ ...٢٩
٢ ـ هل وضع حلاً للخلاف؟...٣١
٣ ـ إيكال الأمر إلى اختيار الأمة ...٣٣
٤ ـ لا نص في قاعدة الاختيار ...٤١
٥ ـ اختلاف أمتي رحمة ...٤٣
٦ ـ الإجماع على قاعدة الاختيار ...٤٤
٧ ـ النصّ على أبي بكر ...٤٨
٨ ـ النص على علي بن أبي طالب ...٥٦

الفصل الثاني: تدبير النّبي لمَنع الخلاف

أ ـ بعث أسامة ...٦٩
ب ـ ائتوني بكتف ودواة ...٧٦

الفصل الثالث: بيعة السقيفة

١ ـ الدوافع لاجتماع السقيفة...٨٥
٢ ـ نفسية الأنصار ...٨٨
٣ ـ الأنصار حزبان ...٩١
٤ ـ هل مات النبي محمد...؟ ...٩٦
٥ ـ وصول النبأ باجتماع الأنصار ...١٠٥
٦ ـ تأثير دخول المهاجرين في اجتماع الأنصار ...١٠٨
٧ ـ تأثير خطب أبي بكر على المجتمعين ...١١٠
٨ ـ نقاش المهاجرين والأنصار ...١١٦
٩ ـ المهاجرون يربحون الموقف ...١٢٠
١٠ ـ النتيجة ...١٢٤

الفصل الرابع: عَليّ مَع الخلفَاء

١ ـ الافتيات على الإمام ...١٢٧

٢ ـ رأيه في بيعة السقيفة ... ١٢٩
٣ ـ الموقف الدقيق ... ١٣١
٤ ـ سلوكه مع الخلفاء ... ١٣٧

على هامش السَّقيفة

مقدمة ... ١٤٥
نص رسالة الأستاذ عبد الله الملاح حول كتاب السقيفة ... ١٤٨
نص رسالة الشيخ المظفر رداً على رسالة الأستاذ الملاح ... ١٥٩
البحث الأول ... ١٦٠
في البحث الثاني ... ١٦٩
في البحث الثالث ... ١٧٠
في البحث الرابع ... ١٧٢
في البحث الخامس ... ١٧٤
في البحث السادس ... ١٧٧
في البحث السابع ... ١٨٠
أهم مصادر الكتاب ... ١٨٣
الفهرس ... ١٨٥